ليون تروتسكي وآخرون

نُصُوصُ حَوْلَ البيروقراطيّة





دار الطليعة - بيروت

ترجمة:
رفيق سامر

نصوص
حول البيروقراطية

نصوص

حول البيروقراطية

تأليف:

ليون تروتسكي وآخرون

ترجمة:

رفيق سامر

دار الطليعة للطباعة والنشر

بيروت

بيروت ـ لبنان
ص . ب ١١١٨١٣
تلفون ٣١٤٦٥٩
٣٠٩٤٧٠

الطبعة الاولى
شباط (فبراير) ١٩٨١

تقديــم

ان احدى اخطـر المسائل التي تواجه الذين ينتسبون الـى الماركسية هي مسألة طبيعـة الاتحاد السوفياتي الاجتماعية ، اي الطبيعـة الطبقيـة للسلطـة القائمة فيه . طبعـا ليس الامـر موضوع نقاش بيـن ارباب الفكـر البورجوازي : بالنسبة لهؤلاء، المسألة بسيطة ومحسومة . فالاتحاد السوفياتي « دولة شيوعية » كمـا يقولـون .

اما بالنسبة لارباب الحكم القائم في الاتحاد السوفياتـي وانصاره فليست المسألة باكثر تعقيدا : ان الاتحاد السوفياتي في نظـر هؤلاء الاخيريـن « دولة اشتراكية » .

بيـد ان هذه الاجوبة الجاهزة التي لا تستند الى تحليـل علمي بقدر مـا تستنـد الى عداء او ولاء مسبقين ، لا يمكنهـا ان ترضي جمهور الماركسيين الذيـن لا يرون في الاتحاد السوفياتي بوضعه الراهـن تجسيدا نموذجيـا للهدف الاشتراكي ولا يكتفون بالاجوبة الجاهزة ، بل يسعـون وراء التحديد العلمي ـ الماركسي لطبيعـة الدولة السوفياتيـة الذي يسمح لهـم بفهم سياساتهـا وصياغـة موقفهم منهـا .

بين هؤلاء، اي الماركسيين المستقلين عن السلطة القائمة في الاتحاد السوفياتي، يدور منذ ولادة تلك الدولة، اثر ثورة اكتوبر ١٩١٧، نقاش من اعقد النقاشات التي عرفها تاريخ الماركسية. وقد كان النقاش في البدء محصورا، لكنه توسع عندما حلت الدكتاتورية البيروقراطية الستالينية محل الدكتاتورية العمالية الثورية التي شهدتها اولى سنوات الدولة السوفياتية . مذاك انقسم المعارضون الماركسيون للحكم القائم في موسكو الى فئتين : احداهما تعتبر ان الدولة السوفياتية دولة بورجوازية في جوهرها مع ما يستتبع ذلك من وصف لسياستها الخارجية بالامبريالية وهلم جرا. وفئة ثانية وضع ليون تروتسكي اسس نظريتها، تعتبر ان الانحطاط البيروقراطي للسلطة القائمة في الاتحاد السوفياتي لم يبدل من الطبيعة الطبقية البروليتارية للدولة السوفياتية .

وبالطبع فقد افضى كل تحليل الى موقف يتعارض تعارضا كاملا مع الموقف الناجم عن التحليل الاخر. فبينما رات الفئة الاولى في الاتحاد السوفياتي عدوا طبقيا وضعته على قدم من المساواة مع الدول الامبريالية، اصر تروتسكي على ضرورة الدفاع عن الاتحاد السوفياتي في وجه البورجوازية العالمية دون ان يعني ذلك بالتأكيد دعم حكام الكرملين، بل مع النضال الدؤوب في سبيل الاطاحة بالحكم البيروقراطي عن طريق بعث المجالس العمالية والعودة الى الديمقراطية البروليتارية الحقيقية .

منذ ان صاغ تروتسكي نظريته لم يحدث اي تطور نوعي في الاتحاد السوفياتي يقتضي تعديلها في الاساس، لا بل عززت التطورات في كل المجالات (الاقتصادي والاجتماعي والسياسي) تحليل تروتسكي من حيث توكيدها للعديد من توقعاته الجوهرية. وبتحديد اكثر، فان تطور الاتحاد السوفياتي بعد وفاة ستالين جاء مليئا بالاحداث السياسية والاقتصادية التي كانت بمثابة دعائم لما استشهد تروتسكي بسبب جهره به. ولم يكن المؤتمر العشرون للحزب الحاكم في الاتحاد السوفياتي الذي ادان فيه

خروتشيف سلفه غير المرحوم ستالين سوى توكيد لصحة ما كافح من اجله تروتسكي طوال السنوات التي عقبت وفاة لينين حتى استشهاده على يد احد عملاء مخابرات ستالين . هذا علما بأن تقرير خروتشيف الشهير الذي ادلى به في ذلك المؤتمر لم يتضمن تحليلا لطبيعة الحكم الستاليني بل تضمن ادانة لشخص ستالين محملا اياه المسؤولية الشخصية عن جميع الفظاعات التي شهدها الاتحاد السوفياتي في عهده. ولان التقرير المذكور لم يتضمن اي تحليل، قلنا انه ما من تطور نوعي حصل في الاتحاد السوفياتي منذ صياغة تروتسكي لنظريته . فقد ادان خروتشيف شخص ستالين ليتسنى له بالضبط «تغطية» المسؤولية الجماعية التي تقع على البيروقراطية الستالينية التي كان خروتشيف احد اركانها. ولم يدخل خروتشيف اي تعديل نوعي في بنية الاتحاد السوفياتي، سواء بنيته السياسية او بنيته الاجتماعية ـ الاقتصادية .

هذا ما يدحض بحد ذاته النظرية الخرقاء التي صاغها لاحقا ماوتسي تونغ واتباعه . فقد راوا في المؤتمر العشرين انقلابا بورجوازيا على دكتاتورية البروليتاريا التي كان ستالين ممثلها الفذ في نظرهم وتوصلوا الى هذا الاستنتاج الفظيع الذي تستند اليه سياسة الصين الشعبية تجاه الاتحاد السوفياتي والذي صاغه ماو قائلا :

«ان ما يمارس في الاتحاد السوفياتي في الوقت الحاضر هو دكتاتورية البورجوازية، دكتاتورية البورجوازية الكبيرة، الدكتاتورية من طراز فاشستي الماني، الدكتاتورية من طراز هتلري». (ماوتسي تونغ في حديث بتاريخ ١١ ايار ١٩٦٤، منشور في كراس «اللينينية او الامبريالية الاشتراكية» الصادر عن بكين في نيسان ١٩٧٠) .

طبعا فان مثل هذا الوصف للاتحاد السوفياتي هو من جملة الاوصاف التي لا تمت الى العلم بأي صلة، بل تنطلق بصورة كاملة

مـن دوافع (اجتماعية او سياسية) مسبقة لدى اصحابها .

ان النصوص التي ننشرها في هذا الكراس تشكل بمجموعها شرحا موجزا لكنه واف للنظرية التروتسكية في طبيعـة الاتحاد السوفياتي وهي نظرية تنسحب بالطبع على سائـر الدول ذات الانظمة الشبيهة بنظام الاتحاد السوفياتي. اول نص (١٩٦٦) هـو بمثابة مدخل مبسط لتلك النظرية كتبه احد الاعضاء البارزين في الفرع الفرنسي للاممية الرابعة، هو هنري فيبير. اما الثـاني والثالث فمن نصوص تروتسكي الاساسية حول موضوع هـذا الكتيب : النص الثاني (١٩٣٣) هو وثيقة ذات قيمة برنامجيـة شرح فيها تروتسكي لاول مرة نظريته المتكاملة في طبيعة الاتحـاد السوفياتي واستنتج منها ضرورة بناء اممية جديدة، رابعة، بعـد ان انحطت الثالثة على غرار الدولة السوفياتية (جدير بالتذكيـر ان ستالين حل الاممية الثالثة بعد عشر سنوات على المقال الذي نحن بصدده، اي سنة ١٩٤٣). وفي النص الثالث (١٩٣٩)، يدحض تروتسكي اطروحات الذين يصفون الاتحاد السوفياتي بالامبريالية بحيث يتأكد القارىء المعاصر من ان المنادين بنظرية « الامبريالية السوفياتية» لم يبتكروا شيئا بل سبقهم اخرون على تلك الدرب وقـد تصدى لهم تروتسكي .اما النص الرابع فهو جزء من وثيقة بالغة الاهمية اقرها المؤتمر العالمي الخامس للاممية الرابعة المنعقد في عام ١٩٥٧. وقد تناولت الوثيقة التطورات الحديثة للاتحـاد السوفياتي والدول التي في فلكه وتضمنت في الجزء الذي ننشره في هذا الكتيب، برنامجا عصريا للنضال ضد البيروقراطية مبنيـا على تصور ماركسي ثوري للمجتمع غير الرأسمالي.

واخيرا فلا يسعنا سوى ان ننصح القارىء بان يستكمـل قراءة هذا الكتيب بقراءته كتاب «الثورة المغدورة» لليون تروتسكي نفسـه .

غسـان ماجـد

في الستالينية والبيروقراطية

ـ هنري فيبير ـ

ـ ١ ـ

ميول الحركة العمالية الى التبقرط

«نحن لا نستغني عن الموظفين **في الرأسمالية** وفي ظل **سيادة البرجوازية.** فالرأسمالية تضطهد البروليتاريا وتستعبد جماهير الشغيلة . وفي الرأسمالية تكون الديمقراطية مقيدة، مضغوطة، بتراء، يشوهها المحيط الذي تخلقه عبودية العمل المأجور وفاقة الجماهير وبؤسها. ولهذا السبب، وما من سبب آخر، يفسد الموظفون منظماتنا السياسية والنقابية (او بالأصح يظهرون ميلا الى الفساد) من جراء المحيط الرأسمالي ويظهرون الميل الى التحول الى بيروقراطيين اي الى اشخاص ذوي امتيازات منفصلين عن الجماهير ويقفون **فوقها.** هذا هو **جوهر** البيروقراطية. وما لم تصادر املاك الرأسماليين، ما لم تسقط البرجوازية،

يظل حتما شيء من «التبقرط» عند موظفي البروليتاريا **انفسهم** » (١) .

(لينين ــ الدولة والثورة)

١ ــ لا حركة عمالية مستقلة بدون متفرغين متخصصين

يتميز الصراع الطبقي في ظل النظام الرأسمالي بكونه لا يضع وجها لوجه طبقات اجتماعية لها امتيازات بصفات مختلفة (مثلا العامة والاشراف في روما القديمة، والبرجوازيون والارستقراطيون في المجتمع الاقطاعي)، بل طبقة سائدة كليا (اقتصاديا وسياسيا وايديولوجيا)، هي البرجوازية، وطبقة مسودة كليا، هي البروليتاريا. وتظهر نتائج السيطرة البرجوازية على الطبقة العاملة حتى في طرق نضال هذه الاخيرة ضد الوضع القائم : فمن المستحيل عمليا ان يصبح المناضلون العمال قادة فعالين مع بقائهم يعيشون يوميا وضعهم كبروليتاريين .

وتقتضي ممارسة الوظائف القيادية في صراع الطبقات اوقات فراغ وملكة نظرية تتماشى بصعوبة مع الوجود اليومي المنهك في المصنع . وقد اضطرت الطبقة العاملة، المتوخية تأمين فعالية منظماتها، الى ان تبكر كثيرا في اسناد مهمة حصرية الى افضل مناضليها، تتمثل في دفع نضالاتها وتأطيرها. ان قيادة الصراع الطبقي اصبحت الى حد كبير نشاطا متخصصا يتطلب اختصاصيين. وكان نمو الحركة العمالية بحد ذاته يقتضي ان يتكون داخل المنظمات العمالية جسم من المناضلين المحترفين، «جهاز من موظفي البروليتاريا»، ذوي الخبرة بمشاكل صراع الطبقات والقادرين بالتالي على الوصول بهذا الصراع الى نهاية ظافرة.

٢ ــ الاحتراف النضالي والترقي الاجتماعي

ان يصبح مناضل عمالي متفرغا للحزب، او للنقابة، يمثل

---

(١) التشديدات في المقاطع المستشهد بها من لينين من وضع لينين نفسه.

موضوعيا بالنسبة له ترقيا اجتماعيا لا جدال فيه : فهو اذ «يترك الانتاج» يستبدل العمل الشاق، وعدم الاستقرار في العمل، وتعسف رب العمل، بنشاط اغنى واكثر اعتبارا بما لا يقاس. صحيح ان جهاز الحزب يتعرض لمخاطر القمع البرجوازي، ولكن في دولة ديمقراطية، اذا استثنينا فترات الصراعات الطبقية المكثفة، فان الحركة العمالية المعترف بها والمحمية دستوريا لا تتعرض للاضطهاد . ان الوصول الى مركز المتفرغ في اطار الديمقراطية البرجوازية يمثل بالنسبة لكل مناضل عمالي انعتاقا فرديا حقيقيا. وهذا دافع هام من دوافع تعلق معظم المناضلين المحترفين تعلقا شديدا بوضعهم، وهو ايضا من دوافع التحفظ الذي يبدونه حيال عودتهم المحتملة الى الانتاج .

٣ ــ الميول الى التبقرط

ان وجود جسم من المناضلين المحترفين، هذا الوجود الذي لا بد منه داخل الحركة العمالية، يشتمل على مخاطر اكيدة. **فمن المشروع التخوف من ان ينفصل العمال السابقون شيئا فشيئا عن الجماهير وان يتصرفوا لا بوصفهم ((خدام)) مجموع البروليتاريا، بل بشكل رئيسي ك ((خدام)) لشرائحها ذات الامتيازات التي يشكلون هم انفسهم قسما منها** (انظر تطور الاشتراكية ــ الديمقراطية الالمانية، مثلا) .

ولكي نكون اكثر دقة نقول ان وجود جهاز واسع من المتفرغين يعرض التنظيمات العمالية لخطرين مرتبطين الواحد بالآخر ارتباطا وثيقا :

ــ ففي الدرجة الاولى، **وعلى الصعيد التنظيمي،** تنطرح مشكلة الديمقراطية الداخلية ، فالحزب قد شكل الجهاز بهدف الفعالية . ولكن الوضع الخاص للقاعدة العمالية، يمكن الجهاز من الخروج من الحدود الصارمة لدوره الخاص به : فمن «خادم» للحزب ، قد يتحول الى سيد له. يكفي ان لا تتخذ الاحتياطات

التنظيمية الكافية، وان يساهم الجهاز بعض الشيء في ذلك، حتى يمكن التخوف من ان يفلت جهاز الحزب (جزئيا او كليا) من رقابة الحزب، وان لا يعود مركز القرارات السياسية الحقيقي خلايا الحزب الممثلة في مؤتمراته وكونفرانساته القومية ، وانما ان يصبح محصورا بالجهاز، وان تصبح قاعدة الحزب، بالتالي، جمهور مناورة للكوادر القيادية (انظر الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية والستالينية). ان الميول الى التبقرط (اذا انتصرت على الصعيد التنظيمي، تصبح مميتة بالنسبة للديمقراطية العمالية.

ـ **وعلى الصعيد السياسي،** يمكن للجهاز ان يصبح مركزا لمواقف وتصرفات وتنظيرات خطرة تماما .

فالبروليتاريا تنتزع من البرجوازية خلال الصراع الطبقي جملة من المكاسب الجزئية التي لا تمس جوهريا سيادة الراسمال، ولكنها تسمح بتحسين حقيقي لظروف معيشة الشغيلة . ومن جراء ذلك لا يعود للبروليتاريا قيودها وحدها لتخسرها،وان بقي امامها عالم تربحه. فهي قد تخسر على وجه الخصوص تعاونياتها وصناديقها المشتركة ونقاباتها وحزبها وصحافتها اي، بكلمة ، تنظيماتها الطبقية التي تستمد منها قوتها. ويقع على عاتق القيادات العمالية ان تقوم باستمرار خلال الصراع بتقدير المخاطر الكامنة في خطوة الى الامام قد تهدد المكتسبات القائمة،وان تتحمل مسؤولياتها. ذلك ان حماية ما تم اكتسابه، والنضال بحزم للاستيلاء على السلطة مع المخاطرة بالهزيمة والقمع المضادين للثورة، هما هدفان متناقضان يفرضان القيام باختيار في حقبات معينة . **ان الجهاز يميل على الدوام، بسبب وضعه كتجمع فرعي ضمن الطبقة العاملة له امتيازات، الى القيام بهذا الاختيار من جانب واحد، وذلك باتجاه محافظ يقوم على اخضاع استلام السلطة من قبل الطبقة العاملة لمستلزمات الدفاع عن المنظمات القائمة** (انظر كيف ان الاشتراكية الديمقراطية الاوروبية تنكرت عام ١٩١٤ لالتزاماتها الطنانة في مؤتمري بال وشتوتغارت

وضحت ببرنامجها السياسي في سبيل بقائها كحزب جماهيري شرعي . وانظر ايضا استراتيجية البيروقراطية السوفياتية التي تجعل انتشار الثورة العالمية خاضعا لمتطلبات الدفاع عن الاتحاد السوفياتي) .

ان جهاز الحركة العمالية في الغرب هو مرتع مثالي لتفشي النزعة **البيروقراطية المحافظة**، ان بسبب دوره في صراع الطبقات او بسبب وضعه المتميز بالنسبة لمجمل البروليتاريا. فالتنظيم يصبح في اعين البيروقراطيين العماليين هدفا في ذاته، لا مجال لتعريض وجوده للخطر بالدخول في اعمال «مغامرة» ستثير حتما بطش الطبقات المالكة. والنهاية المنطقية لنزعة الجهاز المحافظة هذه هي السعي وراء طريقة معينة للاندماج ضمن المجتمع البرجوازي. وينعكس ذلك على الصعيد السياسي بافراز شكل ما من الاصلاحية (اشتراكية ــ ديمقراطية او ستالينية) .

٤ ــ احتواء الميول الى التبقرط

ليست ميول الحركة العمالية الى التبقرط ميولا لا يمكن مقاومتها . فمن الممكن محاربتها ولجمها بالتطبيق البسيط، لكن الصارم، للمبادىء اللينينية في التنظيم : ان الحزب وهو منظمة طليعية (لا منظمة جماهيرية) له شروط انتساب صارمة جدا : فهو يضم على اساس سياسي دقيق مناضلي البروليتاريا الاكثر وعيا والاكثر نشاطا، الذين يتلقون علاوة على ذلك تكوينا سياسيا جديا في صفوفه. وهكذا يتقلص الى الحد الادنى التفاوت السياسي بين قاعدة كهذه والمتفرغين المتخصصين، وكذلك امكانيات المناورة من قبل الجهاز وميوله الى الاستسلام لاغراءات الاستقلال الذاتي. ومن جهة اخرى تؤمن المركزية الديمقراطية، التي تميز النظام الداخلي للحزب، وتؤمن للقاعدة فعليا الحق **والوسائل** لتحديد التوجه السياسي للحزب وتعيين كوادره القيادية، وعند الحاجة، معارضة خط ما والقيادة التي تتبناه.

ان التطبيق الكامل **للديمقراطية العمالية** داخل حزب طليعي يحد بذاته، الى اقصى الدرجات، الميول الى التبقرط .

٥ ــ الانحطاط البيروقراطي

ينبغي اذا التمييز بين الميول الى التبقرط ــ وهي حتمية ولكنها ليست غير قابلة للمقاومة قبل ان تبلغ حدا معينا ــ والانحطاط البيروقراطي، الذي يقتضي انتصار الميول الى التبقرط .

يحصل انحطاط بيروقراطي لحزب عمالي عندما يفلت جهازه المتبقرط والمحافظ افلاتا كليا من اشراف قاعدته ويقيم سيطرته الخاصة على الحزب، فارضا خطه السياسي وقانونه التنظيمي. ولا يمكن تصور هكذا «انتصار» للجهاز الا اذا جهد جناح كامل من موظفي الحزب بشكل واع لدفع سيرورة التبقرط، عوضا عن محاربتها، واصبح عاملها الفعال ضمن التنظيم .

٦ ــ ما هي البيروقراطية العمالية ؟

يكثر التنديد ضمن الحركة العمالية بالنزعة البيروقراطية وبالبيروقراطيين. وتفهم النزعة البيروقراطية على انها انحراف نفسي، على صعيد الطبع الشخصي والاخلاق، يمكن تعداد اعراضه بسهولة : الادعاء، احتقار العمل اليدوي والجماهير الكادحة، الكسل، الميل فائق الحد لتكديس الملفات، والادارة من بعيد، الخ. والبيروقراطي هو الموظف المصاب بالنزعةالبيروقراطية والذي تظهر عليه اعراضها الرئيسية. ومثل كل انحراف نفسي، فان النزعة البيروقراطية المفهومة على هذا النحو تزال بتربية ملائمة وباستبعاد غير الكفوئين .

اما التحليل الماركسي للظاهرة، فهو لا يهتم بالنزعة البيروقراطية وبالبيروقراطيين بقدر ما يهتم بالبيروقراطية .

وهو لا يرى في البيروقراطية تجمعا اسميا، مجرد كتلة تضم كل المتفرغين الفاسدين، مثلما تضم مجموعة الهستيريين كل الافراد المصابين بالهستيريا .

انه يرى في البيروقراطية العمالية مجموعة فرعية ضمن البروليتاريا تضطلع بقيادة النضالات النقابية والسياسية للطبقة العاملة، مجموعة فرعية نجدها مباشرة، من جراء طبيعة مهماتها بالذات، بين شرائحها ذات الامتيازات. والبيروقراطية العمالية بصفتها هذه، معرضة للاندماج بسهولة ضمن المجتمع البرجوازي وتميل سياسيا الى تبني مواقف محافظة، هي التعبير عن ترددها في اعادة النظر جذريا بوضع قائم قد تلاءمت هي معه الى حد كبير .

يبقى علينا ان نقول ان البيروقراطيات العمالية مطبوعة بعمق بتاريخ المنظمات التي تشكل هي اجهزتها . فالبيروقراطيتان الستالينية والاشتراكية ـ الديمقراطية تختلفان جوهريا من حيث اصلهما وكيفية تكونهما (راجع ما ورد اعلاه بالنسبة لتبقرط الاحزاب الشيوعية الغربية). ولكن ذلك لا يقلل من كونهما تشكلان مجموعتين سياسيتين لهما طبيعة واحدة، وكلما «تحررت» البيروقراطية الستالينية في الاحزاب الشيوعية الغربية من تاريخها (انحلال العلاقات مع موسكو، تعدد المراكز) كلما اصبح واقعها السوسيولوجي هو الذي يحدد تصرفها .

ـ ٢ ـ

تكون البيروقراطية السوفياتية

١ ـ خطر تبقرط الدولة العمالية

بعد انتصار الثورة الاشتراكية، تنطرح مشكلة تبقرط

الحركة العمالية والدولة التي اصبحت مذاك تحت سيطرتها ، بحدة جديدة .

يؤدي انتصار الطبقة العاملة السياسي الى تحطيم جهاز الدولة القديم وتشريك الاقتصاد. بيد ان المجتمع الجديد الذي يرسي هذا الانتصار اسسه «يحمل اثار » النظام السابق : وعلى وجه الخصوص، بما ان كل مجتمع راسمالي هو مجتمع فقر نسبي، فان النظام الاجتماعي الجديد المنبثق من الثورة لا يحوز الوفرة الاقتصادية الضرورية لتطبيق مبادئه . ان المجتمع الشيوعي يقتضي تطورا للقوى المنتجة لا يوجد بشكل مسبق في اي مكان عند استلام السلطة. ومن جراء هذا ليس المجتمع الذي يولد من الثورة الاشتراكية الا مجتمعا **انتقاليا** نحو الاشتراكية يشتمل على العديد من المخلفات البرجوازية. ان هذه المخلفات، الثانوية على مستوى الانتاج، هي اساسية على مستوى توزيع الخيرات : فالنقص في المواد الاستهلاكية لا يسمح بالمباشرة باسلوب توزيع اشتراكي (لكل حسب حاجاته) ويقضي بالابقاء على المقاييس البرجوازية للمكافأة، هذه المقاييس التي تكرس عدم التساوي، وتكرس بالتالي وجود امتيازات .

لقد كتب ماركس (في «نقد برنامج غوتا») يقول :

«ولكن هذه العيوب محتومة في الطور الاول من المجتمع الشيوعي، بالشكل الذي يخرج فيه من المجتمع الراسمالي بعد مخاض طويل وعسير». واضاف : «فالحق لا يمكن ابدا ان يكون في مستوى اعلى من النظام الاقتصادي ومن درجة التمدن الاجتماعي التي تناسب هذا النظام » .

اما لينين ، فيؤكد في معرض تعليقه على هذا المقطع:

«فالشيوعية، في طورها الاول، وفي درجتها الاولى ، **لا يمكن بعد** ان تكون ناضجة تماما من الناحية الاقتصادية ، لا يمكن ان تكون خالية تماما من تقاليد الرأسمالية او رواسبها. ومن هنا هذه الظاهرة التي تستوقف النظر، ظاهرة بقاء «الافق

الضيق للحق البرجوازي» في الشيوعية، خلال طورها الاول. وواضح ان الحق البرجوازي حيال توزيع المنتوجات **الاستهلاكية** يتطلب حتما **دولة برجوازية،** لان الحق لا شيء اذا لم يتوفر له جهاز يستطيع **الاكراه** على مراعاة احكامه. وينتج عن ذلك انه لا يبقى الحق البرجوازي وحده قائما في ظل النظام الشيوعي، بل كذلك الدولة البرجوازية بدون البرجوازية»! (الدولة والثورة ــ ١٩١٧) .

ان دولة دكتاتورية البروليتاريا هي دولة عمالية بما انها تدافع عن نظام اجتماعي قائم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والهيمنة السياسية للطبقة العاملة. ولكن عليها، من جراء الفقر النسبي السائد، ان تمارس وظائف مماثلة للوظائف الاساسية للدولة البرجوازية : اذ انه لا يمكن توزيع المواد الاستهلاكية بصورة متساوية على الشغيلة، حسب حاجاتهم. وعلى الدولة ان تنظم توزيعا غير متساو لهذه المواد، حسب مقاييس التوزيع البرجوازية (كمية العمل المبذول). ان توزيعا غير متساو، كمثل هذا التوزيع يقضي بوجوب امتيازات وحرمانات، وبالتالي وجود جهاز للقسر. وانه لمن الواضح ان العمال الذين اصبحوا موظفين في دولة عليها حتى بهدف التحويل الاشتراكي للمجتمع، ان تتولى تطبيق توزيع غير متساو للخيرات والابقاء على عدم التساوي الاجتماعي بواسطة القسر، العمال هؤلاء معرضون جديا لخطر التبقرط والانفصال عن الجماهير التي انتدبتهم .

كان لينين يدعو لتدارك هذا الاحتمال على الوجه التالي:

«ان العمال، اذ يستولون على السلطة السياسية، سيكسرون الجهاز البيروقراطي القديم، يحطمونه حتى الاساس، ولا يتركون منه حجرا على حجر وسيستعيضون عنه بجهاز جديد يتألف من العمال والمستخدمين انفسهم، الذين ستتخذ على الفور، **لمنعهم** من التحول الى بيروقراطيين، الاجراءات التي درسها ماركس وانجلز بعناية : ١) ليس فقط انتخابهم بل ايضا امكانية عزلهم

في كل وقت، ٢) رواتب لا تزيد على اجرة العامل، ٣) اتخاذ تدابير للانتقال فورا الى قيام **الجميع** بوظائف المراقبة والاشراف، الى تحول **الجميع** الى « بيروقراطيين » لزمن ما، لكيلا يستطيع **احد** من جراء ذلك ان يصبح «بيروقراطيا» .(الدولة والثورة).

كان الهدف من هذه الاجراءات حصر التبقرط في اطار دول عمالية مبنية على انقاض البلدان الرأسمالية الاكثر تقدما. وكان لينين مقتنعا، ككل البلاشفة، بالطابع الوشيك للثورة البروليتارية في اوروبا الغربية. والطبقة العاملة الاوروبية بمجملها، الطبقة الاكثر عددا والاكثر وعيا ضمن البروليتاريا العالمية، هي التي كانت في نظره ستمارس دكتاتوريتها بواسطة السوفياتات وسيكون بمقدورها ان تمنع تكّون بيروقراطية دولة من جديد وان تمنع استقلالها الذاتي المتزايد .

لم يتصور لينين ابدا انعزال الثورة في روسيا شبه الاقطاعية، المتأخرة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، كوضع قد يطول. وانعزال الثورة هذا، في السياق العام لتراجع الحركة العمالية على الصعيد الدولي، كان يقلص الى حد كبير من امكانية تطبيق «الاجراءات التي درسها ماركس وانجلز بعناية» وكان يضاعف من اخطار تبقرط الدولة العمالية الجديدة .

ان البروليتاريا الروسية الضعيفة عدديا، والتي عانت الكثير من سنوات النضال الثوري والتي يسحقها الوزن الخاص الهائل للفلاحين،والتي قدمت تضحيات ماديةفائقة وثبط عزيمتها فشل الثورة في الغرب، ان هذه البروليتاريا قد عرفت انهاكا تدريجيا لطاقتها القتالية والحماسية، وبالتالي، تضاؤلا متزايدا للاهتمام والنشاط السياسيين. وشجع خمول الجماهير المتزايد وانتهاك الديمقراطية البروليتارية، شجعا ممارسة السلطة السياسية من قبل موظفي الحزب والدولة بصورة اكثر فأكثر حصرا .

وعرف جهاز الحزب البلشفي، الذي اندمج الى حد كبير بجهاز الدولة، نموا فائقا، بسبب وظائفه الجديدة كحزب حاكم:

اي رفع البلاد من الخراب، وادارة اقتصادها ومؤسساتها الجديدة، وادارة روسيا على كل المستويات .

٢ ـ تبقرط الحزب الشيوعي والدولة السوفياتية

اخذ يجري ضمن الحزب نفسه، انطلاقا من العشرينات، تمايز واضح بين اعضاء الجهاز الذين يمارسون وظائف في ادارة الاقتصاد والدولة، وقاعدة الحزب. واخذ العمال القدامى الذين اصبحوا موظفين في الدولةالسوفياتية او الحزب الحاكم ينفصلون عن الجماهير وينطبعون بعقلية اداريين ومدراء ضيقة، تهمهم قبل اي شيء الفعالية التقنية، وقد تعبوا من المناقشات الدائمة التي تخض الحزب دوريا، واصبحوا معادين للمشاريع المجددة ولكل مشروع جريء يقضي بالابتعاد عن الروتين والدروب المطروقة. واخذ جهاز الحزب والدولة، الذي كان يضم منذ ذلك الحين مئات الالاف من الموظفين الذين يتلقون راتبا، اخذ يميل الى ان يتنظم كمجموعة اجتماعية متميزة، تقوم وحدتها على الوظيفة المشتركة وتبدي افكارا وطموحات واحاسيس خاصة بها، لا بل مصالح خاصة يتزايد تبلورها يوما بعد يوم، وتلك هي الطامة الكبرى. وتشكلت شريحة جديدة من القياديين ضمن الجهاز وجعلت من نفسها، بصورة مبهمة، المعبر السياسي عنه. ان «الاباراتشيك» (الاداريون ورجال الجهاز) يميلون فعلا الى التفكير بان البناء الاشتراكي هو مسألة ذات طابع محض اداري وقومي، ويتمنون، بهذا الحد او ذاك من الابهام، التحرر من المبادىء القديمة ومن رقابة الجماهير. ولم يعد الذين «يصعدون» ضمن الجهاز اولئك المنظرون اللامعون والخطباء الشعبيون والقادة العماليون الجماهيريون الذين كان الحزب البلشفي قد وضعهم في قيادته خلال نضاله للاستيلاء على السلطة (لينين، تروتسكي، زينوفييف، كامينيف، بوخارين ـ بريوبراجنسكي ـ سميلغا ـ تومسكي الخ..)، وانما رجال ماهرون فعالون ،

منظمون صبورون وكتومون، رجال مكاتب وجهاز، حذرون وعنيدون، واعون لاهميتهم.. رجال نظام : (ستالين، كاغانوفيش مولوتوف، جدانوف، ياغودا ـ اوردجونيكيدزة ...) (راجع كتاب بيار برويه : تاريخ الحزب البلشفي، فترة ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤).

وكانت قمة الجهاز، الموجودة في المكتب السياسي، تساهم بصورة حاسمة في هذا التنظيم التدريجي لموظفي الحزب والدولة في مجموعة اجتماعية منسجمة. وكان في حوزتها، للقيام بذلك، سلطة هائلة: فأمين سر اللجنة المركزية (اي ستالين منذ عام ١٩٢٢) الذي يشرف على «مكتب التعيينات»، كان هو الذي ينقل ويعين الموظفين في الدرجات العليا، و «يوصي» في الدرجات الدنيا، ويقوم من خلال ذلك باصطفاء سياسي فعال . وتم نقل حقيقي للسلطة في الوقت نفسه ضمن الحزب الشيوعي على كل المستويات . فانتقلت السلطة السياسية الحقيقية من المؤتمر والكونفرنسات القومية الى اللجان، سواء كانت منتخبة او غير منتخبة، ومن اللجان الى امناء سرها الدائمين . وادى استمرار نظام التعيينات وتفاقمه الى جعل امناء السر مسؤولين ليس امام القاعدة وانما تجاه رؤسائهم التسلسليين في الجهاز . وتشكل تراتب حقيقي للموظفين، اصبح شهرا بعد شهر اكثر استقلالا عن الحزب. وتشكلت مذاك فصاعدا فوق اعضاء الحزب الشيوعي العاديين شريحة عليا، من «رجال الجهاز»، الذين يفتحون السبيل الى كل المناصب المسؤولة، وغير الخاضعين لاشراف القاعدة، والذين يعاقبون ويكافئون، الخ .

ان «فوج لينين» (تم ادخال ١٠٠ الف عضو، دون اي تكوين سياسي، الى الحزب بدءا من عام ١٩٢٤) سيعطي هذا الجهاز جمهور المناورة الذي يلزمه لبسط سيطرته بصورة تامة على الحزب والدولة .

٣ ـ البلاشفة في مواجهة التبقرط

انه مما لا ينكر، بصورة عامة، ان البلاشفة قد قللوا كثيرا

مـن تقدير خطر تبقرط الحزب والدولة السوفياتية. بيد انهـم جميعا فهموا في النهاية خطورة المشكلة، ولكن ليس في آن واحد وبصورة عامة بعد فوات الاوان. فمن المعروف جيدا ان لينيـن كان يبدي، في اخر فترة من حياته، قلقا كبيرا من صعود الجهاز والنزعة البيروقراطية . وكان يصف الدولة السوفياتية بانهـا «دولة عمالية مشوهة بيروقراطيا» ويدعو لضرورة الاستقـلال النقابي تجاه هذه الدولة، حتى يكون بوسع الطبقة العاملة الدفاع عـن نفسها ضد البيروقراطيين. وقد فهم لينين، بهذا القدر او ذاك من الابهام، قبل وفاته ببضعة اشهر، ان النضال ضد تقـدم التبقرط يمر بازاحة ستالين . هذا هو معنى مقاله الاخير « مـن الافضل اقل، شرط ان يكون احسن »،ومعنى«وصيته» .ولم يدخل تروتسكي،الذي اعطى اصح تحليل لظاهرةالتبقرط،والذي حاربها بالصورة الاكثرعزما،لم يدخل المعركة الامتأخرا،وبعد ان فات الاوان لقلب الاتجاه.واحس زينوفييف وكامينيف بالخطر انطلاقـا من عام ١٩٢٦، وتحالفا مع المعارضة اليسارية «التروتسكية» في جبهـة المعارضة الموحدة. وكذلك قام بوخارين، حليف ستالين الرئيسي وملهم سياسته حتى عام ١٩٢٩، بفضح الديكتاتورية البيروقراطية مـا ان ازيح عن السلطة .

واخيرا سنح لقدماء البلاشفة جميعا الوقت الكافي للتأمل بالهاوية التي اغرقت الديكتاتورية البيروقراطية فيها ثورة اوكتوبر خـلال تطهيرات ١٩٣٦ الكبرى ومحاكمات موسكو. ولكنهم كانوا حينذاك في قفص الاتهام، وقد غدوا عاجزين منذ زمـن طويـل، ومصيرهـم الابـادة .

ولان البلاشفة لم يفهموا قبل فوات الاوان طبيعة الظاهـرة البيروقراطية فقد حاربوها محاربة سيئة (او لم يحاربوها عـلى الاطلاق) وكانوا في النهاية ضحاياها .

٤ ـ الانحطاط البيروقراطي للحزب الشيوعي السوفياتي وللدولة السوفياتية

كان وضع روسيا السوفياتية الموضوعي، في اطار انحسار الثورة العالمية المؤقت في سنوات ١٩٢٣ـ١٩٢٤، يجعل التبقرط الجزئي للحزب والدولة العمالية امرا محتوما في كل حال .

لم يكن بالامكان ان تزدهر الديمقراطية البروليتارية والتنظيم السوفياتي في بلد منعزل، فكيف بهما في بلد شبه اقطاعي فوق ذلك . ان اندماج الثورة الاوروبية، والثورة الالمانية بالدرجة الاولى، مع الثورة الروسية كان وحده الذي بوسعه ان يعطي لديكتاتورية البروليتاريا الاساس المادي والاجتماعي الضروري لكي تعمل الديمقراطية السوفياتية.

ولكنه كان يمكن حصر هذا التبقرط ضمن حدود يمكن الاشراف عليها، الى حين قلب الوضع الموضوعي الذي لم يكن طبعا غير قابل للتغير .

لم تكن نهاية مد ١٩١٧ ـ ١٩٢٣ الثوري تعني على الاطلاق هزيمة عميقة وطويلة الامد للحركة العمالية العالمية. ومنذ ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦، في انكلترا والصين، ومنذ عام ١٩٣٠ في المانيا واسبانيا، كان بوسع الطبقة العاملة استغلال ازمات المجتمع البرجوازي والاستيلاء على السلطة. وفي حالات عديدة، كانت القيادة البيروقراطية الستالينية هي التي تسببت في الدرجة الاولى بالهزيمة، بفرضها سياسة مغرقة في الانتهازية مبنية على نظريتها حول «الاشتراكية في بلد واحد» .

فاذا حدث انحطاط بيروقراطي للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي وللدولة السوفياتية، واذا لم يمكن حصر الميول الى التبقرط ضمن حدود معينة، فذلك لان تكتلا في قيادة الحزب يقوده ستالين ويسانده الجهاز الذي يعبر هذا التكتل سياسيا عن طموحاته، جعل من نفسه العامل الفعال في عملية التبقرط،

محررا البيروقراطية من رقابة الطليعة البروليتارية ومحولا الحزب الى قاعدة مطيعة للمكاتب .

ومذ اصبحت البيروقراطية مطلقة السلطة، ولم تعد مسؤولة الا تجاه نفسها، فانها منحت نفسها امتيازات استهلاكية هامة، في ذلك الوقت من الفاقة القصوى . **وكان فسادها يزداد بقدر ما تزداد سلطتها.** واخذت تعي اكثر فاكثر وجودها كمجموعة اجتماعية متميزة لها مصالح خاصة تدافع عنها ضمن المجتمع السوفياتي ضد المجموعات الاجتماعية الاخرى، وبالاخص في فترة اولى، ضد البروليتاريا التي انتزعت البيروقراطية سلطتها السياسية، والتي تعارض امتيازات البيروقراطية.

ان انتصار البيروقراطية السوفياتية يشكل اوضح تعبير عن انحسار الثورة على الصعيد العالمي الذي بدأ في عام ١٩٢٣. لقد جاء هذا الانحسار في اطار رأسمالية عالمية قد اثر فيها بعمق منذ ذلك الوقت افول النظام الرأسمالي. وكانت ضراوة التناقضات بين الامبرياليين، والقوة النسبية للحركة العمالية على المستوى العالمي، وضآلة بقايا الطبقات المالكة القديمة ، او ما يمكن ان يشكل نواة برجوازية جديدة في الاتحاد السوفياتي ذاته، لا تسمح لانحسار الثورة هذا باعادة الرأسمالية الى السلطة. فلم يؤثر انتصار البيروقراطية السوفياتية، وهو ثورة مضادة سياسية حقيقية، لم يؤثر بعمق الا في ميدان البناء الفوقي. اما اسلوب الانتاج الاشتراكي، او البناء التحتي الذي انتجته ثورة اكتوبر فأبقي وجرى تعزيزه. ان انتصار الثورة المضادة السياسية فوق الاسس الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الثورة يسمح بوصف الدولة السوفياتية ــ عبر تفصيل قول لينين ــ بانها دولة عمالية منحطة بيروقراطيا. ان الثورة المضادة، مثلها مثل ترميدور الثورة الفرنسية، لم تكن ثورة مضادة اجتماعية بل كانت سياسية على وجه الحصر .

طبيعــة البيروقراطية السوفياتية

١ ــ ليست البيروقراطية طبقة اجتماعية

ان البيروقراطية السوفياتية مثلها مثل اية بيروقراطيــــة اخرى، لا تشكل طبقة اجتماعية. فوحدتها لا تستند الى دورها في الانتاج وعلاقتها بوسائل الانتاج، وانما الى وظيفتها الاداريــة التي تستمد منها امتيازاتها دون القيام بعمل منتج مباشرة. انها تأمر، وتحكم، وتدير، وتوزع، ولكن لا تخلق (بعكس كــل طبقــة مسيطرة) اساسا اجتماعيا لسيطرتها «بشكل شروط خاصـــة للملكية». وهي انما تتزايد وتتجدد بفضل تراتب اداري. وتأتــي امتيازاتها من استغلال الدولة لا من علاقات انتاج محددة. انهــا تجاوزات يجعلها ممكنة وضع مؤقت، ولكنها ليست واردة اطلاقا في منطق النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي اقامته ثــــورة اكتوبر ــ لا بل العكس هو الصحيح .

بصفتها هذه، فان هذه الامتيازات البيروقراطية، المرتبطة ارتباطا وثيقا بالوظيفة التي يشغلهــا البيروقراطي ، تــزول مــع زوال ممارسة هذه الوظيفة. ولا يوجد انتقال وراثي للحق فــي استغلال الدولة .

ان ديكتاتورية البيروقراطية تقوم على اســاس علاقـــات انتاج ارستها الثورة البروليتارية. انها تدافع بطريقتها الخاصـة عن ملكية الدولة، منبع سلطتها ومداخيلها. وفي هــذا الجانــب لنشاطها، تبقى البيروقراطية الحاكمة اداة ديكتاتورية البروليتاريا.

٢ ــ الطابع البونابرتي للسلطة البيروقراطية

بصورة عامة، لا تسبح بيروقراطية الدولة في الاجــواء .

انها في خدمة طبقة معينة ـ الطبقة المسيطرة ـ طبقة تحوز وسائل عديدة للضغط والاشراف على جهازها الحكومي والاداري. بيد انه قد يحصل ان ترتفع بيروقراطية الدولة فوق الطبقات، وتنصب نفسها قوة مستقلة وتقيم مؤقتا سلطتها الخاصة غير الخاضعة للرقابة، التي تمارسها بواسطة رجل مؤله كلي القوة، «منقذ الوطن» او «اب الشعوب الصغير العبقري». (راجع كتاب كارل ماركس : ١٨ برومير لويس بونابرت) :

«في ظل حكم الردة الملكية، وفي ظل لويس فيليب ، وفي ظل الجمهورية البرلمانية، كانت البيروقراطية اداة الطبقة المسيطرة، مهما جهدت في اي حال لتصبح قوة مستقلة . ولم يظهر ان الدولة اصبحت مستقلة تماما الا في عهد بونابرت الثاني. لقد تعززت آلة الدولة في وجه المجتمع البرجوازي الى حد انه اصبح يكفيها ان يكون على راسها زعيم جمعية ١٠ ديسمبر » .

ان وضعا كهذا ينشأ في حقبات اصبحت فيها التناقضات بين الطبقات الاجتماعية شديدة الى حد كبير، ولا يسمح ميزان القوى القائم لاي من هذه الطبقات بفرض سلطتها بصورة مستديمة. ان التوازن النسبي بين الطبقات الاجتماعية المتعارضة بصورة لا تقبل التوفيق، يخلق وضعا شديد التفجر «يتطلب» مجيء نظام «سلطة شخصية» . ان «منقذ الامة» (ويفضل ان يكون سيافا ذا امجاد، وهو رئيس السلطة التنفيذية) يستند اساسا الى بيروقراطية الدولة التي يقويها ويؤمن لها اقصى درجة ممكنة من الاستقلالية. وهو، بممارسته تأرجحا بارعا ، يناور بين المعسكرين، مؤمنا «الحفاظ على النظام»، ومن جراء ذلك، الحفاظ على المصالح الاقتصادية للطبقة المسيطرة .

لا تشكل فكرة البونابرتية في عمل ماركس مجرد مقاربة تاريخية، وانما تشكل مفهوما سوسيولوجيا دقيقا. ويمكن تطبيقها على اي مجتمع طبقي حديث، بما فيه (وعلى وجه

التخصيص) المجتمعات الانتقالية نحو الاشتراكية. **ففي هذه المجتمعات، كما في المجتمعات البرجوازية، يمكن للهيمنة الاجتماعية للطبقة المسيطرة ان تأخذ اشكالا سياسية شديدة التنوع، حسب تطور ميزان القوى بين الطبقات الاجتماعية : وليست الديكتاتورية البونابرتية الا شكلها الاقل مباشرة والاكثر تضليلا .**

ان البيروقراطية السوفياتية، المنبثقة من البروليتاريا الروسية والتي كانت بالاصل اداة ديكتاتوريتها الطبقية الخاضعة للرقابة، قد استطاعت ان تنصب نفسها قوة «مستقلة» وان تؤسس ديكتاتوريتها الخاصة على المجتمع وعلى الدولة، وذلك اساسيا من جراء ميزان القوى القائم بين الطبقات الاجتماعية في الاتحاد السوفياتي في سياق انحسار الثورة العالمية. ان ضعف البروليتاريا الروسية المعزولة والتي كانت تواجهها في الداخل القوة النسبية للفلاحين وللبرجوازية الجديدة ، وكان يواجهها في الخارج التهديد الدائم بالعدوان الامبريالي، هو ما سمح بتكاثر البيروقراطيين واستقلالهم وانتصارهم .

ولم يكن ممكنا ان تتم ممارسة ديكتاتورية البيروقراطية السوفياتية، وهي جسم من الموظفين شديد التراتب، الا بالشكل الكلاسيكي للسلطة الشخصية. فكان على السلطة السياسية بأكملها ان تتركز بالتحديد في قمة تراتب امناء السر. وليست «عبادة شخصية ستالين» الا نتيجة منطقية فرعية لهذا الشكل من ممارسة الحكم : **ان كل بيروقراطية في الحكم تميل بصورة طبيعية الى احاطة قممها البونابرتية بهالة العلم بكل شيء والعصمة من الخطأ، لايجاد اساس في نظر الجماهير تسند اليه شرعية ديكتاتوريتها.** ولا يمكن تبرير احتكار السلطة السياسية من قبل البيروقراطية الا عن طريق جودة قيادتها. ولا يمكن الحفاظ عليه وتعزيزه الا بشرط ان تقوم بين الجماهير والقادة الاعلين علاقة عبادة صوفية وورع بنوي تستفيد منها البيروقراطية بصورة

جماعية . ان الطبيعة البونابرتية للديكتاتورية البيروقراطية انما هي اساس عبادة الشخصية، وليست عبادة الشخصية هي التي «تفسر» كل عيوب النظام .

واخيرا فان الطابع البونابرتي للدولة السوفياتية يتأكد على صعيد الوظيفة الموضوعية التي تؤديها : فالدور الموضوعي للبونابرتية هو الحفاظ على النظام القائم باغتصاب الوظيفة السياسية للطبقة المسيطرة، في ظروف تواجه فيها هذه الطبقة مصاعب كبيرة تقف بوجه ممارستها للسلطة بصورة طبيعية. **وهكذا فقد عزز نابوليون النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي اقامته الثورة البرجوازية في الوقت ذاته الذي اضطلع فيه بانتزاع سلطة البرجوازية السياسية وبتصفية مبادئها ومؤسساتها السياسية**. وكذلك عزز ستالين المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية لثورة اكتوبر «عن طريق سحق برنامجها الاممي، وحزبها القائد، وسوفييتاتها» (راجع ليون تروتسكي : الثورة المغدورة، ١٩٣٦).

فيبدو لنا من المشروع الكلام بالتالي على بونابرتية سوفياتية لتحديد طبيعة النظام الستاليني. وسنظهر فيما يلي ان الطبيعة البونابرتية لسلطة البيروقراطية انما هي بالضبط ما يفسر اساسا السياسة الستالينية. بيد انه من المناسب ان نذكر في النهاية، ان السمات الخاصة للانظمة البونابرتية ليست متشابهة في الزمان والمكان. لقد عرف المجتمع البرجوازي خلال تاريخه عدة انظمة بونابرتية اختلفت بصورة بارزة الواحد عن الاخر، الى جانب وحدتها العميقة. كذلك فانه من الواضح ان البونابرتية **السوفياتية** تتميز عن كل البونابرتيات البرجوازية. فالسمات الخاصة للبونابرتيات المختلفة تحددها اساسيا طبيعة الطبقات الاجتماعية المختلفة ووضعها، هذه الطبقات التي يجعل جهاز الدولة نفسه حكما بينها. وما يميز البيروقراطية السوفياتية عن اي بيروقراطية دولة حاكمة اخرى انما هو كونها تصل الى درجة من الاستقلال لم يسبق لها مثيل تجاه الطبقة التي يفترض فيها ان تخدمها، وذلك بالضبط من جراء اغتصابها للدور السياسي للبروليتاريا،

الطبقة المضطهدة بصورة مطلقة والتي لا تملك (بخلاف البرجوازية) تقاليد طويلة في الادارة والقيادة .

ان البيروقراطية السوفياتية هي في الواقع الشريحة الاجتماعية الوحيدة المسيطرة فعلا وذات الامتيازات ضمن المجتمع السوفياتي. وسلطتها البونابرتية هي بالتأكيد اكثر كلية من ديكتاتورية اية بيروقراطية برجوازية ، تكون بالضرورة اكثر بما لا يقاس خضوعا للرأسمال ولاشرافه. والبيروقراطية السوفياتية هي ايضا اقل تجانسا بكثير وهي، بالتالي، معرضة لتناقضات داخلية هامة توقف وجها لوجه شرائحها وفروعها المختلفة. ومن المستحيل علينا طبعا الدخول في تفاصيل هذا التحليل في اطار هذا النص القصير .

٣ ــ الطابع المتناقض للبيروقراطية السوفياتية

ان هذا التحليل للبيروقراطية السوفياتية ولطبيعة سلطتها يسمح بفهم تصرفها السياسي ويلقي بالتالي الضوء بصورة فريدة على تاريخ الاتحاد السوفياتي منذ نصف قرن. وبالفعل، اذا قبلنا بصحة ما تم توسيعه اعلاه، فان وضع البيروقراطية الحاكمة يبدو غنيا بالتناقضات :

ــ فمن جهة، ان هذه البيروقراطية هي بيروقراطية **سوفياتية**. وبصفتها هذه، فوجودها قائم بالذات على وجود الدولة السوفياتية والبناء التحتي الاقتصادي والاجتماعي الذي انشأته ثورة اكتوبر. ومجرد حمايتها لوجودها تقضي بان تقوم على الدوام بتعزيز الدولة التي تحصل من ورائها على السلطة والامتيازات، وان تدافع عن اسلوب الانتاج الاشتراكي ضد القوى العاملة لاعادة الرأسمالية سواء كانت داخلية او خارجية .

ولا يمكن للبيروقراطية ان تحافظ على وجودها الا بشرط ان تحارب في الاتحاد السوفياتي نهوض الطبقات الاجتماعية البرجوازية او البرجوازية الصغيرة، المعادية للملكية الجماعية

لوسائل الانتاج. وبوجه ضغط الامبريالية العالمية، يتوجب عليها على الدوام ان تعزز طاقة البلد الاقتصادية والعسكرية، والعمل على تصنيعه بصورة متسارعة، وعلى التربية التقنية والثقافية للجماهير ، الخ .

ـ ولكن البيروقراطية تشكل، من جهة اخرى، فئة طفيلية مغلقة لم تتمكن امتيازاتها من الامتداد والاستقرار مؤقتا الا بسبب ضعف البروليتاريا الروسية وانحسار الثورة في العالم. ويقتضي تعزيز ديكتاتوريتها البونابرتية ادامة الظروف الموضوعية التي ولدتها. فيتوجب عليها، على وجه التخصيص، ان تحافظ في وجه البروليتاريا على الظروف الداخلية والخارجية التي ادت الى خمولها وساعدت البيروقراطية على انتزاع السلطة السياسية منها .

ان هذه الطبيعة المزدوجة للبيروقراطية السوفياتية هي اساس الطابع المتناقض لوضعها : فهي بقدر ما تدافع (ولو بصورة غير ملائمة) عن الاتحاد السوفياتي وقاعدته الاجتماعية ضد الامبريالية والقوى الداخلية العاملة لاعادة الرأسمالية، **تحطم بالضرورة الظروف التي سمحت بمجيئها الى السلطة** (تأخر روسيا الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وانحسار الحركة الثورية العالمية) وتحفر بذلك قبرها بالذات في الوقت نفسه الذي تنتج فيه الذين سيقومون بدفنها .

ولكن البيروقراطية بقدر ما تنجح بالمقابل في ان تكبح مؤقتا البروليتاريا السوفياتية (في تذريرها كطبقة اجتماعية) وفي اعاقة نهوض البروليتاريا العالمية بالاستراتيجية المغرقة في الانتهازية التي تفرضها، تعزز تعزيزا هائلا مواقع الامبريالية والقوى الداخلية العاملة لاعادة الرأسمالية، وتنسف في النهاية الركيزة الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم عليها ديكتاتوريتها الخاصة .

ولانها ليست الا بيروقراطية مغتصبة لا طبقة اجتماعية،

فهي لا تعمل ــ في التحليل الاخير ــ فعليا لحسابهــا الخاص، وسياستها تقوم دائما في النهاية بافادة طبقــة اساسيــة في المجتمع على حساب سلطتها البونابرتية بالذات. ولا يسمح لهــا بالحفاظ على التوازن الاساسي الذي يسمح بوجودها الا تأرجــح دائــم لسياستها .

كان هذا التأرجح سهلا نسبيا، وظهر مفيدا بوضوح، بيــن عامي ١٩٢٤ و ١٩٤٤، وهي فترة انحسار عميق للحركة الثورية في العالم : كانت البيروقراطية السوفياتية تلعب على التناقضات التي تضع وجها لوجه الحركة الثورية العالمية والامبريالية العالمية، ومختلف القوى الامبريالية فيما بينها، والطبقات الاجتماعية في الاتحاد السوفياتي نفسه، وكانت تنجح هكذا في الحفاظ علــى الوضع القائم، اي على التوازن الذي ترتكز عليه سلطتها. وكانت هذه حقبة صعود النظام الستاليني وبلوغه ذروته .

ان المد الثوري الجديد الذي اطلقته الحرب العالمية الثانيــة اتى ليجعل هذا التأرجح اصعب بما لا يقاس. ومنذ عام ١٩٤٧ ، دخل النظام الستاليني في حقبة من الازمات الحادة وبدأت عملية تفككه .

٤ ــ الحفاظ على التوازن والانعطافات ١٨٠ درجة

ان هذا التأرجح الذي لا غنى عنه والمميز لكــل سلطـــــة بونابرتية انما هو ما يفسر الانعطافات السياسية المفاجئة والعديدة التي قامت بها البيروقراطية. ومن المستحيل فهم المسار المتعرج لسياســة الاتحــاد السوفياتي والامميــة الشيوعيــة اذا لم يفهــم المرء بوضوح طبيعة المجموعة الاجتماعية التي تحدد تلكالسياسة. ان تحليل البيروقراطية ينير بصورة خاصة تاريــخ الاتحـــاد السوفياتي والحركة الشيوعية بأكملها . ولن نتعدى هنا الاشارة الموجزة الى الحقبات الكبرى .

أ) ١٩٢٤ ــ ١٩٢٨ : ما زالت البيروقراطية حديثة التكــون

كشريحة اجتماعية مستقلة، حائزة على احتكار السلطة السياسية. انهـا تسعى لتعزيز سلطتها، وذلك في وجه البروليتاريا بشكـل خاص التي تغتصب البيروقراطية سلطتها السياسية.

انها تستند بصورة اساسية، على الصعيد الداخلي، الـى الكولاك والنيبمان («النيبمان» هو الذي اغتنى بفضل «النيب»، اي «السياسة الاقتصادية الجديدة» ـ المترجم) الذين تمنحهـم ضمانات سياسية ومنافع مادية. وكانت هـــذه هـــي الفترة البوخارينية الشهيرة، فترة «بناء الاشتراكية بسرعة السلحفاة». وقد كان يقضي التحالف مع الطبقات البرجوازيـــة الجديـــدة بالعدول عن اية سياسة تصنيع وتجميع تدريجيين. وبعد اطلاق «النيب» باربع سنوات، كان الاعتماد الاساسي ما زال يقوم على القطاع الخاص وعلى قوانين السوق لتأمين النمو الاقتصـــادي. واطلق بوخارين نداءه للفلاحين: «اغتنوا!»، واعلن ستالين بوجه المعارضة اليسارية ان بناء سد على نهر دنيبر لا يفيـد روسيـا اكثر مما تفيد الفلاح الروسي الة للاستماع الى الاسطوانـــات المسجلة. وكان هذا المجرى المغرق في اليمينية يتطلب القضـــاء على المعارضة اليسارية برمتها. فاصبحت الاحادية الستالينيـة هي السائدة منذ عام ١٩٢٧ في الحزب والدولة. وباتت الطاعة والثقة العمياء بالزعماء اولى صفات الشيوعي.

وعلى الصعيد العالمي، افضى المجرى اليميني الى تحالفـات لا مبدئية مع تشانغ كاي تشك، ومع البيروقراطية النقابيـــة البريطانية، الخ. على حساب الثورة في هذه البلدان. (راجـع كتاب بيار برويه: تاريخ الحزب البلشفي، وكتاب تروتسكـي: الاممية الشيوعية بعد لينين).

ب) ١٩٢٨ ـ ١٩٣٤: توصلت بالطبع السياسة المتبعـــة سابقا الى ادامة ضعف الطبقة العاملة السوفياتية والبروليتاريـا العالمية، معززة بذلك تسلط البيروقراطية. ولكنها افضت ايضا الى تعزيز هائل للقوى الداخلية العاملة لاعادة الرأسمالية. وفـي

عـام ١٩٢٨، قام الكولاك الذين لبوا نداء بوخاريـن فاغتنـوا واصبحوا يضعون يدهم على اغلب الحبوب القابلة للبيع ، قامـوا بتجويع المدن وعرضوا الدولة السوفياتية بأكملها لخطر الهلاك . فكانت نتيجة هذا الوضع المأساوي، الذي تنبأت به المعـارضـة اليسارية منذ امد طويل مما ادى انذاك الى وصفها بـ «سريعـة الهلع»، كانت نتيجته انعطافا تاما للاوساط القيادية للبيروقراطية وهاجم ستالين الكولاك والنيبمان كخانقين للثورة. واصدر الامر الملح بتصفيتهم كطبقة. فحلت بالريف حرب اهلية حقيقية حيث نتج عن التجميع القسري ملايين الضحايا. ولم تنهض الزراعـة السوفياتية حتى اليوم من جراء الخسارات الهائلة التي لحقـت بهـا في ذلك الوقت. وحلت «الاشتراكية بسرعة العمالقة» محل «الاشتراكية بسرعة السلحفاة» التي كانت تجري الدعوة اليهـا خلال الحقبة السابقة . وعرف الاتحاد السوفياتي خطته الخمسية الاولى (بعد الثورة بعشر سنوات). ان التصنيع بافراط سيؤدي الى هبوط في مستوى معيشة الطبقة العاملة، التي فرضت عليها شروط عمل جائرة. واختفت اخر الحقوق السياسية المنبثقـة من ثورة اكتوبر: فاصبح المدير مذاك مطلق السلطة في المؤسسة. وتزايد عدم التساوي الاجتماعي بصورة هائلة مع الزيادة المفرطـة للبعد بين طرفي سلم الاجور .

وعلى الصعيد العالمي، عاشت الحركـة الشيوعيـة مجرى «الحقبة الثالثة» الطفولي اليساري، الذي ميزتـه اطروحـة الاشتراكية ـ الفاشية وتبني شعارات مغامرة في عصر اضعفت فيه الازمة الاقتصادية الامبريالية وشلتها، وتجسد الفشـل المدوي لهذه «الاستراتيجية» بمأساة البروليتاريا الالمانية ، التـي سحقتها النازية دون قتال .

ج) ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩ : عاود المجرى اليميني مسيرته فـي الاتحاد السوفياتي. وكانت هذه فتـرة محاكـمـات موسـكو والتطهيرات الكبرى التي ابيد فيها كل البلاشفة القدامى، والغي

الدستور السوفياتي القديم. وانتصرت الردة في كل مجال، وعلى الخصوص في مجال العادات والثقافة . وجرت اعادة الملكية الفلاحية الخاصة لقطعالارض الصغيرة ولقسم منالمواشي.

اما على الصعيد العالمي، فكان الانعطاف مذهلا، اذ حل محل موقف «الحقبة الثالثة» المغرق في العصبوية موقف مغرق في الانتهازية. وسعت الدبلوماسية السوفياتية وراء التحالف مع «الديمقراطيات» الامبريالية. ونتج عن ذلك انقلاب في سياسة الاحزاب الشيوعية في تلك البلدان. فاخذت الاحزاب الشيوعية تقترع تأييدا للميزانيات، وتشجع الدفاع القومي، واوقفت كل دعاية معادية للاستعمار، ولم تسع وراء وحدة العمل مع الاشتراكيين ـ الديمقراطيين وحسب، بل كذلك مع الجناح الجمهوري من البرجوازية. كانت تلك حقبة «الجبهات الشعبية» التي تقوم على تحالف الاحزاب العمالية مع التشكيلات الديمقراطية البرجوازية (الحزب الراديكالي في فرنسا) على اساس برنامجها البرجوازي الصغير. وقد اسرعت هذه السياسة في هزيمة البروليتاريا الاسبانية واوقفت اندفاع الطبقة العاملة الفرنسية في حزيران ١٩٣٦ .

د) ١٩٣٩ ـ ١٩٤١ : بوجه تفاقم خطر حرب عالمية، اوقفت قمم البيروقراطية التطهيرات واسعة النطاق واستدعت حتى بعض الكوادر القيادية من معسكرات الاعتقال في سيبيريا .

وعلى الصعيد العالمي، ادى انقلاب التحالفات الدبلوماسية (الميثاق الالماني ـ السوفياتي) الى انعطاف جديد للاحزاب الشيوعية الستالينية. فاخذت هذه الاحزاب تدعو مذاك الى الانهزامية الثورية بوجه الحرب الامبريالية ، وتطالب بنزع السلاح من برجوازيتها الخاصة بها وتهاجم دون كلل الراسمالية الانكلو ـ سكسونية .

هـ) ١٩٤١ ـ ١٩٤٧ : عادت فترة ما بعد الحرب بمجرى يميني جديد. ففي الداخل كانت «الحرب الوطنية الكبرى».

وجرى تمجيد القومية الروسية، واستولى الفلاحون على نطاق واسع، على الاراضي الكولخوزية .

وفي الخارج هيمن على سياسة الاتحاد السوفياتي تحالفه الوثيق مع الامبريالية الانكلو ـ سكسونية : فبناء على طلب روزفلت قام ستالين بحل الاممية الشيوعية. واتبعت الاحزاب الشيوعية سياسة جبهة قومية تحت قيادة برجوازيتها. وهاجمت انتفاضات التحرر القومي في المستعمرات بوصفها انتفاضات فاشية وساعدت على قمعها. وشاركت في الحكومات البرجوازية وامنت لهذه الحكومات السلام الاجتماعي وانتاجية العمل العمالي .

وسعت البيروقراطية السوفياتية جاهدة، في طهران، ثم في يالطا وبوتسدام، للتفاوض حول تسوية مرضية مع الامبريالية «الحليفة». فتعهدت بتجميد المد الثوري الذي كان يلوح، مقابل تنازلات جسيمة اقليمية واقتصادية. وجرى تقسيم اوروبا الى مناطق نفوذ وعدلت الاحزاب الشيوعية، في المنطقة الواقعة في مجال نفوذ الغرب، عن الاستيلاء على السلطة، باستثناء الحزب الشيوعي اليوناني ورابطة الشيوعيين اليوغسلاف. فلم يتلق اي منهما مساعدة من الاتحاد السوفياتي : فسحقت الثورة اليونانية في بحر الدماء، وشن ستالين منذ عام ١٩٤٧ حملة المجابهة ضد يوغسلافيا الاشتراكية .

ـ ٤ ـ

ازمة الستالينية

ان سلطة البيروقراطية السوفياتية، مثلها مثل كل ديكتاتورية بونابرتية، سلطة غير مستقرة تاريخيا. وتتوقف متانة ركائزها بصورة اساسية على ظروف موضوعية لا تخضع لاشراف

البيروقراطيين، تتمثل بدينامية موازين القوى بين الطبقات على الصعيد العالمي وفي الاتحاد السوفياتي نفسه. وقد غير المد الثوري الجديد الذي اطلقته الحرب العالمية الثانية، موازين القوى هذه بصورة جذرية وحطم بالتالي التوازنات التي تستند اليها الديكتاتورية البونابرتية الستالينية .

١ ــ المد الثوري الجديد

ان الموجة الثورية التي تدفقت ابتداء من عام ١٩٤٣ على العالم، والمرتبطة بتفاقم ازمة النظام الراسمالي وارساء التفوق الواضح للامبريالية الاميركية ضمن الامم الرأسمالية، قد حطمت التوازن بين البروليتاريا العالمية والامبريالية مثلما حطمت التوازن بين مختلف القوى الامبريالية. ولحصر تقدم الثورة العالمية، ولج العالم الراسمالي طريق الحرب الباردة والحملة الصليبية المضادة للثورة بزعامة الامبريالية الاميركية دون منازع .(تأسيس منظمة حلف شمالي الاطلسي ومنظمة حلف جنوبي شرقي اسيا وحلف بغداد وحلف المحيط الهادي، الخ ..، اعادة تسليح اليابان والمانيا ... حروب الهند الصينية وكوريا واندونيسيا). في مثل تلك الظروف بدت كل سياسة تأرجح، تهدف الى الحفاظ على الوضع القائم، سياسة وهمية. واصبح الوضع الدولي يتميز باحتدام التناقضات الطبقية على المستوى الدولي وبتطور موازين القوى الطبقية في اتجاه ملائم اكثر فأكثر للثورة . وقد حد هذا الوضع بصورة هامة من امكانيات المناورة لدى البيروقراطية . واصبح صعبا عليها، على وجه الخصوص، ان تستخدم اجمالي الثورة في المستعمرات كورقة تبادل في المفاوضات حول تسوية عامة مع الامبريالية. طبعا ظلت البيروقراطية تسعى جاهدة للعب على التناقضات بين الامبرياليات، وتحاول ان تبرم اتفاقات مؤقتة وجزئية مع الامبريالية. وهي تحتفظ بدورها ككابح للثورة في المستعمرات بقدر ما ان الاستراتيجية التي تفرضها تهدف الى

كسب دعم برجوازيات معينة في البلـــدان المستعمرة وشبـــه المستعمرة (الهند، الارجنتين، اندونيسيا) بكبح النضال المعادي للراسمالية الذي تخوضه الجماهير المستغلة استغلالا فاحشا في تلك البلدان. ولكن النتائج العملية لهذه الجهود تصبح محـدودة ووقتية اكثر فاكثر كلما ازدادت حدة المد الثوري للجماهيـــر بالرغم من محاولات الكبح، وكلمـا تفاقـــم مجرى الامبرياليـة الاميركيـة المغرق في العدوانيـة .

وفي الوقت نفسه، اصبح الاتحاد السوفياتي القوة الصناعية الثانية في العالم . ونمت البروليتاريا نموا هائلا مـن حيث العدد والاختصاص . ان مد الثورة في العالم يجد صدى عند الجماهير السوفياتية ويميل الى تحطيم وهنها وخضوعها. ان الظـروف الموضوعية الداخلية التي سهلت الانحطاط البيروقراطي الـذي اصاب اول دولة عمالية تميل اذا الى التلاشي . ومن جراء تطور ميزان القوى بين الطبقات على الصعيد العالمي، ومن جراء التغيير الموازي على صعيد موازين القوى هذه في الاتحاد السوفياتـــي نفسه، فقدت ديكتاتورية البيروقراطية السوفياتيـة كل اســاس موضوعي. لقد دخل النظام الستاليني في مرحلة افوله وازمته.

٢ ـ ازمة الستالينية في الاتحاد السوفياتي

كتب تروتسكي عام ١٩٣٦ : «اذا كـان العمـــال ، بعكس الفلاحين، لا يلجون درب النضال، تاركين بذلك الارياف الـــى متاهاتها وعجزها، فليس سبب ذلك القمع فقط. ان العمـــال يخشون ان يفتحوا الطريق امام اعادة الراسمالية .. ان العمـال واقعيون. ومن دون ان تكون عندهم اية اوهام حول الفئة الحاكمة او على الاقل حول شرائح هذه الفئة التي يعرفونها عن قرب اكبر فانهم يرون فيها اليوم حارسة لقسم من مكتسباتهم الخاصـة . انهـم لن يتوانوا عن ان يطردوا خارجا الحارسة عديمة الامانـة والوقحة والمشبوهة ما ان تلوح لهم امكانية الاستغناء عنهـا .

ويتوجب في سبيل ذلك ان يحدث انفراج ثوري في الغرب أو في الشرق». لقد حدث الانفراج الثوري بعد كتابة هذه الاسطر بثلاثة عشر عاما. واضعفت الامبريالية اضعافا كبيرا على الصعيد العالمي . ومن جراء ذلك تضاءل الخوف من اعادة الراسمالية الى الاتحاد السوفياتي تضاؤلا عظيما، بينما ظهرت في الوقت نفسه «الحارسة عديمة الامانة» نافلة اكثر فأكثر . وازداد ضغط الجماهير السوفياتية كلما ازداد تذمرها. ان معارضة البروليتاريا التي كانت حتى ذلك الحين معارضة سلبية، كانت تهدد على الدوام بالتحول الى نشاط مباشر (اضرابات فوركوتا، الخ). ولتجنب تحول كهذا قامت القمم البونابرتية البيروقراطية، التي تملكها الذعر غداة موت ستالين امام اتساع التذمر، قامت بافتتاح حملة من الاصلاحات النصفية للنظام، وهي اصلاحات اجريت من فوق يشار اليها عادة بتعبير «نزع الستالينية» . ان «نزع الستالينية» هذا الذي بوشر به في اطار النظام البونابرتي، وبمبادرة البيروقراطية، لا يشكل الا محاولة للدفاع عن النفس من قبل البيروقراطيين الحاكمين الذين يعرفون بان قوتهم وامتيازاتهم مهددة. ويكفي للاقتناع بذلك النظر الى الطريقة التي قام بها خروتشيف بانتقاد الحقبة المسماة بحقبة « عبادة الشخصية»:لقد اقتصر على تبييض صفحة البيروقراطية بتحميل رجل واحد كل عيوب النظام. وهكذا يتم التوصل الى تحويل اتجاه نقمة الجماهير لتصب على شيء رمزي، وسط ارتياح البيروقراطيين الكبير. وعلى كل حال، فان الطريقة الغريبة التي اختفى بها خروتشيف عن الساحة السياسية تثبت بحد ذاتها الى اي حد كان هذا التخفيف من القيود بعيدا عن «العودة الى النظم اللينينية» لعمل الحزب والدولة. فالمؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي يؤكد لنا بانه مع بناء المجتمع الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، تبدأ الدولة وكل شكل القسر من قبل الدولة بسيرورة اضمحلال. وقد قيل ان

ديكتاتورية البروليتاريا قد انتهت في الاتحاد السوفياتي، واصبحت الدولة هناك «دولة الشعب اجمع»! والحال ان الشعب الذي زعموا انه سيد الدولة، ليس فقط لا يملك اي تأثير على هذه الدولة، ولكنه يجهل كذلك كليا ما يدور فيها . ولا يعرف فعليا اي «رجل من عامة الشعب» في الاتحاد السوفياتي لماذا تتغير حكومته بصورة مفاجئة (مرض خروتشيف؟) ، ولا من اجرى ذلك التغيير وبم يختلف التوجه السياسي الجديد عن القديم. وكذلك فان ملايين الاعضاء القاعديين في الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي لم يعلموا بالنبأ الا من خلال بيان وكالة تاس. ان السلطة السياسية تبقى في الاتحاد السوفياتي، بعد «نزع الستالينية»، مثلما كانت في ايام ستالين، اي بصورة اساسية في يد الفئة البيروقراطية، التي اصبحت اكثر طفيلية واكثر محافظة من اي وقت مضى. وان الهدف الاساسي من الاجراءات الليبرالية التي اضطرت هذه الفئة الى القيام بها (نمو الاستهلاك الجماهيري، التخفيف من النظام البوليسي ومن الاضطهاد القومي) هو تعزيز اساس سيطرتها بهدف الحفاظ على امتيازاتها. ولكن هذه ليست الا حلولا مؤقتة. فالادارة البيروقراطية للاقتصاد وللمجتمع السوفياتي تعيق بشدة نمو القوى المنتجة وتمنع اي تطور متناسق. وتزداد التكاليف العامة لهذه الادارة باستمرار وتبدو البروليتاريا اقل فأقل استعدادا لتحملها. وانه لمن المرجح جدا ان الطبقة العاملة السوفياتية ، وربما «الشعب اجمع»، سوف «تطرد خارجا الحارسة عديمة الامانة والوقحة والمشبوهة»، لانها ترى اليوم بصورة متزايدة «امكانية الاستغناء عنها». وهي سوف تعيد في ذلك الحين «الديمقراطية السوفياتية»، اي الديمقراطية في وضح النهار التي تمارسها مجالس العمال والفلاحين، هذه المجالس التي سيكون بوسع كل التجمعات والافراد المشاركين فيها والذين يعلنون انتماءهم الى الثورة الاشتراكية، ان ينشطوا ويعبروا عن انفسهم بحرية .

مارس / اذار ١٩٦٦

طبيعة الاتحاد السوفياتي الطبقية

كيف تنطرح المسألة ؟

ان القطيعة مع الاممية الشيوعية والتوجه نحو الاممية الجديدة قد طرحا من جديد مسألة طابع الاتحاد السوفياتي الاجتماعي . الا يعني انهيار الاممية الشيوعية انهيار الدولة المنبثقة من ثورة اوكتوبر في الوقت ذاته ؟ فالامر يتعلق في الحالتين بمنظمة قيادية واحدة متمثلة بالجهاز الستاليني . هذا الجهاز كان يطبق الطرائق ذاتها داخل الاتحاد السوفياتي ، كما على الحلبة الدولية . ونحن الماركسيين لم نداقع يوما عن المحاسبة المزدوجة الخاصة بالبراندليريين الذين يعتبرون ان السياسة (1) الستالينية

(1) ان العلماء البراندليريين الاميركيين (مجموعة ليتسون) يعقدون المسالة ايضا : سياسة الستالينيين الاقتصادية لا غبار عليها، لكن نظام الاتحاد السوفياتي السياسي رديء ، اذ انه يفتقر الى الديمقراطية. بيد انه لا يتوارد الى ذهن هؤلاء المنظرين ان يتساءلوا ، لماذا يزيل ستالين الديمقراطية اذا ، طالما سياسته الاقتصادية صحيحة وناجحة تماما ؟ اليس ذلك مخافة ان يبادر الحزب والطبقة العاملة، الحائزان على الديمقراطية العمالية ، فيعبرا بالكثير من الصخب واثارة القلق عن حماسهما للسياسة الاقتصادية ؟

في الاتحاد السوفياتي لا غبار عليها ، لكنها كارثية خارج الاتحاد السوفياتي . اما نحن فمقتنعون ان هذه السياسة تتساوى في كارثيتها في الحالتين . الا ينبغي الاعتراف حينذاك بانهيار الاممية الشيوعية وبتصفية ديكتاتورية البروليتاريا في الاتحاد السوفياتي في آن معا ؟

للوهلة الاولى ، يبدو هذا المنطق منيعا لا ينال . الا انه على خطأ في الحقيقة . فاذا كانت طرائق البيرقراطية الستالينية من النوع ذاته في كل الحقول ، فالنتائج الموضوعية المترتبة على هذه الطرائق تتوقف على الشروط الخارجية، أو على مقاومة المواد (اذا استخدمنا لغة الميكانيك) . لقد كانت الاممية الشيوعية تمثل سلاحا معدا لتدمير النظام الرأسمالي واقامة ديكتاتورية البروليتاريا . والدولة السوفياتية تمثل سلاحا معدا لحماية مكتسبات ثورة منجزة . اما الاحزاب الشيوعية الغربية فلم ترث اي رأس مال ، وقوتها (او ضعفها في الواقع) في ذاتها ، وفي ذاتها فقط . وقوة الجهاز لا تكمن ، في تسع اعشارها ، في ذاتها ، بل في التبدلات الاجتماعية التي تحدثها الثورة الظافرة. وبالطبع، فان هذا الاعتبار لا يحسم المسألة لوحده ، الا ان له اهمية منهجية كبرى . انه يبيّن لنا كيف ولماذا أمكن الجهاز الستاليني ان يفقد اهميته نهائيا كعامل ثوري اممي وان يحتفظ بجزء من اهميته التقدمية كحارس للمكاسب الاجتماعية التي جاءت بها الثورة البروليتارية . وهذا الوضع المزدوج يمثل واحدا من تجليات قانون التطور اللامتساوي الخاص بالتاريخ .

ان سياسة صحيحة تنتهجها الدولة العمالية لا يمكن ان تنحصر فقط في بناء اقتصادي قومي. فاذا لم تتوسع الثورة على الحلبة الدولية وفقا لنظام لولبي بروليتاري فسوف تبدأ

تضيق حتما ضمن الاطر القومية وفقا لنظام لولبي بيرقراطي . واذا لم تعم ديكتاتورية البروليتاريا اوروبا والعالم، فسوف تشهد انهيارها الخاص بها. وكل هذا امر لا جدال فيه اطلاقا ، ضمن منظور تاريخي كبير ، لكن المسألة كلها مسألة مهل ملموسة . فهل في وسعنا القول ان سياسة البيرقراطية الستالينية قد توصلت الى تصفية الدولة العمالية ؟ هنا تكمن المسألة الان .

ثمة قبل كل شيء مبدأ منهجي ماركسي مهم يعارض التأكيد بأن الدولة العمالية تمت تصفيتها . فديكتاتورية البروليتاريا قامت بواسطة ثورة سياسية وثلاث سنوات من الحرب القاسية . ونظرية الطبقات الاجتماعية من جهة ، والتجربة التاريخية ، من جهة اخرى ، تشهدان ايضا على استحالة انتصار البروليتاريا سلميا ، اي من‌دون صراعات طبقية عظيمة واستخدام للسلاح . فهل يمكن ان نتصور في هذه الحالة ثورة مضادة بورجوازية سلمية ، غير محسوسة، و « تدريجية » ؟ ان الثورات المضادة الاقطاعية ، البورجوازية، لم تتم في كل حال ، حتى الآن ، « بصورة عضوية » ، بل تطلبت عملية جراحية عسكرية على الدوام . والنظريات الاصلاحية ـ بمقدار ما يمكن للاصلاحية ان ترتفع ، عموما، الى مستوى النظريات ـ تستند دائما الى عدم فهم عمق التناقضات الطبقية واستحالة التوفيق بينها : من هنا منظور تحول الرأسمالية السلمي الى اشتراكية . ان الاطروحة الماركسية حول الطابع الكارثي الذي يتصف به انتقال السلطة من طبقة الى اخرى لا تتعلق فقط بالفترات الثورية حين يندفع التاريخ بعنف الى الامام ، بل كذلك بفترات الثورة المضادة حين يتراجع المجتمع . ومن يؤكد ان الدولة السوفياتية تحولت تدريجيا من دولة بروليتارية الى دولة بورجوازية انما يعرض فيلم الاصلاحية بصورة معكوسة .

يمكن للخصوم ان يعترضوا هنا بأن هذا الاستدلال المنهجي العام هو بالرغم من اهميته شديد التجريد فلا يمكن ان يحسم المسألة . فالحقيقة ملموسة على الدوام ، وموضوعة استحالة التوفيق بين التناقضات الطبقية يمكن – وينبغي – ان تقود تحليلنا ، لكنها لا يمكن ان تحل محل نتائجه. علينا ان ندخل في المضمون المادي للسيرورة التاريخية بالذات .

ونحن نجيب : صحيح ان الحجة المنهجية لا تستنفد المشكلة . الا انها تنقل في كل حال عبء الاثبات الى الجهة المقابلة . وعلى النقاد الذين يعتقدون انهم ماركسيون ان يبينوا كيف يمكن للبورجوازية التي تخلت عن السلطة بعد صراع دام ثلاث سنوات ان تستعيد هذه السلطة من دون صراع . لكن لما كان خصومنا لا يحاولون ان يعطوا لتقديرهم للدولة السوفياتية تعبيرا نظريا جديا فسوف نحاول ان نتولى عنهم هذا العمل .

« ديكتاتورية على البروليتاريا »

ان الحجة الاكثر انتشارا ، والاكثر رواجا ، والتي تبدو للوهلة الاولى اكثر الحجج افحاما لصالح الطابع غير البروليتاري للاتحاد السوفياتي الحالي ، هي التي تستند الى خنق حرية المنظمات البروليتارية والى القدرة الكلية للبيرقراطية . فهل يمكننا في الواقع ان نماثل ديكتاتورية الجهاز ، التي ادت الى ديكتاتورية فرد ، بديكتاتورية البروليتاريا بما هي طبقة . اليس واضحا ان ديكتاتورية البروليتاريا قد الغتها الديكتاتورية **على** البروليتاريا ؟ ان هذا المنطق الباهر لا يستند الى تحليل مادي للسيرورة ، كما تتطور في الواقع ، بل الى مخططات مثالية بحتة ، الى قواعد كانطية (★) . فبعض

(★) نسبة الى الفيلسوف الالماني كانط . المعرب

«اصدقاء» الثورة النبلاء كوّنوا عن الديكتاتورية صورة متألقة جدا ، ويسقطون في حالة انهيار كلي امام واقع ان الديكتاتورية الفعلية ، المصحوبة بكل ميراثها من الهمجية الطبقية ، وبكل تناقضاتها الداخلية ، وكل اخطاء قيادتها وجرائمهم ، لا تشبه في شيء تلك الصورة المتقنة التي كوّنوها عنها . هكذا يديرون ظهرهم للاتحاد السوفياتي بمجرد تبدد الاوهام التي ولّدتها مشاعرهم الطيبة .

اين يمكن ايجاد وصفة ناجعة بخصوص ديكتاتورية البروليتاريا، وفي اي الكتب ؟ ان ديكتاتورية طبقة من الطبقات لا تعني على الدوام مشاركة جمهور هذه الطبقة بصورة مباشرة في قيادة الدولة . وقد رأينا ذلك بوجه خاص انطلاقا من مثال الطبقات المالكة . فطبقة النبلاء سيطرت بواسطة الحكم الملكي ، الذي كانت تسجد حياله . وديكتاتورية البورجوازية لم تتخذ اشكالا ديمقراطية واسعة نسبيا الا ضمن شروط صعود الرأسمالية ، حين لم يكن للطبقة الحاكمة ما تخشاه . وقد رأينا الديمقراطية في المانيا تخلي الساحة لتسلط هتلر الفردي ، والاحزاب البورجوازية التقليدية تصبح اثرا بعد عين . فالبورجوازية الالمانية لا تحكم حاليا بصورة مباشرة ، اذ هي تخضع كليا ، من الناحية السياسية ، امام هتلر وعصاباته . بيد ان ديكتاتورية البورجوازية في المانيا لم تمس لان كل شروط سيطرتها الاجتماعية باقية ، لا بل جرى تعزيزها ، وهتلر قد انقذ البورجوازية من نزع ملكيتها الاقتصادية ، ولو مؤقتا، عن طريق انتزاع سلطتها السياسية . وواقع ان البورجوازية بدت مضطرة للجوء الى النظام الفاشي يظهر ان سيطرتها كانت مهددة ، لكن من غير ان تنهار اطلاقا .

سوف يسارع اخصامنا للاعتراض ، مستبقين استنتاجنا اللاحق : اذا كان في وسع البورجوازية ، بما هي

اقليــة مستغلة ، ان تبقي سيطرتهــا ولو بواسطة الديكتاتورية الفاشية ، فعلى البروليتاريــا التي تبني المجتمــع الاشتراكي ان تقــود دولتهــا بذاتهــا ، وبشكل مباشر ، مجتذبة شرائح مــن الشعب اوسع فأوسع الى امور القيادة . وهذه الحجة ، منظورا اليهــا بهــذا الشكل العام ، هي حجــة مفحمة ، لكنهــا تعنــي حصرا ، **في الحالة المعطاة** ، ان الديكتاتوريــة السوفياتيــــــة الحاليــة ديكتاتوريــة مريضة . فصعوبات البناء الاشتراكـــي الرهيبة في بلد معزول ومتخلف ، علاوة على السياســة الخاطئة التي تنتهجهــا القيادة ، والتي تعكس ، هـــي ايضا ، ضغط التخلف والعزلة في نهاية المطاف ، ادت الى مصادرة البيرقراطية للبروليتاريـــا سياسيا من اجل ان تحافظ **بطرائقها الخاصة بها** على المكتسبات الاجتماعيــة التي حققتهــا تلك البروليتاريا . ان تشريح المجتمــع يتحدد بعلاقاته الاقتصاديــة ، وطالمــا لــم يتم قلب اشكــال الملكيــة التي خلقتهــا ثــورة اوكتوبــر ، تبقى البروليتاريا هي الطبقة المسيطرة .

ان التأملات حول « ديكتاتوريــة البيرقراطية علــــــى البروليتاريــا » ، مــن دون تحليل اعمق ، اي مــن دون تحديد الجذور الاجتماعيــة الخاصــة بالقيــادة البيرقراطيــة وحدودها الطبقيــة ، تختزل ببساطــة الى جمل ديمقراطية براقة، تتكرر كثيرا لــدى المناشفة . ولا يمكننا الشــك فـــي ان الاغلبيــــة الساحقة من العمال السوفيات ليست مسرورة مــن البيرقراطية، لا بــل ان جزءا مهمــا من بينهم ، ليس الاسوأ ، يمقتهــا. الا انه اذا لــم يكــن هــذا الامتعاض يتخذ اشكــالا عاصفــة وجماعية، فليس ذلــك ناتجــا عــن عمليــات القمع : يخاف العمــال ان يفتحوا الطريق للاعداء الطبقيين اذا هم اطاحوا البيرقراطية . ان العلاقات بيــن البيرقراطية والطبقة هي في الواقع اكثر تعقيدا مما يتصور « ديمقراطيــون » سطحيون . فالعمال السوفيـــات قادرون علــى ان يجهزوا على الحكــم المطلق لو انفتــح امامهــم

منظور آخر ، ولو لم تتلون السماء في الغرب بدكنة الفاشية ، بل بلون الثورة الاحمر . وطالما لم يحصل شيء من ذلك ، فسوف تتسامح البيروليتاريا مع البيرقراطية وهي تصر باسنانها ، وترى هكذا فيها اداة ديكتاتورية البروليتاريا . ان ايا من العمال السوفيات نتكلم معه بقلب مفتوح لن يوفر الكلام الصارم حيال البيرقراطية الستالينية، لكن ما من واحد منهم يسلم بأن الثورة المضادة قد انجزت فالبروليتاريا تشكل عمود الدولة السوفييتية الفقري . لكن بمقدار ما تتركز وظيفة السيطرة بين ايدي بيرقراطية غير مسؤولة ، فنحن حيال دولة بادية المرض . هل هذه الدولة قابلة للشفاء ؟ الا تعني متابعة محاولات العلاج انفاقا عقيما للوقت الثمين ؟ لقد انطرح السؤال بشكل سيىء، فنحن لا نعني بالعلاج تدابير اصطناعية ، مفصولة عن الحركة الثورية العالمية ، بل مواصلة النضال تحت راية الماركسية . ان جوهر « العلاج » يكمن في نقد البيرقراطية الستالينية من دون هوادة ، وفي تربية كوادر الاممية الجديدة ، وفي بعث الطاقة النضالية لدى الطليعة البروليتارية العالمية . وهو يتناسب مع الاتجاه الاساسي الذي ينحوه التطور التاريخي .

فلنشر ، عابرين ، الى ان بعض الخصوم قالوا لنا في السنوات الاخيرة اكثر من مرة اننا « نضيع وقتنا سدى » اذ نهتم بمعالجة الاممية الشيوعية . ونحن لم نعد احدا في يوم من الايام بأننا سنشفي الاممية الشيوعية. كل ما فعلناه هو اننا رفضنا التصريح ، قبل التثبت النهائي ، بأن المريض قد مات او لم يعد منه رجاء . لم نضيّع يوما واحدا لاجل هذا « العلاج » ، في كل حالة من الحالات . لقد كونا كوادر ثوريين وهيأنا المواقف الاساسية ، النظرية والبرنامجية ، الخاصة بالاممية الجديدة .

ديكتاتورية البروليتاريا ، معيار مثالي

ان السادة علماء الاجتماع « الكانطيين » (نعتذر حيال ظل كانط) غالبا ما يتوصلون الى استنتاج مفاده ان الديكتاتورية « الخالصة » ، اي بالشكل الذي تستجيب معه لمعاييرهم المثالية ، لم توجد الا في ايام كومونة باريس ، او في اول فترة تلت ثورة اوكتوبر ، قبل صلح بريست ـ ليتوفسك ، وفي احسن الاحوال لغاية بدء السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) . ان هذا عين الخطأ والضلال. فاذا كان ماركس وانجلز سميا كومونة باريس « ديكتاتورية البروليتاريا » فذلك بسبب ما كانت تنطوي عليه من امكانات ، وبسببه فقط . بيد ان الكومونة ، بحد ذاتها ، **لم تكن بعد** ديكتاتورية البروليتاريا . فبعد ان استولت على السلطة لم تعرف ما تفعل بها : لم تكن تهاجم بل تنتظر ، بقيت هكذا محصورة في اطار باريس وحسب ، ولم تجرؤ على مس المصرف الحكومي . لم تنجز ــ ولم تكن قادرة على ان تنجز ــ الثورة على صعيد علاقات الملكية لانها لم تكن حائزة على السلطة على المستوى القومي . تضاف الى ذلك العصبوية البلانكية والمسبقات البرودونية التي لم تكن تسمح حتى لقادة الحركة بأن يفهموا الكومونة كديكتاتورية البروليتاريا فهما كاملا .

اما الرجوع الى الفترة الاولى من اندلاع ثورة اوكتوبر فليس اكثر توفيقا . فمضمون الثورة الاجتماعي اقتصر حتى خريف ١٩١٨ ، لا حتى صلح بريست ـ ليتوفسك وحسب ، على الانتفاضة الزراعية البورجوازية الصغيرة وعلى الرقابة العمالية على الانتاج . وهذا يعني ان الثورة لم تتخط بأعمالها ، حتى ذلك الحين ، حدود المجتمع البورجوازي. في تلك الفترة الاولى بالذات ، كانت تسيطر سوفييتات الجنود الى جانب السوفييتات العمالية ، لا بل كانت الاولى تزيح الثانية في العديد من المرار . وسوف ننتظر خريف

١٩١٨ حتى يعود العنصر البورجوازي الصغير الزراعي ــ جنودا وفلاحين ــ الى مستقره ، ويبدأ العمال بتأميم وسائل الانتاج . فلا يمكن الكلام على بداية ديكتاتورية البروليتاريا الحقيقية الا انطلاقا من تلك الفترة . لكن علينا ــ حتى هنا ــ ان نتحفظ كثيرا . فقد كانت الديكتاتورية تقتصر في سنواتها الاولى على امارة موسكو واضطرت لخوض حرب دامت ثلاث سنوات في كل الاتجاهات ، منطلقة من موسكو الى الاطراف. وهذا يعني ان النضال كان ما يزال يخاض حتى عام ١٩٢١، اي حتى النيب بالضبط ، من اجل اقامة ديكتاتورية البروليتاريا على صعيد الدولة بمجملها . ولما كان الجهلة من الماركسيين المزيفين يرون ان الديكتاتورية زالت منذ بداية النيب ، فهذا يعني ان هذه الديكتاتورية لم تقم في يوم من الايام . هؤلاء السادة يرون ان ديكتاتورية البروليتاريا مجرد مفهوم لا يمكن قياسه ، معيار مثالي لا يقبل التحقق على ارضنا الخاطئة. ولا يدهشنا ان « المنظرين » من هذا النموذج ، بمقدار ما لا يتخلون عن اسم الديكتاتورية بكل بساطة ، يحاولون محو التناقض العنيد بين هذه الديكتاتورية والديمقراطية البورجوازية .

واذا انتقلنا الى جماعة البدعة الباريسية الذين يسمون انفسهم « الشيوعيين ــ الديمقراطيين » (سوفارين وشركاه) نجد انفسنا حيال جماعة مثيرة للفضول الى ابعد الحدود، من وجهة نظر مخبرية لا من وجهة نظر سياسية . فاسمها ذاته ينطوي منذ البدء على القطيعة مع الماركسية . ذلك ان ماركس رفض في **نقد برنامج غوتا** تسمية الاشتراكية ــ الديمقراطية ، بما انه وضع النضال الاشتراكي الثوري تحت رقابة شكلية هي رقابة الديمقراطية . ومن البديهي ان « الشيوعيين ــ الديمقراطيين » لا يتميزون في شيء من حيث المبدأ عن « الاشتراكيين ــ الديمقراطيين » ، فليس بين

الاشتراكية والشيوعية حاجز ثابت . والهبوط يبدأ حين لا ترتبط الاشتراكية والشيوعية ، كحركة او دولة ، بمسيرة الصراع الطبقي الفعلية ، بالشروط المادية للسيرورة التاريخية، بل بتجريد « الديمقراطية » ما فوق الاجتماعي وما فوق التاريخي ، وهو في الواقع اداة البورجوازية في دفاعها عن نفسها بوجه ديكتاتورية البروليتاريا . واذا كان بالامكان في عهد برنامج غوتا ، ألا نرى في كلمة **الاشتراكية ـ الديمقراطية** اكثر من كلمة غير صحيحة وغير علمية حين يتبناها حزب بروليتاري سليم التفكير، فكل تاريخ الديمقراطية البورجوازية و « الاشتراكية » اللاحق يجعل من راية « الشيوعية (؟) **الديمقراطية** » راية خيانة طبقية مباشرة .

بونابرتية

سيقول الخصم من نموذج اوربانز : لم تتم حتى الآن اعادة النظام البورجوازي ، لكن لم يعد ثمة دولة عمالية، فالنظام السوفياتي الحالي هو دولة بونابرتية فوق الطبقات او بين الطبقات . لقد سبق وصفينا الحسابات مع هذهالنظرية في حينها . فالبونابرتية كانت ، وما تزال ، حكومة البورجوازية في فترات الازمة التي تنتاب المجتمع البورجوازي. ان في وسعنا ، لا بل يتوجب علينا ،ان نميز البونابرتية « التقدمية » التي توطد المكاسب الراسمالية الخالصةللثورة البورجوازية ، من بونابرتية افول المجتمع الراسمالي ، او بونابرتية عصرنا المتشنجة (بابن ـ شلايهر ، دولفوس ، المرشح للقب بونابرت هولندي كوليجن ، الخ .) . فالبونابرتية تعني دائما تذبذبا سياسيا بين الطبقات ، لكننا نقع تحت البونابرتية بمختلف تجسيداتها التاريخية على قاعدة اجتماعية واحدة لا تتغير ، تتمثل بالملكية البورجوازية . وما من شيء اكثر عبثا من استنتاج طابع غير طبقيللدولة

البونابرتيـة ، انطلاقـا من التخايلات البونابرتيـة بين الطبقات او من موقع الزمرة البونابرتيـة « فوق الطبقات » . يا لـه من سخف مخيف ، فالبونابرتيـة ليسـت سوى شكـل من اشكال الدولـة الرأسماليـة .

واذا اراد اوربانز تعميم مفهوم البونابرتيـة ليشمل النظام السوفياتي الحالي ايضا ، فنحـن مستعدون للقبول بهكـذا تفسيـر موسع ، لكـن بشرط واحـد : هـو ان يجري تحديـد مضمـون « البونابرتيـة » السوفياتي بالوضوح الضروري . انه لصحيح كليـا ان الحكم المطلـق الذي مارستـه البيروقراطيـة السوفياتيـة قـد تشكل على ارضيـة التذبذب بين القـوى الطبقيـة المختلفة ، الداخليـة كمـا الخارجيـة . وبمقدار مـا تتوّج هذا التذبذب البيرقراطي بالنظام الشخصي والاستفتائي الذي ارساه ستاليـن ، يمكـن الكلام على بونابرتيـة سوفياتية. لكـن في حيـن تطورت بونابرتيـة البونابرتيـن الاثنيـن ، كما بونابرتيـة سلائلهمـا الحاليين التعساء ، وتتطور على قاعـدة النظام البورجوازي ، تقف بونابرتيـة البيرقراطيـة السوفياتيـة على ارض النظام البروليتاري . ان الابتكارات فـي المصطلحات او المماثلات التاريخيـة يمكـن ان تسهل التحليل بشكل او بـآخر، لكـن ليس بوسعهـا ان تغيـر طبيعـة الاتحـاد السوفياتـي الاجتماعيـة .

« رأسماليـة دولة »

في الفترة الاخيرة ، ابتكـر اوربانز نظريـة جديدة تقول ان البنيـة الاقتصاديـة للسوفياتات هي شكل من اشكـال « رأسماليـة الدولة » . ويكمـن « التقدم » في ان اوربانـز هبط مـن تماريـن الاصطلاحات في حقـل البنيـة الفوقيـة السياسيـة الى الاساس الاقتصادي . الا ان هذا الهبوط لا يعود عليه ، للاسف ، بأي نتائج جيدة .

ويرى اوربانز ان رأسمالية الدولة هي آخر شكل من اشكال دفاع النظام البورجوازي عن نفسه : يكفي النظر الى الدولة ذات التنظيم الحرفي « القائمة على التخطيط » في ايطاليا والمانيا والولايات المتحدة . ان اوربانز المعتاد على السخاء يضيف اليها الاتحاد السوفياتي ، وسوف نتكلم على كل ذلك فيما بعد . وفيما يخص الدول الامبريالية ، يضع اوربانز اصبعه على ظاهرة بالغة الاهمية من ظواهر عصرنا. فالراسمالية الاحتكارية تخطت منذ زمن طويل اطارات الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وحدود الدولة القومية . بيد ان الطبقة العاملة التي شلتها منظماتها الخاصة بها، لم تعرف كيف تحرر قوى المجتمع الانتاجية في الوقت المناسب من سلاسل الراسمال . وقد نتج عن ذلك حقبة متمادية في الطول تتميز بالتشنجات الاقتصادية والسياسية . فقوى الانتاج تصطدم بحواجز الملكية الخاصة والحدود القومية . والدول البورجوازية مضطرة ان تقمع تمرد قواها الانتاجية الخاصة بها عن طريق القبضة البوليسية ، وهذا هو « الاقتصاد المخطط » المزعوم . ويمكن الاصطلاح على تسميته راسمالية الدولة ، بمقدار ما تحاول الدولة ان تضبط وتنظم الفوضى الراسمالية .

بيد ان من المفيد التذكير بان الماركسيين كانوا يفهمون بكلمة راسمالية الدولة ، في البدء ، المنشآت الاقتصادية العائدة للدولة ، لا اكثر ولا اقل . وعندما حلم الاصلاحيون بالانتصار على الراسمالية عن طريق تمليك البلديات والدولة عددا متزايدا من مؤسسات النقل الصناعية ، رد الماركسيون على ذلك بالقول : ليست هذه هي الاشتراكية بل راسمالية الدولة . الا ان هذا الاصطلاح اتخذ فيما بعد معنى واسعا واصبح يطبق على كل اشكال تدخل الدولة في الاقتصاد :

ويستخدم الفرنسيون بهذا المعنى كلمة «الدولتية» (★)» .

الا ان اوربانز لا يلاحظ محاولات « رأسمالية الدولة » وحسب ، بل هو يقدّرها على طريقته . وهو يعلن ان نظام « رأسمالية الدولة » مرحلة لا بد منها ، علاوة على انها مرحلة متقدمة في تطور المجتمع ، مثلما يشكل التروست تقدما بالمقارنة مع المنشآت المبعثرة . ان هذا الخطأ الاساسي في تقدير التخطيط الراسمالي يكفي لوحده لدفن اي اتجاه من الاتجاهات .

واذا كان بالامكان ، في عصر صعود الراسمالية الذي وضعت الحرب حدا له ، ان نعتبر اشكال التدويل المختلفة ــ مع بعض البشائر السياسية ــ ظاهرة متقدمة ، اي ان نرى ان رأسمالية الدولة تسير بالمجتمع قدما ، عن طريق تسهيل العمل الاقتصادي المقبل الذي ستتولاه ديكتاتورية البروليتاريا، فعلينا اعتبار « الاقتصاد المخطط » الحالي كطور رجعي على الاطلاق : ان رأسمالية الدولة تتطلع الى تحرير الاقتصاد من قسمة العمل الدولية ، وتكييف قوى الانتاج مع بوتقة الدولة القومية ، وتقليص الاقتصاد في بعض الفروع بشكل اصطناعي وخلق فروع اخرى ، بشكل اصطناعي ايضا ، بواسطة نفقات هامشية ضخمة . ان السياسة الاقتصادية للدولة الحالية ، ابتداء بالجمارك من النموذج الصيني القديم ووصولا الى حظر بعض الآلات في « اقتصاد هتلر المخطط » ، تتوصل الى تنظيم غير ثابت ، لقاء الانخفاض في الاقتصاد القومي وادخال التشوش في العلاقات العالمية وبلبلة تامة في النظام النقدي، وفي امور سنكون بحاجة اليها من اجل التخطيط الاشتراكي. ان رأسمالية الدولة الحالية لا تعد عمل الدولة الاشتراكية

(★) استخدمنا هذه الكلمة للدلالة على نزعة التدخل لدى الدولة او ما يشيرون اليه بالفرنسية بتعبير « étatisme » المعرب .

اللاحق ولا تسهله ، بل تخلق ، على العكس ، صعوبات اضافية عظيمة على طريق هذا العمل . لقد فوّتت البروليتاريا مجموعة من فرص الاستيلاء على السلطة ، وهكذا خلقت ، على الصعيد السياسي ، شروط الهمجية الفاشية ، وعلى الصعيد الاقتصادي ، شروط عمل « رأسمالية الدولة » المدمر . وسيكون على البروليتاريا ، بعد استيلائها على السلطة ، ان تبرىء ذمتها ، اقتصاديا ، من تقصيراتها السياسية .

اقتصاد الاتحاد السوفياتي

الا ان ما يهمنا قبل كل شيء ، ضمن اطر العمل الراهن ، انما هو كون اوربانز يحاول اضفاء مفهوم « رأسمالية الدولة » على الاقتصاد السوفياتي . ويصعب علينا ان نصدق اعيننا ونحن نراه يرجع الى لينين ، ولا نجد غير طريقة واحدة لتفسير هذا الرجوع : فأوربانز ، المبتكر الابدي ،الذي يخلق في كل شهر نظرية جديدة ، لا يجد وقتا لقراءة الكتب التي يستشهد بها . ان لينين يستخدم تعبير « رأسمالية الدولة » حقا ، لا ليطبقه على الاقتصاد السوفياتي بمجمله ، بل على جزء محدد من هذا الاقتصاد :على الامتيازات الاجنبية ، والشركات المختلطة الصناعية والتجارية ، وبصورة جزئية على التعاون الفلاحي ، وهو تعاون « كولاكي » الى حد بعيد ، تفرض الدولة رقابتها عليه. كل هذه الامور عناصر رأسمالية لا شك فيها ، لكن لما كانت تشرف الدولة عليها ، لا بل تعمل بمشاركة مباشرة منها، كالشركات المختلطة ، فقد كان لينين يسمي هذه الاشكال الاقتصادية « رأسمالية دولة » واضعا التعبير « بين مزدوجتين » . اما ما كان يجعل هذا التعبير اصطلاحيا، فهو كون الامر لا يتعلق بدولة بورجوازية بل بدولة عمالية : والمزدوجتان تشيران بالضبط الى هذا الفرق الذي ليس

ضئيل الاهمية . لكن بمقدار ما كانت الدولة العمالية تتسامح مع الرأسمال الخاص وتسمح له بان يستغل العمال، ضمن حدود معينة ، فقد كانت تغطي بأحد جناحيها علاقات بورجوازية . بهذا المعنى المحدود بشكل دقيق ، كان يمكننا الكلام على « رأسمالية دولة » .

لقد أطلق لينين التعبير ابان الانتقال الى النيب، حين كان يفترض ان الامتيازات و «الشركات المختلطة»،اي المنشآت المرتكزة على اتحاد رأسمال الدولة والرأسمال الخاص، ستشغل مكانة عظيمة في الاقتصاد السوفياتي، الى جانب التروستات والنقابات التابعة للدولة بصورة خالصة. وبالتعارض مع المنشات الدولتية ـ الرأسمالية، اي الامتيازات، الخ، كان لينين يعرف التروستات والنقابات السوفياتية ك «منشآت من النموذج الاشتراكي المنطقي». اما تطور الاقتصاد السوفياتي اللاحق، وبخاصة الصناعة، فقد كان لينين يتصوره بشكل تنافس بين المنشآت الدولتية ـ الرأسمالية والمنشآت الدولتية الخالصة .

على ضوء ما اسلفنا، نرى بوضوح ضمن اي حدود كان لينين يستخدم التعبير الذي فتن اوربانز. ومن اجل الاجهاز على الكارثة النظرية التي تفتق عنها ذهن زعيم « عصبة لينين(!)» يجب التذكير ايضا بأن الامتيازات والشركات المختلطة لم تلعب اي دور تقريبا في الاقتصاد السوفياتي، وذلك خلافا لتوقعات لينين الاولى. ولم يعد ثمة شيء الان من هذه المنشآت الدولتية ـ الرأسمالية. على العكس من ذلك، فالتروستات السوفياتية التي كان مصيرها ما يزال هشا للغاية في مطلع النيب ، شهدت في السنوات التي تلت موت لينين تطورا فائقا . هكذا اذا استخدمنا مصطلح لينين بدقة وتفهم، فمعنى القول ان تطور السوفياتات الاقتصادي قد جانب طور «رأسمالية الدولة» وتطور عن طريق المنشآت من «النموذج الاشتراكي المنطقي» .

بيد ان ثمة ضرورة ، هنا ايضا، لازاحة حالات سوء فهم

ممكنة، من نوع معاكس تماما في هذه المرة. لقد كان لينين يختار تعابيره بشكل دقيق، فلا يسمي التروستات منشآت **اشتراكية،** كما يسميها الستالينيون الان، بل منشآت «من **النموذج الاشتراكي)».** وهذا التمييز الدقيق في الاصطلاح كان يعني، بريشة لينين، ان التروستات ستحصل على حق وصفها بالاشتراكية، لا من حيث النموذج، اي الاتجاهات، بل من حيث مضمونها بمجمله، حين تتمكن من تثوير الاقتصاد الزراعي وازالة التناقض بين المدينة والقرية، وحين تتعلم كيف تكفي كليا كل المتطلبات الانسانية، وبتعبير اخر، حين تشكل مجتمعا اشتراكيا حقيقيا على قاعدة الصناعة المؤممة والزراعة المجمعة. وكان لينين يتصور انجاز هذا الهدف على اساس انه العمل المتلاحق الذي يقوم به جيلان او ثلاثة اجيال ، وذلك في علاقة لا تنفصم بتطور الثورة العالمية .

باختصار، نفهم برأسمالية الدولة ، بالمعنى الدقيق للكلمة، ادارة الدولة البورجوازية لمنشآت صناعية، وغير صناعية ، لحسابها الخاص او التدخل «التنظيمي» من جانب الدولة البورجوازية في عمل المنشآت الرأسمالية الخاصة. اما «رأسمالية الدولة»، بين مزدوجتين ، فكان لينين يفهم بها اشراف الدولة العمالية على المنشآت والعلاقات الرأسمالية الخاصة. وما من واحد من هذين التحديدين يمكن ان ينطبق على الدولة السوفياتية الحالية. فأي مضمون اقتصادي ملموس يعطيه اوربانز لمفهوم «رأسمالية الدولة» السوفياتية؟ هذا ما يبقى في غياهب الاسرار، اي ان كل نظريته الجديدة مبنية على استشهاد أسيئت قراءته .

البيرقراطية والطبقة الحاكمة

الا ان ثمة ايضا نظرية اخرى حول الطابع «غير البروليتاري» للدولة السوفياتية، اكثر تعقيدا واكثر اعتدالا، لكن ليست اكثر

جدية. فالاشتراكي ـ الديمقراطي الفرنسي لوسيان لورا، رفيق بلوم ومعلم سوفارين، كتب كتابا يدافع فيه عن وجهة النظر القائلة ان المجتمع السوفياتي يمثل بحد ذاته نموذجا جديدا على الاطلاق من التنظيم الطبقي، دون ان يكون بروليتاريا ودون ان يكون بورجوازيا، لان البيرقراطية لا تسيطر على البروليتاريا سياسيا وحسب، بل هي تستغلها اقتصاديا ايضا، عن طريق امتصاص فائض القيمة الذي كانت تتوزعه البورجوازية في السابق. ويلبس لورا اكتشافاته صيغا وازنة مستقاة من **رأس المال**، ويضفي هكذا على «**علم اجتماعه**» السطحي، الوصفي الصرف، مظهر عمق. والمنتحل، كما يبدو، لا يعرف ان مجمل نظريته صيغت، وان بمزيد من الحمية والبريق، قبل ثلاثين عاما، بقلم الثوري الروسي ـ البولوني ماخايسكي الذي كان يمتاز على مبسّطه الفرنسي بكونه لم ينتظر ثورة اوكتوبر، او البيرقراطية الستالينية، ليحدد مسبقا «ديكتاتورية البروليتاريا» كأساس لمناصب قيادة البيرقراطية المستغلة. الا ان ماخايسكي ذاته لم يخلق نظريته من لا شيء: فهو لم يفعل غير «تعميق» سوسيولوجي واقتصادي للمسبقات الفوضوية ضد الاشتراكية الدولتية. وماخايسكي كان يستخدم كذلك صيغ ماركس، لكن بصورة اكثر منطقية مما فعل لورا: فماخايسكي يرى ان مؤلف **رأس المال** اخفى عن سوء نية، داخل صيغ اعادة الانتاج (الجزء الثاني) ذلك الجزء من فائض القيمة الذي ستمتصه الانتلليجنسيا الاشتراكية (البيرقراطية).

وقد دافع مياسكينوف، في ايامنا هذه، عن «نظرية» من هذا النوع ـ لكن دون فضح ماركس المستغل ـ معلنا ان ديكتاتورية البروليتاريا استبدلت في الاتحاد السوفياتي بديكتاتورية طبقة جديدة هي **الاشتراكية** ـ البيرقراطية. ومن المرجح ان لورا استقى نظريته مباشرة، او بصورة غير مباشرة، من مياسكينوف، ولم يفعل اكثر من اضفاء تعبيره المتحذلق

و«العلّامة» عليها. وحرصا على الا نغفل شيئا، علينا ان نضيف ايضا ان لورا انتحل كل اخطاء روزا لوكسمبورغ (الاخطاء فقط)، بما فيها تلك التي تخلصت هي منها.

لكن فلنقترب من «النظرية» بالذات. ان **الطبقة** تمثل بالنسبة للماركسي مفهوما مهما بصورة استثنائية، بالاضافة الى انه محدد علميا. فالطبقة لا تتحدد فقط بالمشاركة في توزيع الدخل القومي، بل كذلك بدور مستقل في بنية الاقتصاد العامة، وبجذور مستقلة في اسس المجتمع الاقتصادية. وكل طبقة (الاقطاع، الفلاحون، البورجوازية الصغيرة، البورجوازية الرأسمالية، البروليتاريا) تبلور اشكالها الخاصة من الملكية في حين نلاحظ ان البيرقراطية لا تمتلك ايا من هذه الملامح الاجتماعية، وليس لها موقع مستقل في سيرورة الانتاج والتوزيع، ولا جذور مستقلة من الملكية. اما وظائفها فعائدة، في جوهرها، الى **التقنية** السياسية للسيطرة الطبقية. ان حضور البيرقراطية، مع اعتبار كل الاختلافات في اشكالها، ومع اعتبار وزنها النوعي الخاص، يطبع كل نظام طبقي، وليست قوتها سوى انعكاس، فالبيرقراطية التي ترتبط بشكل وثيق للغاية بالطبقة المسيطرة اقتصاديا، تتغذى بجذور هذه الطبقة الاجتماعية، وتبقى ببقائها، وتسقط بسقوطها.

الاستغلال الطبقي والطفيلية الاجتماعية

سيقول لورا انه لا «يعترض» على دفع اتعاب البيرقراطية بمقدار ما تضطلع بوظائف سياسية واقتصادية وثقافية لا غنى عنها، الا ان الامر يتعلق، من جانبها، بتملك لا رقابة عليه لجزء مبالغ به الى ابعد الحدود من الدخل القومي: بهذا المعنى بالضبط يرى فيها «طبقة مستغلة». وهذه الحجة التي تستند الى وقائع غير قابلة للدحض لا تبدل مع ذلك من هيئة البيرقراطية عموما.

ان البيرقراطية تمتص على الدوام، وفي ظل اي نظام،

جزءا كبيرا من فائض القيمة. وليس دون جدوى ان نحسب، مثلا، اي حصة من الدخل القومي يبتلعها الجراد الفاشي في ايطاليا والمانيا. الا ان هذا الواقع، الذي ليس قليل الاهمية بحد ذاته، غير كاف اطلاقا لتحويل البيرقراطية الفاشية الى طبقة حاكمة **مستقلة**. انها وكيل البورجوازية، وهذا الوكيل يجلس حقا على رقبة السيد، وينتزع احيانا قطعا ضخمة من فمه ، لا بل يبصق على الجمجمة الصلعاء الخاصة به كبورجوازي، علاوة على ذلك. ولنعترف ان هذا الامر ليس ملائما جدا في وضع وكيل، لكن، مهما يكن، يبقى الوكيل مجرد وكيل، والبورجوازية ترتاح اليه، لانها بدونه تكون هي ونظامها في سوأ الاحوال .

Mutatis mutandis (*) (اذا غيرنا ما يقتضي تغييره)، فان ما جرى قوله يمكن ان ينطبق ايضا على البيرقراطية الستالينية. فهي تبتلع وتبذر جزءا مهما من الثروة القومية ، وتكلف قيادتها البروليتاريا غاليا جدا. انها تشغل وضعا فائق الامتياز في المجتمع السوفياتي ، لا بمعنى الحقوق السياسية والادارية وحسب، بل كذلك بمعنى المنافع المادية الضخمة. الا ان الشقق الاكثر ضخامة وشرائح اللحم الاكثر اثارة للشهية، وحتى السيارات الرولز رويس لا تجعل من البيرقراطية طبقة مسيطرة مستقلة .

ان عدم المساواة، ولا سيما عدم مساواة صارخة الى هذا الحد، امر مستحيل تماما، بالتأكيد، في المجتمع الاشتراكي. لكن رغم الاكاذيب الرسمية وغير الرسمية ليس النظام السوفياتي الحالي نظاما اشتراكيا بل هو نظام انتقالي. وهو ما يزال يحمل معه ارث الراسمالية المخيف، لا سيما اللامساواة الاجتماعية، لا بين البيرقراطية والبروليتاريا وحسب، بل كذلك داخل البيرقراطية بالذات وداخل البروليتاريا. وضمن بعض الحدود،

(*) باللاتينية في النص (م).

تبقى اللامساواة في الطور الحالي سلاحا بورجوازيا للتقدم الاشتراكي : فالاجر المتمايز، والعلاوات، الخ، محفزات للمنافسة.

واذا كان الطابع الانتقالي الخاص بالبناء الحالي يفسر اللامساواة، الا انه لا يبرر اطلاقا الامتيازات المخيفة، المرئية، والمخفية، التي تحصل عليها قمم البيرقراطية غير الخاضعة للرقابة. والمعارضة اليسارية لم تنتظر اكتشافات اوربانز ولورا وسوفارين وسيمون فايل (٢) وغيرهم، لتعلن ان البيرقراطية بشتى تجلياتها تزعزع روابط المجتمع السوفياتي الاخلاقية، وتولد استياء حادا ومشروعا لدى الجماهير وتمهد الطريق امام اخطار عظيمة .

غير ان امتيازات البيرقراطية ، بحد ذاتها، لا تغير حتى الان اسس المجتمع السوفياتي، لان البيرقراطية لا تستمد امتيازاتها من بعض العلاقات الخاصة على صعيد الملكية ، بما هي «طبقة»، بل من علاقات الحيازة بالذات التي خلقتها ثورة اوكتوبر والتي تتناسب بجوهرها مع ديكتاتورية البروليتاريا .

حين تسرق البيرقراطية الشعب (وهو ما تفعله كل

---

(٢) بعد ان يئست سيمون فايل من «التجارب «البائسة» التي مرت بها «ديكتاتورية البروليتاريا»، وجدت تعزية في رسالة جديدة تتمثل بالدفاع عن شخصيتها في وجه المجتمع، وهي صيغة متحدرة من الليبرالية القديمة انعشتها اثارة فوضوية رخيصة. فكروا ايضا ان سيمون فايل تتحدث بابهة عن «اوهام»نا. والحقيقة انها بحاجة، هي وامثالها، لسنوات عديدة كي تتحرر من المسبقات البورجوازية الصغيرة الاكثر رجعية. طبعا، لقيت وجهات نظرها الجديدة ملجا في النشرة التي تحمل العنوان الساخر بوضوح، عنوان «الثورة البروليتارية». ونشرة لوزون تتناسب تماما مع الثوريين الكئيبين، واصحاب الدخل السياسيين ، الذين يحيون على فوائد راسمال من الذكريات ، والحجاجين المدعين الذين ربما سيأتون الى الثورة .. حين تكون قد انجزت .

بيرقراطية، بأشكال متنوعة)، لا نجد انفسنا حيال **استغلال طبقي** بالمعنى العلمي للكلمة، بل حيال **طفيلية اجتماعية،** حتى ولو كان ذلك بدرجة فائقة. ولقد شكل اكليروس العصر الوسيط طبقة، او «وضعا» اجتماعيا، بمقدار ما كانت سيطرته تستند الى نظام محدد من الملكية العقارية والقنانة. اما الكنيسة الحالية فليست طبقة مستغلة، بل جماعة طفيلية. فمن العبث الكلام على الاكليروس الاميركي كما على طبقة مسيطرة خاصة، الا انه لا شك ان الكهنة من مختلف الالوان يبتلعون في الولايات المتحدة حصة كبرى من فائض القيمة. والبيروقراطية، كما الاكليروس، يشبهان من حيث ملامحهما الطفيلية البروليتاريا الرثة التي لا تمثل، هي الاخرى، «طبقة» مستقلة.

منظوران

سوف تظهر لنا المسألة بوضوح اكبر اذا تأملناها بشكلها الحركي، لا بشكلها الساكن. فالبيرقراطية السوفياتية التي تستهلك، دون ان تنتج، حصة ضخمة من الدخل القومي، معنية في الوقت ذاته بتطور البلاد الاقتصادي والثقافي: فكلما زاد الدخل القومي كلما زاد مقدار امتيازاتها. الا انه انطلاقا من اسس الاتحاد السوفياتي الاجتماعية سوف ينسف الازدهار الاقتصادي والثقافي قواعد السيطرة البيرقراطية بالذات. وواضح ان البيرقراطية لا تظهر، في مثل هذه الحالة التاريخية الموفقة، الا كأداة ــ رديئة ومكلفة ــ للدولة الاشتراكية.

لكن ثمة من سيرد علينا بأن البيرقراطية **تعيق** نمو البلاد الاقتصادي والثقافي باستهلاكها جزءا متعاظما من الدخل القومي وضرب النسب الاساسية الخاصة بالاقتصاد. وهذا صحيح تماما: فالتطور اللاحق، من دون معيقات، على صعيد النزعة البيرقراطية، سيؤدي حتميا الى وقف النمو الاقتصادي والثقافي والى ازمة اجتماعية رهيبة ونكوص المجتمع بمجمله الى الخلف.

لكن هذا لا يعني انهيار ديكتاتورية البروليتاريا وحسب، بل كذلك نهاية السيطرة البيرقراطية في آن معا. ومحل الدولة العمالية لا تحل علاقات «اشتراكية ـ بيرقراطية» بل رأسمالية.

اننا نأمل ان يساعدنا هذا المنظور المزدوج على ان نرى بوضوح فيما نتناقش بصدد طبيعة الاتحاد السوفياتي الطبقية: سواء وضعنا انفسنا حيال احتمال التقدم اللاحق في النظام السوفياتي، او على العكس، حيال احتمال انهياره، لا تظهر البيرقراطية ، في الحالتين، كطبقة مستقلة، بل كزائدة فطرية في جسم البروليتاريا. يمكن للدملة ان تبلغ احجاما ضخمة، لابل ان تخنق الجسم الحي، لكن لن يكون بوسع الدملة ان تتحول يوما الى جسم مستقل .

فلنضف اخيرا من اجل اكتمال الوضوح: اذا امكن لحزب ماركسي ان يستلم السلطة اليوم في الاتحاد السوفياتي، فسوف يعيد النظام السياسي، ويغير البيرقراطية ويطهرها ويكبحها عن طريق رقابة الجماهير، ويبدل كل الممارسة الادارية، ويحدث سلسلة من الاصلاحات الرئيسية في ادارة الاقتصاد، لكن لن يكون عليه في اي من الحالات ان يحدث **انقلابا في علاقات الملكية،** اي **ثورة اجتماعية جديدة** .

الطرق المحتملة للثورة المضادة

ليست البيرقراطية طبقة مسيطرة، الا ان التطور اللاحق للنظام البيرقراطي يمكن ان يؤدي الى ظهور طبقة مسيطرة جديدة، لا عبر الطريق العضوي الذي يسلكه الانحطاط بل عبر الثورة المضادة. اننا نطلق على الجهاز الستاليني صفة**الوسطية،** لانه يضطلع بالضبط بدور مزدوج : **اليوم،** في حين **لم يعد** ثمة قيادة ماركسية ولم تظهر **بعد** قيادة ماركسية، نراه يدافع عن ديكتاتورية البروليتاريا بوسائله الخاصة به، لكن هذه الوسائل تسهل بطبيعتها انتصار العدو **غدا،** ومن لم يفهم دور الستالينية

المزدوج لم يفهم شيئــا .

سوف يعيش المجتمع الاشتراكي من دون حزب ، ومن دون سلطة. اما في شروط فترة الانتقال فتلعب البنيــة الفوقية دورا حاسما. ان ديكتاتورية البروليتاريا المطورة والمدعمة تستتبــع دور الحزب بما هو طليعة مستقلة، وتجميع البروليتاريا بواسطة نظام النقابات، والارتباط المحكم بين الشغيلة والدولة عن طريــق نظام السوفياتات، وفي الاخير وحدة نضال الدولــة العماليــة والبروليتاريا العالمية عبر الاممية. الا ان البيرقراطية خنقــت الحزب والنقابات والسوفياتات والاممية. ولا جدوى من تفسير الحصة العظيمة من المسؤولية عن انحطاط النظام البروليتــاري التي تتحملها الاشتراكية ـ الديمقراطية العالمية، المثقلة بالجرائم والخيانات، وهي الحزب الذي ينتسب اليه السيد لورا (٣).

لكن مهما يكن التوزيع الحقيقي للمسؤولية التاريخيــة، فالنتيجة هي ذاتها: ان خنق الحزب والسوفياتات والنقابات يعني تذرير البروليتاريا السياسي. لم يتم تجاوز التضادات الاجتماعية

---

(٣) هذا النبي يتهم البلاشفة ـ اللينينيين الروس بافتقاد الجرأة الثورية. ففيما يخلط لورا بين الثورة والثورة المضادة، بين العودة الى الديمقراطيــة البورجوازية والحفاظ على ديكتاتورية البروليتاريا، يعطــي راكوفسكي دروسا في العمل الثوري. ويعلن هذا الجنتلمان ذاته، في طريقه، ان لينين «منظر رديء». وهذا ليس مدهشا ، فلينين الذي كان يضفي عــلى الاستنتاجات النظرية الاكثر تعقيدا ابسط التعابير لا يمكن ان يفرضهــا على امي مدع يضفي على عموميات هزيلة وسطحية مظهرا سحريا .

هاكم في الاخير هذا المشروع لبطاقة زيارة : «لوسيان لورا منظر ومخــطط استراتيجي احتياطي للثورة البروليتارية (...) بصدد روسيا : المهنــة المعتادة ـ مساعد ليون بلوم». والكتابة طويلة بعض الشيء، لكنهــــا صحيحة. ويقال ان لهذا «المنظر» انصارا في اوســـاط الشبيبــة. يا للشبيبة البائســة !

سياسيا، بل جرى خنقها اداريا. وهي تتراكم تحت المكبس، بالمقدار ذاته الذي تختفي معه الموارد السياسية من اجل حلها الطبيعي. واول هزة اجتماعية كبيرة، خارجية او داخلية يمكن ان تؤدي بالمجتمع السوفياتي المذرر الى حالة حرب اهلية. والعمال الذين فقدوا رقابتهم على الدولة وعلى الاقتصاد، يمكنهم ان يلجأوا الى اضرابات جماهيرية، كأداة دفاع ذاتي. وسوف تضطر التروستات، بدفع من العمال كما تحت ضغط الصعوبات الاقتصادية، الى ان تتخلى عن مبدأ التخطيط وتبدأ تتنافس فيما بينها. وسيجد تصدع النظام صداه القوي والمشوش، بالتأكيد، في القرية، وينعكس حتما على وضع الجيش. وهكذا تنهار الدولة الاشتراكية مفسحة في المجال امام النظام الرأسمالي، او لمزيد من الدقة، امام الفوضى الرأسمالية.

وسوف تنقل الصحافة الستالينية تحليلنا ــ الذي يعادل تحذيرا ــ كنبوءة مضادة للثورة او حتى كتعبير عن «رغبة» لدى «التروتسكيين». وحيال زمرة الخدم من صحفيي الجهاز، ليس لدينا منذ زمن بعيد غير مشاعر الاحتقار الهادىء. اننا نعتبر الوضع خطيرا لكن غير يائس ابدا. في كل حال، من الجبن الخانع والخيانة المباشرة ان يعلن احد الناس ان الموقف الثوري الفسيح محكوم عليه بالفشل ــ قبل القتال ومن دون قتال.

هل بالامكان ازالة البيرقراطية ب «صورة سلمية» ؟

اذا كان صحيحا ان البيرقراطية تركز بين يديها كل السلطة وكل مداخلها ــ وهذا صحيح ــ، ينطرح اذاك سؤال ليس قليل الاهمية: كيف التوصل الى اعادة تنظيم الدولة السوفياتية؟ وهل بالامكان انجاز هذه المهمة بوسائل سلمية ؟

فلنوضح قبل كل شيء، بما يشبه البديهية التي لا تتزعزع، ان **الحزب** الثوري هو وحده الذي يستطيع ان ينجز هذه المهمة. وخلق حزب ثوري في الاتحاد السوفياتي، انطلاقا من العناصر

السليمة في الحزب القديم ومن الشبيبة، هو المهمة التاريخية الاساسية. وسنقول بعد قليل ما هي الشروط لانجاز هذه المهمة. لكن فلنفترض ان هذا الحزب اصبح الان موجودا، فما هي طريقه نحو الاستيلاء على السلطة؟ لقد كان ستالين يقول في عام ١٩٢٧ بصدد المعارضة اليسارية: «ان التجمع الحاكم حاليا لا يمكن ان تتم ازاحته الا عن طريق الحرب الاهلية». وقد كان ذلك تحديا ـ بونابرتيا بروحه ـ لكنه ليس موجها الى المعارضة اليسارية بل الى الحزب. وبتركيز البيرقراطية كل العتلات في ايديها، اعلنت جهارا انها لن تسمح للبروليتاريا برفع راسها. وقد اعطى مسار الاحداث اللاحق وزنا عظيما لهذا التحدي. فبعد تجربة السنوات الاخيرة، سيكون صبيانيا ان نفكر بامكانية تصفية البيرقراطية الستالينية بواسطة مؤتمر الحزب او السوفييتات، لقد كان المؤتمر الثاني عشر (في بداية عام ١٩٢٣) اخر مؤتمر، في الواقع، من مؤتمرات الحزب البلشفي. اما المؤتمرات اللاحقة فكانت استعراضات بيرقراطية. وحتى هذا النوع من المؤتمرات جرى الغاؤه الان. لذا لا يبقى من اجل ازاحة الزمرة الحاكمة طرق عادية، «دستورية»، واجبار البيرقراطية على اعادة السلطة الى ايدي الطليعة البروليتارية امر مستحيل بدون اللجوء الى استخدام القوة.

وسوف تصيح زمرة الخدم حالا: ان «التروتسكيين»، مثلهم مثل كاوتسكي، ينادون بالانتفاضة المسلحة ضد ديكتاتورية البروليتاريا. فلنتجاوز ذلك. فبالنسبة للحزب البروليتاري الجديد، لا يمكن ان تنطرح مسألة الاستيلاء على السلطة بصورة عملية الا حين يجمع حوله اغلبية الطبقة العاملة. وعلى طريق تبدل جذري من هذا النوع في موازين القوى، سوف تظهر البيرقراطية اكثر عزلة على الدوام واكثر انقساما. ان الجذور الاجتماعية للبيرقراطية موجودة، كما نعلم، في البروليتاريا بالذات: اذا لم تكن في دعمها النشط، ففي «تسامحها» على

الاقل. ومع دخول البروليتاريا معترك النشاط، سوف يبقى الجهاز الستاليني معلقا في الهواء. فاذا حاول، رغم كل شيء، ان يقاوم، فسيكون عليه ان يمارس في وجه البروليتاريا تدابير بوليسية، لا تدابير حرب اهلية. فالامر لا يتعلق في كل حال بانتفاضة ضد ديكتاتورية البروليتاريا بل باستئصال الدملة المؤذية التي تنمو فوقها .

لا يمكن للحرب الاهلية الحقيقية ان تندلع بين البيرقراطية الستالينية والبروليتاريا التي تدعمها، بل بين البروليتاريا والقوى الفاعلة ضمن الثورة المضادة . وليس واردا دور مستقل تضطلع به البيرقراطية في حالة صراع يتواجه فيه المعسكران الجماهيريان. ان جنباتها المتعارضة سوف تتوزع على مختلف جهات المتراس، ونهاية الصراع هي التي ستحدد بالطبع مصير التطور اللاحق. في كل حال لا يمكن تصور انتصار المعسكر الثوري الا بقيادة حزب ثوري يرتفع الى سدة السلطة عن طريق الانتصار على الثورة المضادة .

الحزب الجديد في الاتحاد السوفياتي

ما هو الاكثر قربا؟ خطر انهيار السلطة السوفياتية التي تتآكلها البيرقراطية أم ساعة تجمع البروليتاريا حول الحزب الجديد القادر على انقاذ ارث اوكتوبر؟ ما من جواب مسبق على سؤال من هذا النوع، والصراع هو الذي سيحسم الموضوع . وسوف يتحدد ميزان القوى عبر امتحان تاريخي عظيم يمكن ان يكون الحرب ايضا. وواضح في كل حال انه يستحيل الحفاظ طويلا على السلطة السوفياتية بواسطة القوى الداخلية وحدها، ضمن حالة التفتت اللاحقة للحركة البروليتارية العالمية وحالة السيطرة الفاشية المتوسعة. ان الشرط الاساسي الوحيد الذي يسمح باصلاح جذري للدولة السوفياتية يتمثل بتطور **الثورة العالمية** الظافر .

ان الحركة الثورية في الغرب يمكن ان تنبعث حتى من دون حزب، لكنها لا تستطيع الظفر الا بقيادة حزب. وعلى امتداد كل حقبة الثورة الاجتماعية، اي على امتداد عشرات السنين، يبقى الحزب الاممي الثوري اداة التقدم التاريخي الرئيسية. واوربانز الذي يصيح بأن «الاشكال القديمة» قد بطلت، وان ثمة حاجة لشيء «جديد» ـ ماذا بالضبط ؟ ـ انما يبرهن فقط على التشوش .. باشكال قديمة. ان العمل النقابي ضمن شروط الراسمالية «المخططة»، والنضال ضد الفاشية والحرب المهددتين دون شك، يدفعان الى المقدمة بهذه الطريقة او تلك، هذا النموذج الجديد لتنظيم المعركة او ذاك. الا انه يجب عدم الانسياق مع النزق، كما فعل البراندلريون مع النقابات غير الشرعية، بل ملاحظة مسيرة النضال الفعلية بانتباه، والامساك بمبادرة العمال بالذات وتوسيعها وتعميمها. لكن من اجل انجاز هذا العمل بالضبط، هنالك حاجة الى حزب قبل كل شيء، اي الى نواة مرتبطة سياسيا من الطليعة البروليتارية. ان موقف اوربانز موقف ذاتي : فهو استاء من الحزب حين نجح في اغراق «حزبه» الخاص به .

ويعلن بعض المجددين : لقد قلنا «منذ زمن بعيد» بضرورة احزاب جديدة، وحتى التروتسكيون يعترفون بذلك الان، وسوف يفهمون كذلك، بين يوم واخر، ان الاتحاد السوفياتي ليس دولة عمالية. ان هؤلاء الناس يتوصلون الى اكتشافات فلكية بدل تفحص السيرورة التاريخية الفعلية. ولقد كانت بدعة غورتر و«الحزب الشيوعي العمالي» يعتبران منذ عام ١٩٢١ ان الاممية الشيوعية قد انتهت. ومنذ ذلك الحين، سمعنا بعدد واسع من التصريحات المشابهة (لوريو، كورش، سوفارين، الخ). بيد انه لم ينجم اي شيء عن تلك «التشخيصات»، لانها كانت تعكس حصرا زوال الاوهام الذاتي لدى حلقات وافراد، لا المتطلبات

الموضوعية للسيرورة التاريخية (٤). وهذا هو السبب في ان المجددين الصياحين يبقون الان بالذات على الحياد .

ان مسيرة الاحداث لا تتبع جواز طريق معطى مقدما. والجماهير ـ لا المتوحدون ـ رأت ان الامية الشيوعية سببت هلاكها عن طريق اتفاقيات استسلام حيال الفاشية. الا ان الدولة السوفياتية ما تزال موجودة بعد انهيار ا.ش. وان كانت سلطتها الثورية قد ضعفت ضعفا شديدا. وعلينا ان نواجه الوقائع كما يقدمها لنا التطور الفعلي، والا نستسلم للنزوات، او لمط الشفتين، كما تفعل سيمون فايل، والا نستاء من التاريخ وندير له ظهرنا .

ومن اجل بناء احزاب جديدة وامية جديدة، ينبغي ان يكون لدينا قواعد مبدئية اكيدة، على مستوى عصرنا . ونحن لا اوهام لدينا بما يخص نواقص الجردة، النظرية الخاصة بالبلاشفة ـ اللينينيين وثغراتها . الا ان عملهم على امتداد عشر سنوات هيأ **البواكير النظرية والاستراتيجية الاساسية لبناء الامية الجديدة.** وسوف نطور هذه البواكير ونحيلها الى واقع ملموس، على اساس ممارسة النضال، ضامين جهودنا الى جهود الحلفاء الجدد .

الاممية الرابعة والاتحاد السوفياتي

ان نواة الحزب الجديد في الاتحاد السوفياتي ـ في الواقع

---

(٤) ما سبق ذكره، لا يمكن ان يتعلق، من حيث جوهره بالذات، بالتنظيمات التي انفصلت منذ زمن قصير نسبيا عن الاشتراكية ـ الديمقراطية ، او كان لها نموذجها الخاص من التطور (مثل الحزب الاشتراكي الثوري الهولندي)، والتي رفضت طبعا ان تربط مصيرها بمصير الاميةالشيوعية في فترة انحطاطها. ان افضل هذه المنظمات تضع نفسها الان تحت راية الامية الجديدة. وسوف تفعل المنظمات الاخرى الشيء ذاته في الغد .

الحزب البلشفي المعاد تكوينه ضمن شروط جديدة ـ تتشكل من نواة تجمع البلاشفة ـ اللينينيين . وحتى الصحافة السوفياتية الرسمية تشهد في الاشهر الاخيرة بأن انصارنا يمارسون عملهم بشجاعة ونجاح. الا ان نسج الاوهام امر في غير موضعه: فحزب الاممية الثورية لن يتمكن من تحرير العمال من تأثير البيرقراطية القومية المفسد الا في حال ظهور الطليعة البروليتارية العالمية مجددا على الحلبة كقوة قتال .

لقد لعب حزب البلاشفة منذ بداية الحرب الامبريالية ـ وبمعنى اوسع، منذ ثورة اوكتوبر ـ دورا قياديا في النضال الثوري العالمي. اما الان فقد تمت خسارة هذا الموقع كليا، والامر لا يتعلق فقط بالكاريكاتور الرسمي للحزب . ان الشروط الصعبة للغاية، التي يعمل ضمنها البلاشفة ـ اللينينيون الروس، تستبعد احتمال قيامهم بدور قيادي على المستوى الاممي. اكثر من ذلك: ان تجمع «المعارضة اليسارية» لن يستطيع التحول الى حزب جديد الا كنتيجة لتكون الاممية الجديدة الظافر ونموها. ونقطة الثقل الثورية انتقلت نهائيا الى الغرب، حيث الامكانات المباشرة لبناء احزاب جديدة اعظم بما لا يقاس .

وتحت تأثير التجربة المأساوية التي شهدتها عشرات السنين الاخيرة تراكم على صعيد بروليتاريا كل البلدان عدد كبير من الثوريين الذين يتطلعون الى كلام واضح وراية لا شائبة فيها. ان تشنجات ا.ش. قد دفعت في الحقيقة بشرائح جديدة من العمال في كل مكان تقريبا الى جانب الاشتراكية ـ الديمقراطية. الا ان هذا الدفق من الجماهير الهائجة يصبح بالضبط اكبر خطر على الاصلاحية: فهو يتقصف من كل الجوانب ويتفكك الى تكتلات ينبثق منها دائما جناح ثوري. وهذه هي التباشير السياسية المباشرة لخلق الاممية الجديدة. وقد تم وضع حجر الاساس، المتمثل بالاعلان المبدئي للمنظمات الاربع.

ان شرط نجاحات لاحقة يكمن في تقدير صحيح للوضع

العالمي، بما فيه طبيعة الاتحاد السوفياتي الطبقية. وسوف تخضع الاممية الجديدة لامتحان على هذا الخط منذ الايام الاولى لاعلانها. وهي، قبل ان تتمكن من اصلاح الاتحاد السوفياتي، عليها ان تأخذ على مسؤوليتها الدفاع عنه .

ان كل اتجاه سياسي يحيد عن الاتحاد السوفياتي، بذريعة طابعه «غير البروليتاري»، فاقدا كل امل، يخاطر بان يتحول الى اداة سلبية في يد الامبريالية. ونحن نرى انه ليس مستبعدا بالطبع الاحتمال المأساوي بأن تسقط اول دولة عمالية، اضعفتها البيرقراطية، تحت ضربات الاعداء الداخليين والخارجيين مجتمعة. لكن حتى مع تحقق هذا الاحتمال الاسوا، ستكون من الاهمية بمكان بالنسبة لمسيرة النضال الثوري اللاحقة مسألة معرفة **اين** هم المسؤولون عن هذه الكارثة. وبالطبع، فلا تقع ادنى مسؤولية على الثوريين الامميين، هؤلاء الذين ينبغي ان يبقوا في ساعة الخطر المميت على المتراس الاخير .

ان تصدع التوازن البيرقراطي، اليوم، في الاتحاد السوفياتي، سوف يتحول بصورة شبه اكيدة لمصلحة القوى المضادة للثورة. لكن مع وجود اممية ثورية حقا، سوف تفتح ازمة النظام الستاليني المحتومة امكانية تجديد الاتحادالسوفياتي.

ان سياسة الكرملين الخارجية توجه في كل يوم ضربات جديدة للبروليتاريا العالمية. فالموظفون الديبلوماسيون المتطوعون عن الجماهير، والخاضعون لقيادة ستالين ، يدوسون بالاقدام المشاعر الثورية الاكثر بساطة التي يحملها عمال كل البلدان ، وذلك على حساب الاتحاد السوفياتي بالذات قبل كل شيء. غير انه ليس في ذلك شيء غير متوقع، فسياسة البيرقراطية ، على المستوى الخارجي، تكمل السياسة الداخلية. ونحن نقاتل هذه وتلك، لكننا نقاتلهما من زاوية الدفاع عن الدولة الغمالية.

ويواصل موظفو أ. ش. المتفككة في مختلف البلدان التعهد بالاخلاص للاتحاد السوفياتي. ومن الحماقة التي لا تغتفر ان نبني اي شيء على هذه التعهدات. فـ«الدفاع» الصاخب عن

الاتحاد السوفياتي لا يشكل بالنسبة لغالبية هؤلاء الناس قناعة، بل مهنة! فهم لا يقاتلون من اجل ديكتاتورية البروليتاريا، بل يمسحون وساخات البيرقراطية الستالينية (انظر مثلا جريدة **لومانيتيه**). ان الاممية الثالثة «المبربسة (★)» ستعجز عن ان تقدم للاتحاد السوفياتي دعما اكبر من المواجهة التي برهنت عنها حيال هتلر. لكن الامر يختلف تماما بما يخص الامميين الثوريين، اذ في حين طاردتهم البيرقراطية بطريقة مخزية طوال سنوات عشر، نجدهم لا ينفكون يدعون العمال للدفاع عن الاتحاد السوفياتي.

ويوم تظهر الاممية الجديدة للعمال الروس، بالاعمال لا بالكلمات، انها هي وحدها التي تدافع عن الدولة العمالية، سوف تتغير حالة البلاشفة اللينينيين داخل الاتحاد السوفياتي في مدى اربع وعشرين ساعة. وسوف تقترح الاممية الجديدة على البيرقراطية الستالينية انشاء الجبهة الموحدة ضد الاعداء المشتركين. واذا كانت امميتنا تمثل قوة في ذاتها، فلن تستطيع البيرقراطية ان ترفض الجبهة الموحدة في لحظة الخطر. فما الذي يبقى حينذاك من الاكاذيب والافتراءات المراكمة طوال سنوات عديدات؟

ان الجبهة المتحدة مع البيرقراطية الستالينية لا تعني، حتى في حالة الحرب، «الوحدة المقدسة»، على مثال الاحزاب البورجوازية والاشتراكية ـ الديمقراطية التي اوقفت ابان الممعمة الامبريالية كل نقد متبادل من اجل خداع الشعب بشكل افضل. كلا، سوف نحتفظ، حتى في حالة الحرب، بتصلبنا النقدي تجاه الوسطية البيرقراطية التي لن تستطيع الا ان تكشف عجزها عن خوض حرب ثورية حقيقية.

ان مشكلة الثورة العالمية، كما مشكلة الاتحاد السوفياتي، انما تتلخص بعبارة مختصرة واحدة: **الاممية الرابعة!**

اول تشرين الاول / اوكتوبر ١٩٣٣

(★) barbussianisé نسبة الى باربوس.

حـــول طبيعـــة
الاتحاد السوفياتـــي

ليون تروتسكـــي

مرة اخرى حول طبيعة الاتحاد السوفياتي

النحليل النفسي والماركسية .

بعض الرفاق ـ او الرفاق القدامى ، من مثل برونـو ر.ـ ينسون النقاشات القديمة على مستوى الامية الرابعة والقرارات التي اتخذتها، فيلجأون للتحليل النفسي محاولين ان يفسروا ، هكذا، الحكم الذي اصدرته بصدد الحكومة السوفياتية، فيقولون:

«لقد شارك تروتسكي في الثورة الروسية، لـذا يصعـب عليه ان يتراجع عن فكرة دولة عمالية ، اي ان يجحد الـى هـذا الحد او ذاك عمل حياته بمجملها» (١)، الخ. امـا انا فأعتقـد ان

(١) يشرح تروتسكي ها هنا منطقا يعبر عنه، باشكال مختلفة، مناصرو «الجماعية=

فرويد العجوز، الذي عرف بفطنته البالغة، كان فرك اذني هـذا النوع من المحللين النفسيين. وبما يخصني، فأنا لن اخاطر ابـدا في مجاهل مشروع من هذا القبيل، بيد ان في وسعي التأكيد لنقادي ان النزعة الذاتية والنزعة العاطفية من شيمهم لا من شيمي .

ان موقف موسكو الذي تخطى كل حدود الصلافة والجبن المسموح بها يستثير لدى كل بروليتاري ثوري اعنف الاستنكار. ويولد هذا الاستنكار بدوره حاجة لرد الفعل. فحين تنعدم وسائل عمل مباشر، يجد الثوريون نافدو الصبر انفسهم مضطرين للجوء الى طرائق مصطنعة. هكذا يتولد، مثلا، تكتيك الارهاب الفردي، وفي اغلب الاحيان، يلجأ الناس الى الشتائم واللعنات . اما في حالتنا نحن، فبعض الرفاق يميلون لارضاء انفسهم عن طريق «الارهاب» الاصطلاحي. بيد ان من الخطأ الصاق وصف «الطبقة» بالبيروقراطية، حتى لو اتخذنا وجهة النظر هذه . فلو ان الرعاع البونابرتي يشكل طبقة، لكان ذلك يعني انه ليس طرحا عرضيا بل طفل للتاريخ قابل للحياة. واذا كان نهبه وطفيليته يشكلان «استغلالا» بالمعنى العلمي للكلمة، فهذا يعني ان امام البيروقراطية مستقبلا تاريخيا كطبقة حاكمة لا غنى عنها في النظام الاقتصادي. وهذا ما يؤدي اليه الاستنكار عديم الصبر حين يتفلت من النظام الماركسي .

حين يتفحص ميكانيكي عصبي سيارة استخدمها ، مثلا، لصوص يسعون للافلات من ملاحقة الشرطة على طريق محفرة،

= البيرقراطية» او «راسمالية الدولة» . اما الشكل الاكثر انتقادا ضمن هذا المنطق فورد بقلم سيليفا الذي كتب : «ان تروتسكي وانصاره مرتبطون بشكل وثيق بالنظام البيروقراطي في الاتحاد السوفياتي بحيث لا يمكنهم خوض النضال ضد هذا النظام حتى نهاياته القصوى» (في بلد الكذب المبلبل ، ص ١٩٥) .

فيكتشف قاعدة شوهاء، واطارات ملوية، ومحركا متلفا بصورة جزئية، يكون من حقه تماما ان يقول : «هذه ليست سيارة، انها خراب». وتعريف من هذا القبيل لا يستحوذ على اي طابع علمي ـ تقني، بل يعبر عن الاستنكار الشرعي من جانب الميكانيكي حيال عمل اللصوص. فلنتخيل مع ذلك ان هذا الميكانيكي ذاته دعي لاصلاح ما اعتبره «خرابا». سوف ينطلق في مثل تلك الحالة من ملاحظة انه حيال سيارة معطوبة، فيحدد الاجزاء السليمة والاجزاء التالفة ليقرر طريقة البدء بعملية الاصلاح. وهذا هو الموقف ذاته الذي سوف يتبناه عامل واع حيال الاتحاد السوفياتي. فمن حقه تماما ان يقول ان لصوص البيروقراطية حولوا الدولة العمالية الى «خراب». لكن ما ان ينتقل من حالة الاستنكار الغاضب الى دراسة المشكلة السياسية، حتى يجد نفسه مجبرا على الاعتراف بأنه حيال دولة عمالية محرفة، تضرر محركها الاقتصادي لكنه ما يزال يدور، ويمكن اصلاحه كليا باستبدال بعض القطع. وبالطبع فهذه مجرد مقارنة ، لكنها تستحق التفكير فيها .

دولة عمالية مضادة للثورة

وهنا ترتفع بعض الاصوات : « اذا بقينا نرى في الاتحاد السوفياتي دولة عمالية، علينا ان نضع مقولة جديدة، فنقول: دولة عمالية مضادة للثورة » . ان هذه الحجة تسعى لصدم خيالنا بطرح قاعدة مرضية من قواعد البرنامج مقابل واقع مزعج لا بل مثير للتقزز. لكن ألم نلاحظ بالفعل ، يوما بعد يوم منذ عام ١٩٢٣ ، الدور المضاد للثورة اكثر فأكثر الذي تلعبه الدولة السوفياتية في الحلبة الدولية ؟ هل نسينا تجربة الثورة الصينية (٢) ، والاضراب العام في انكلترا عام

(٢) انظر بهذا الصدد ب . برويه، المسألة الصينية في الاممية الشيوعية ، باريس E.D.I.، ١٩٦٥ .

١٩٢٦(٣)وفي الاخير تجربة الثورةالاسبانية(٤)حديثة العهد؟لدينا اميتان عماليتان مضادتان كليا للثورة . ولقد نسي النقاد بشكل واضح وجود هذه « المقولة » . فالنقابات في فرنسا، وفي بريطانيا ، وفي الولايات المتحدة والبلدان الاخرى تقدم الدعم العميق لسياسة بورجوازياتها المعادية للثورة . وذلك لا يمنعنا من ان نسمي تلك النقابات نقابات، ومن ان ندعم كل خطوة تقدمية يمكنها ان تقوم بها وان ندافع عنها في وجه البورجوازية . فلماذا لا يكون في وسعنا ان نطبق الطريقة ذاتها حيال دولة عمالية مضادة للثورة ؟ فالدولة العمالية هي في نهاية المطاف نقابة استولت على السلطة . والطريقة المختلفة التي نتناول بها كلا من هاتين الحالتين يفسرها ببساطة واقع ان للنقابات تاريخا طويلا واننا اعتدنا اعتبارها حقائق عينية لا فقط مجرد « مقولات » في برنامجنا . بالمقابل ، فنحن لن نوطد العزم اطلاقا على اعتبار اول دولة عمالية واقعة تاريخية حقيقية لا تتصل ببرنامجنا .

هل هذه الدولة امبريالية ؟

هل في وسعنا ان نصف سياسة التوسع الحالية التي ينتهجها الكرملين بانها سياسة امبريالية ؟ فلنتفاهم في البدء حول المضمون الاجتماعي الذي نمنحه لهذه العبارة ، فلقد عرف التاريخ امبريالية الدولة الرومانية المرتكزة على عمل العبيد ، وامبريالية الملكية الاقطاعية للارض ،وامبريالية رأس المال التجاري والصناعي ، وامبريالية الملكية القيصرية ، الخ . لا شك في ان قوة البيروقراطية السوفياتية المحركة

(٣) انظر « الرسالة الى كانون» في ٢٧ شباط - فبراير ١٩٤٠ .

(٤) انظر بهذا الصدد ب. برويه، اي. تيمين، الثورة والحرب في اسبانيا، باريس، دار مينوي، ١٩٦١ .

تكمن في ارادتها زيادة سلطتها ونفوذها ومداخيلها . انعنصر الامبريالية هذا بالذات ـ مأخوذ بالمعنى الاوسع للكلمة ـ هو الذي كان في الماضي السمة النوعية الخاصة بكل الانظمة الملكية ، والاوليغارشيات ، والفئات المغلقة الحاكمة ، والطبقات والاوساط المتنوعة . الا اننا اذا انتقلنا الى الادب السياسي المعاصر ، وبخاصة الى الادب الماركسي ، يصبح معنى « الامبريالية » **سياسة الرأسمال المالي التوسعية** التي تنطوي على مضمون اقتصادي محدد تماما .ان استخدام تعبير الامبريالية بخصوص سياسة الكرملين ، من دون ان نفسر ماذا نعني بذلك ، يعادل مماثلة سياسة البيروقراطية البونابرتية بسياسة الرأسمالية الاحتكارية ، استنادا الى واقع ان الاثنتين تستخدمان القوة العسكرية لغايات توسعية. ان مماثلة من هذا النوع ، معدة فقط لزرع البلبلة ، تصلح لديمقراطيين بورجوازيين صغار ولا تليق بماركسيين .

مواصلة سياسة الامبريالية القيصرية

يشارك الكرملين في تقسيم بولونيا الجديد ، وقد استولى على الدول البلطيقية ، وهو يهتم عن كثب بالبلقان وفارس وافغانستان . ان الكرملين يواصل هكذا سياسة الامبريالية القيصرية . على ضوء ذلك ، الا يحق لنا اضفاء الصفة « الامبريالية » على سياسة الكرملين بالذات ؟ان هذه الحجة التاريخية ـ الجغرافية ليست اكثر اقناعا من باقي الحجج ، فالثورة البروليتارية التي جرت على ارض الامبراطورية القيصرية سعت منذ البدء للاستيلاء على البلدان البلطيقية ، وقد استولت عليها مدة من الزمن . وهي حاولت الدخول الى رومانيا وفارس ، ووصلت جيوشها في بعض الاحيان الى حدود فارصوفيا (عام ١٩٢٠ !) . وكانت خطوط التوسع الثوري لا تغير الشروط الجغرافية . وهذا هو

السبب في ان المناشفة تكلموا منذ ذلك الحين على امبريالية بلشفية ، صوروها كمواصلة لتقاليد الدبلوماسية القيصرية . والديمقراطية البورجوازية الصغيرة تستخدم اليوم هذه الحجة ، طوعا، فلا مبرر لدينا ابدا لكي نقلدها في هذا المجال .

وكيل للامبريالية ؟

مع ذلك ، تبقى مسألة المساعدة التي تقدمها موسكو لسياسة برلين الامبريالية ، وذلك بمعزل عن الحكم الذي يمكن اصداره على سياسة الاتحاد السوفياتي التوسعية . ففي هذا المجال تفرض ملاحظة نفسها فرضا : في بعض الظروف ،قد تضطر دولة عمالية ، ولو كانت سليمة كليا ، الى تقديم مؤازرتها لهذه الامبريالية او تلك ، بشكل ما والى درجة ما، وذلك بفعل استحالة تملصها من شبكة العلاقات الامبريالية الدولية . فلا جدال في ان معاهدة برست ـ ليتوفسك كانت توطد مؤقتا مواقع الامبريالية الالمانية في وجه فرنسا وانكلترا ، ولا يمكن لدولة عمالية معزولة الا ان تتحايل ما بين المعسكرات الامبريالية المتصارعة . ويعني « التحايل » الدعم المؤقت لواحد من هذه المعسكرات في وجه الآخر . ومسألة معرفة اي من المعسكرين يكون دعمه في لحظة من اللحظات اكثر فائدة ، او أقل خطرا ، لا ترجع الى مسألة مبدأ بل الى مسألة حساب عملي وتبصر واحتراس . ويعوّض الضرر البديهي ، الناجم عن هذا الدعم الاضطراري المقدم لدولة بورجوازية بمواجهة دولة بورجوازية اخرى ، واقع انالدولة العمالية المعزولة تكتسب هكذا القدرة على البقاء .

لكن هنالك « تحايلا » و « تحايلا » . ففي برست ـ ليتوفسك ضحى الاتحاد السوفياتي باستقلال اوكرانيا الوطني

بهدف انقاذ الدولة العمالية (٥) . ولم يكن ثمة مجال للكلام على خيانة اوكرانيا ، لان كل الشغيلة الواعين كانوا يفهمون طابع هذه التضحية القسري . اما مسألة بولونيا فمختلفة كليا ، فالكرملين ذاته لم يؤكد في يوم من الايام ، او في مكان من الامكنة ، انه اضطر للتضحية ببولونيا . لا بل على العكس من ذلك ، فقد افتخر بصلافة ب « دمجها » ،هذا الدمج الذي يشكل حقا اهانة لاكثر المشاعر الديمقراطية اولية لدى الطبقات والشعوب المضطهدة في الارض جمعاء، ويضعف بذلك الى ابعد الحدود وضع الاتحاد السوفياتي، في المجال الدولي . وهو ما لا يمكن ان تعوّض حتى عشره التحويلات المحدثة في المناطق المحتلة .

وعموما يمكن القول ان سياسة الكرملين الخارجية مرتكزة على التجميل الغشاش للامبريالية « الصديقة »وهي تضحي هكذا بالمصالح الجوهرية للحركة العمالية العالمية لصالح منافع ثانوية غير ثابتة . هكذا بعد خمس سنوات من تبليد الشغيلة بشعار « الدفاع عن الديمقراطيات » تضطلع موسكو الآن بمهمة تجميل سياسة هتلر اللصوصية ، وهذا لم يصل بعد الى درجة تحويل الاتحاد السوفياتي الى دولة امبريالية ، الا ان ستالين وامميته الشيوعية ، هما الان، بلا شك ، اثمن أدوات الامبريالية .

واذا اردنا ان نعطي تعريفا دقيقا لسياسة الكرملين

---

(٥) يبين الشروط التي فرضها الالمان في معاهدة برست - ليتوفسك انسحاب القوات السوفياتية كليا من اوكرانيا ، وكان ذلك يعني بشكل آلي احتلال القوات الالمانية لاوكرانيا . وقد كان «التخلي» عن اوكرانيا التعبير الاكثر مأساوية والاكثر خطورة عن المبدا الذي عرّف به راديك سياسة لينين : خسارة في المكان من اجل كسب الوقت .

الخارجية، نقول انها سياسة البيروقراطية البونابرتية في دولة عمالية منحطة تطوقها الامبريالية. وهذا التعريف لا يتمتع بالايجاز الرنان الذي نجده في تعبير «السياسة الامبريالية»، الا انه اكثر صحة بكثير.

أهون الشرور

ان احتلال الجيش الاحمر لبولونيا الشرقية هو بالطبع «اهون الشرور» اذا قارناه باحتلال الفرق النازية للاقليم ذاته. لكن جرى بلوغ «اهون الشرور» هذا عبر تسهيل امكانية اقتراف هتلر «شرا اعظم». فاذا أضرم احدهم النار في منزل ـ او ساعد احدا على اضرام النار فيه ـ ثم أنقذ من بين الاشخاص العشرة الذين كانوا يقطنون المنزل خمسة جعل منهم انصاف عبيد، فذلك بالطبع «شر اهون» من احتراق الاشخاص العشرة. لكنه من غير المرجح مع ذلك، ان يستحق مضرم الحريق هذا مدالية منقذ. واذا حدث مع ذلك ان جرى منحه تلك المدالية، فقد كان من الواجب اطلاق النار عليه حالا بعد الاحتفال، كما فعل فيكتور هيغو في احدى رواياته.

«المرسلون المسلحون»

كان روبسبيير يقول ان الشعوب لا تحب المرسلين المسلحين بالبنادق. وكان يعني بذلك انه لا يمكن ان يفرض احد بقوة السلاح افكارا ومؤسسات ثورية على شعوب اخرى. وبالطبع لا تعني هذه الفكرة الصحيحة ان من غير المقبول به القيام بتدخل عسكري في بلدان اخرى من اجل نصرة الثورة. الا ان تدخلا من هذا النوع، بما هو جزء لا يتجزأ من سياسة ثورية اممية، ينبغي ان يكون في متناول البروليتاريا العالمية ان تفهمه، وينبغي ان يتجاوب مع اماني الجماهير الكادحة في البلد الذي تجتاحه القوات الثورية.

ومن البديهي ان نظريـة الاشتراكيـة في بلد واحد عاجزة كليا عـن استثارة التضامن الاممي النشط الذي يمكنه ،وحده ، ان يهيـىء تدخـلا مسلحـا ويبرره . ومسألة التدخل المسلح هذه ـ ككل مشكلات سياسـة الكرملين الاخرى ـ يطرحهـا ويحلها دون اي حسبان لأفكار الطبقـة العاملة العالميـة ومشاعرها. لذا فـ« نجاحات » الكرملين الديبلوماسية الاخيرة تعرض الاتحـاد السوفياتـي للخطـر بصورة رهيبة وتبذر بلبلة قصوى فـي صفـوف البروليتاريـا العالميـة .

الانتفاضـة على جبهتيـن

يقول بعض الرفاق : بمـا ان الامر كذلـك ، هل مـن المناسب حقـا ان نتكلم على الدفـاع عـن الاتحـاد السوفياتـي والاراضي المحتلة ؟ اليس اكثر حصافـة ان ندعـو عمـال بولونيا القديمـة وفلاحيهـا للثـورة على هتلـر وعلى ستاليـن في آن معـا .؟ ان التجربة ، بالطبع ، عظيمـة . فاذا اندلعـت الثورة في المانيـا والاتحاد السوفياتي في الوقت ذاته ، وانفجرت ايضا في المناطق المحتلة حديثا ، فذلـك يحل ، للوهلـة ذاتها ، معظم المشكلات . الا انه ليس بوسـع سياستنـا ان ترتكز علـى احتـمال مصادفـة ظروف ملائمـة بشكـل خاص . فالسؤال الذي ينطرح هـو التالي : اي موقف نتبناه اذا اكتسح هتلـر اوكرانيـا قبل ان تكون كنستـه الثورة ، وقبـل ان تكـون الثورة اطاحت ستاليـن ؟ هل سيكـون على انصار الامميـة الرابعـة ، في تلـك الحالة ، ان يقاتلوا قوات هتلر كمـا قاتلـوا في اسبانيـا في صفوف القوات الجمهورية ضد فرانكو ؟ اننـا ندعم بالتأكيـد ، وبشكل كلي ، فكرة اوكرانيا سوفياتية مستقلة (سـواء عـن هتلـر او عن ستاليـن) . لكـن اي موقف نتبناه اذا حاول هتلـر ان يستولي على اوكرانيـا قبل ان ترقى الـى هذا الاستقلال ، وفي حين لا تزال فـي ظـل البيروقراطيـة

الستالينية ؟ على ذلك تجيب الاممية الرابعة بما يلي : سوف ندافع في وجه هتلر عن اوكرانيا هذه التي يستعبدها ستالين .

« الدفاع غير المشروط عن الاتحاد السوفياتي »

ماذا تعني عبارة : « الدفاع غير المشروط عن الاتحاد السوفياتي » ؟ يعني ذلك اننا لا نرفع اي شرط في وجه البيروقراطية . ويعني ذلك ايضا اننا ندافع ، بمعزل عن اسباب الحرب ومسوغاتها ، عن اسس الاتحاد السوفياتي الاجتماعية اذا هددتها الامبريالية ، وفي اي زمان حدث ذلك .

ويقول لنا بعض الرفاق : واذا اكتسح الجيش الاحمر في الغد الهند وقمع الحركة الثورية هناك ، هل يمكن ان ندعمه في ذلك ايضا ؟ ان هذا الشكل من اشكال طرح المشكلة شاذ بالضبط . فنحن لا نرى ، اولا ، ما مبرر اقحام الهند هنا . ثم أليس اكثر بساطة ان نقول : هل علينا ان ندعم الجيش الاحمر حين يتدخل في الاتحاد السوفياتي بالذات ، من اجل سحق الاضرابات العمالية او احتجاجات الفلاحين ضد البيروقراطية ؟ فالسياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية . ونحن لم نعد في يوم من الايام بدعم كل اعمال الجيش الاحمر الذي ليس في الواقع غير اداة في يد البيروقراطية البونابرتية . لقد وعدنا فقط بأن ندافع عن الاتحاد السوفياتي ، بما هو دولة عمالية ، وعما يتعلق فيه ، على وجه الحصر ، بالدولة العمالية .

ويمكن لحلاّل ماهر للقضايا الضميرية ان يقول : اذا هزمت الجماهير الشعبية المتمردة في الهند الجيش الاحمر ، بمعزل عن طابع « العمل » الذي تنجزه ، فان ذلك يضعف الاتحاد السوفياتي . ونحن نجيب على ذلك بما يلي : ان سحق

الحركة الثورية في الهند بمشاركة من جانب الجيش الاحمر يشكل خطرا أعظم بكثير بالنسبة لاسس الاتحاد السوفياتي الاجتماعية من هزيمة استطرادية لفصائل الجيش الاحمر المعادية للثورة في الهند . في جميع الاحوال ، فسوف تميز الاممية الرابعة اين ومتى يتدخل الجيش الاحمر بوصفه فقط اداة للردة البونابرتية ، واين يدافع عن الاسس الاجتماعية للاتحاد السوفياتي .

فاذا اصدرت نقابة يقودها انذال رجعيون قرارا بالاضراب للاحتجاج بوجه قبول سود في فرع من فروع الصناعة ، هل يتعين علينا ان ندعم اضرابا مشينا من هذا النوع ؟ طبعا لا . لكن لنفترض الان ان ارباب المنشأة يسعون من اجل الاستفادة من هذا الاضراب الى تفتيت النقابة بهدف جعل اي دفاع منظم للعمال عن انفسهم امرا محالا . من الواضح اننا سندافع في مثل تلك الحالة عن النقابة المعنية رغم قيادتها الرجعية . فلماذا لا يمكن تطبيق السياسة ذاتها على الاتحاد السوفياتي .

توجيهات اساسية

لقد حددت الاممية الرابعة المبدا الاساسي التالي : في كل البلدان الامبريالية، اكانت متحالفة مع الاتحاد السوفياتي او منتمية للمعسكر المعادي ، على الاحزاب البروليتارية ان تطور ابان الحرب سيرورة الصراع الطبقي بهدف الاستيلاء على السلطة . ويتعين في الوقت ذاته على بروليتاريا البلدان الراسمالية ان تكون حاضرة في ذهنها على الدوام مصالح الدفاع عن الاتحاد السوفياتي (او الثورات الكولونيالية) ، وان تلجأ في حالات الضرورة القصوى الى اكثر الاعمال حزما ، من مثل الاضرابات واعمال التخريب ، الخ . . ان توازن القوى قد تعدل جذريا في العالم منذ صاغت الاممية الرابعة هذا التوجيه ، الا ان هذا الاخير يحتفظ بكل راهنيته . فاذا هددت انكلترا ، او فرنسا ، في الغد لينينغراد

م — ٤

او موسكو ، على العمال البريطانيين والفرنسيين ان يتخذوا اكثر التدابير جذرية للحيلولة دون ارسال جنود ومعدات. وعلى العكس ، اذا وجد هتلر نفسه مضطرا ، بقوة الاشياء، لارسال معدات وذخائر لستالين ، لن يكون لدى العمال الالمان في تلك الحالة اي مبرر للجوء الى الاضراب او التخريب. واني آمل انه لن يقترح احد حلا آخر .

تحريف للماركسية ؟

لقد فوجىء بعض الرفاق ، بشكل واضح ، برؤيتي أتكلم في مقالي على نظام « الجماعية البيرقراطية » كما على احتمال نظري . وجدوا في ذلك تحريفا كاملا للماركسية. الا ان ثمة سوء فهم، فمفهوم الضرورة التاريخية الماركسي لا علاقة له بالجبرية اطلاقا . والاشتراكية لن تتم «لحالها» لكن بفضل نضال كل القوى الحية والطبقات واحزابها .وتمتلك البروليتاريا في سياق هذا النضال امتيازا جوهريا لكونها تمثل تقدما تاريخيا، بينما تجسد البورجوازية الرجعة والانحطاط . وهنا بالذات يكمن مصدر قناعتنا بالنصر . لكن من حقنا ان نتساءل : اي طابع يمثله المجتمع اذا انتصرت القوى الرجعية ؟

لقد صاغ الماركسيون مرارا وتكرارا الخيار التالي : اما الاشتراكية او العودة الى البربرية . وبعد « التجربة » الايطالية رددنا الف مرة : اما الشيوعية او الفاشية . وقد اظهر الانتقال الفعلي الى الاشتراكية ، بشكل حتمي ، ان المشكلة اعقد وادق واكثر تناقضا مما توقع المخطط التاريخي العام . تكلم ماركس على ديكتاتورية البروليتاريا واضمحلالها اللاحق ، لكن لم يقل شيئا عن انحطاط الديكتاتورية البيرقراطي. ونحن اول من لاحظ ذلك الانحطاط وحلله استنادا الى التجربة. فهل ذلك تحريف للماركسية ؟

ان مجرى الاحداث سبق وبرهن ان التأخر في انجاز الثورة الاشتراكية يولد ظاهرات همجية واضحة : بطالة مزمنة ، افقار للبورجوازية الصغيرة ، فاشية ، وفي الاخير حروب ابادة لا تسوي شيئا . اية اشكال اجتماعية وسياسية يمكن ان تتخذها هذه البربرية الجديدة ، اذا سلمنا نظريا بعدم بلوغ الانسان الاشتراكية ؟ ان في متناولنا ،في هذا الصدد، معطيات اكثر ملموسية من تلك التي كانت في متناول ماركس . فالفاشية ، من جهة ، والتبدل الذي طرا على الدولة السوفياتية ، من جهة اخرى ، يعطيان فكرة عن الاشكال الاجتماعية والسياسية التي قد تتلبسها هذه الهمجية الجديدة . وليس للخيار - بين الاشتراكية او العبودية الكليانية - منفعة نظرية وحسب ، بل كذلك معنى تحريضي ضخم ، لانه يبرز بشكل قاطع بوجه خاص ضرورة الثورة الاشتراكية .

ان تحريف ماركس - اذا كان علينا الكلام بصدده - هو في الواقع من عمل هؤلاء الرفاق الذين يريدون ارساء نموذج دولة جديد « ليس بورجوازيا » و « ليس عماليا » . ولما كان الخيار الذي عرضته اعلاه يمضي باستدلالهم الى نهاياته ، فبعض هؤلاء النقاد ، الذين ترعبهم الاستنتاجات المنبثقة من نظرياتهم الخاصة بهم ، يتهمونني بالقيام ب .. تحريف للماركسية . وانا اود الاعتقاد بأن الامر لا يتعلق سوى بمزحة ودية .

الحق في التفاؤل الثوري

حاولت في مقالي « الاتحاد السوفياتي في حالة الحرب » ان ابرهن ان منظور دولة مستغلة « غير عمالية » و « غير بورجوازية » ، او « جماعية بيرقراطية » هو بالنسبة للبروليتاريا العالمية منظور هزيمة وانحدار كامل ، منظور

تشاؤم تاريخي عميق . فهل نمتلك اسسا ملموسة لتبرير هكذا افتراض ؟ ليس دون جدوى ، في هذا الصدد ، الرجوع الى اعدائنا الطبقيين .

لقد نقل الملحق الاسبوعي لجريدة باري سوار الباريسية، الصادر في ٣١ آب / اغسطس ١٩٣٩، الحوار المعبر للغاية بين سفير فرنسا كولوندر ، من جهة ، وهتلر ، من جهة اخرى، وذلك في ٢٥ اب/اغسطس ، ابان مقابلتهما الاخيرة (والمحتمل ان يكون كولوندر بالذات هو الذي نقل المعلومات) . فهتلر يسيل لعابه ويعتز بالمعاهدة التي عقدها مع ستالين (« معاهدة واقعية ») ويأسف ان يكون ثمة ضرورة لاسالة الدم الفرنسي والالماني . ويرد كولوندر على هذا المنطق فيقول : « لكن ستالين يظهر الكثير من النفاق ، فالمنتصر الاكبر في حال حدوث الحرب سيكون تروتسكي . هل فكرت في ذلك ؟ »

أجاب الفوهرر : « اعرف ذلك ، لكن لماذا اعطت فرنسا وانكلترا حرية عمل كاملة لبولونيا ، الخ . . » ان شبح الثورة يتزين بالنسبة لهؤلاء السادة باسم . لكن ما هو جوهري في هذا الحوار الدرامي ، في لحظة قطع العلاقات الدبلوماسية بالذات ، لا يكمن هنا بالطبع . ان هذا الممثل لاحدى الديمقراطيات الامبريالية يحاول ان يرعب عدوه بالايحاء له بأن الحرب تقود حتما الى الثورة ، في حين يشعر هو ايضا بالرعب يجتاح اعماقه . فيجيب هتلر كما لو كان يتكلم على مسألة حسمها منذ زمن بعيد : « اعرف ذلك ، اعرف ، اعرف ذلك» . يا له من حوار مدهش !

ان هتلر وكولوندر يمثلان معا الهمجية التي تهدد اوروبا . وهما لا يشكان لحظة ، في الوقت ذاته ، بأن الثورة الاشتراكية ستنتصر على همجيتهما . وتلك هي، الان ذهنية الطبقات الحاكمة في العالم الراسمالي . ان هبوط

عزيمتها كليا هو احد العناصر الرئيسية في علاقة القوى بين الطبقات . وللبروليتاريا قيادة ثورية فتية لم تزل ضعيفة ، لكن قيادة البورجوازية تهترىء . وببدء هؤلاء السادة حربا لم يعرفوا كيف يتفادوها، نجدهم مقتنعين مسبقا بانهيار نظامهم بصورة محتومة . وهذا الواقع، لوحده، ينبغي ان يكون بالنسبة الينا مصدر تفاؤل ثوري لا ينضب .

كويواكان، ١٨ تشرين الاول / اوكتوبر ١٩٣٩

برنامج الاممية الرابعة

من اجل الثورة السياسية

ان تطور الثورتين البولندية والمجرية ، والنضج السريع للظروف الموضوعية والذاتية للثورة السياسية في الاتحاد السوفياتي بالذات ، وظهور تيارات معارضة في الاحزاب الستالينية و « الديموقراطيات الشعبية » الاخرى ، الى جانب مجمل النقاش العالمي الذي اثارته الازمة الحالية للديكتاتورية البيروقراطية، كل هذا يفرض على الاممية الرابعة صياغة برنامج لهذه الثورة اكثر تفصيلا ودقة . وليس المقصود برنامج مطالب مباشرة او انتقالية ، قد تؤدي الى اول تحركات جماهيرية ضد الديكتاتورية البيروقراطية . فمثل هذه المطالب ، التي تنخرط عامة في خط المطالب التي يضمها البرنامج الانتقالي بخصوص الاتحاد السوفياتي ، يجب ان يبلورها الماركسيون الثوريون في الاتحاد السوفياتي وفي بلدان « الديموقراطية الشعبية » انطلاقا من الظروف الملموسة في هذه البلدان . ان البرنامج المطروح ادناه بالخطوط العامة هو البرنامج الذي يقدمه الماركسيون الثوريون للجماهير الواعية

والناشطة سياسيا ، عشية اندلاع الثورة السياسية وخلالها وغداتها . انه البرنامج المعد لبناء الديموقراطية السوفياتية في الدولة وفي الاقتصاد ، وهي المسألة الاساسية في الثورة السياسية ، المسألة التي شكلت محور النقاش بين العمال المتقدمين ، كما اثبته المثلان البولندي والمجري .

ان برنامجا كهذا لم يعد بامكانه ان يكتفي بالارتكاز على تعميم تجربة الدولة العمالية الديموقراطية في السنوات الاولى التي اعقبت ثورة اكتوبر . عليه ان يرتكز في الوقت نفسه على التجارب المتعددة التي راكمتها الحركة العمالية منذ ذلك الوقت : تجربة انحطاط الدولة البيروقراطية السوفياتية ، تجربة انحطاط الاممية الثالثة والاحزاب الشيوعية ، تجربة الثورة الاسبانية ، تجارب الثورات اليوغسلافية والصينية والبولندية والمجرية ، بايجابياتها وسلبياتها ، تجربة البلدان المسماة بـ « الديموقراطيات الشعبية » والمطالب التي رفعتها الطليعة البروليتارية والشبيبة الثورية في نضالها المكشوف ضد الديكتاتورية البيروقراطية من اجل تثبيت سلطة سوفياتية حقيقية (وخاصة يومي ١٦ و ١٧ حزيران ١٩٥٣ في برلين الشرقية وفي جمهورية المانيا الديموقراطية عموما ، واواخر ايار ١٩٥٣ في تشيكوسلوفاكيا ، والعصيانات في فوركوتا ومعسكرات العمل الاجباري الاخرى في الاتحاد السوفياتي ابتداء من النصف الثاني لعام ١٩٥٣ ، واضراب حزيران ١٩٥٦ في بوزنان (بولندا) ، الخ) .

١٣ ـ يجب اعادة النظر بتنظيم الدولة العمالية على ضوء النظرية اللينينية التقليدية في هذا الصدد ، نظرية الديموقراطية السوفياتية بوصفها توسيعا لا تضييقا للحقوق والحريات الديموقراطية التي يمكن لمجمل الجماهير الكادحة ان تحوزها بالنسبة للحريات التي تتمتع بها حتى

في الدول البورجوازية الاكثر ديموقراطيــة . ان ديكتاتوريــة البروليتاريــا والديموقراطيــة السوفياتيــة تترادفــان ، بمعنى ان منح حريــات سياسيــة لا محدودة للجماهير الكادحــة يمكن ان يرافقه تضييق ـ او حتى رفض منح ـ حريات سياسية لكــل ممثلي الطبقات المعاديــة ، اي لجميع الذيــن يعملون للاطاحــة بالدولة العماليــة المبنيــة على الغاء الملكيــة الخاصة لوسائــل الانتــاج الكبرى .

ان الممارســة الحقيقية للسلطــة من قبل سوفياتات ، اي مــن قبل مجالس منتخبة على اساس الاختيار الحــر للشغيلــة اليدويين والذهنيين في المدن والارياف ، وهي اجهزة تشريعيــة وتنفيذيــة في الوقت نفسه وتمثل لهذا السبب شكلا متفوقــا في التنظيم الديموقراطي ، ان هــذه الممارسة غير ممكنة عمليــا الا اذا توفرت الضمانات التالية :

أ) حرية التنظيم لجميع الاحزاب التي تلتزم باطار الشرعية السوفياتيــة ، باطار دستور الدولة العمالية .

ب) حريــة الصحافــة والاجتماع الفعلية ، اي حق كــل اتجاه مدعوم بعــدد من الشغيلة اليدويين والذهنيين يتجاوز حدا ادنى معترفــا به قانونيــا ، او بقرار من السوفياتات ، حقه في ان توضع تحت تصرفه امكنــة للاجتمــاع ومدة اذاعة في محطات الراديــو والتلفزيــون وورق جرائد واجهزة طباعــة ، وفقــا للامكانيــات المتوفرة .

ج) انتخاب اعضاء الاجهزة التشريعية المركــزية والموظفيــن الرئيسيين المركزيين والريفيين والمحليين ، واعادة انتخابهــم دوريــا بالاقتراع السري ومع تعدد المرشحيــن او اللوائح ،التي تمثل الاحزاب السوفياتيــة المختلفة ، وامكانيــة عزل المنتخبيــن من مراكزهم حسب ارادة ناخبيهم .

د) وضع حد اعلى لاجر اي موظف في الادارة ، وبالاخص في ادارة الدولة ، هو أجــر عامل متخصص .

هـ) انتخاب القضاة واعادة انتخابهم دوريا بالاقتراع السري ، مما يضمن استقلالهم التام تجاه اجهزة الدولة الادارية . قضاء بحضور المتقاضين مع تأمين الحق في الدفاع في كل حالة من الحالات ، وعلى اساس القانون المكتوب .

و) حل جميع اجهزة الامن الداخلي السرية الدائمة. يجب ابدالها بفرق ميليشيا عمالية علنية ، تعمل عند الحاجة بمساعدة اجهزة معاونة خاضعة باستمرار للمراقبة العلنية من قبل السوفياتات .

ز) تسليح العمال الشامل واقامة مستودعات للاسلحة الاوتوماتيكية في المنشآت وفي الاحياء العمالية .

ان الاممية الرابعة تنطلق من المبدأ القائل انه اذا كان العنف ضروريا في العلاقات بين البروليتاريا والعدو الطبقي، فانه يجب اقصاؤه في العلاقات التي تتواجه بموجبها ضمن الطبقة العاملة الاتجاهات المختلفة للحركة العمالية ، والعلاقات التي تتواجه بموجبها داخل الحزب الثوري تيارات او اتجاهات او تكتلات مختلفة . تعني ديكتاتورية البروليتاريا استعمال العنف ضد العدو الطبقي ، تبعا لمقاومته . وتعني الديموقراطية السوفياتية رفض استعمال العنف داخل الحركة العمالية ، ولجوء الحزب الثوري ، في علاقاته مع طبقته ومع شرائح المجتمع الكادحة الاخرى ، الى الاقناع والتجربة فقط .

وبما ان الحدود بين الطبقة المعادية والطبقات الكادحة ليست في الواقع مرسومة بوضوح ، وبما ان ظروفا موضوعية عديدة يمكنها ان تجعل العدو الطبقي يستند الى اكثر التيارات محافظة ضمن هذه الطبقات الكادحة ، فان الطليعة الثورية قد تقف احيانا امام اختيار مؤلم : فاما ان تقبل بان ينشأ وضع خطر بالنسبة للدولة العمالية ، او ان تستعمل لابعاد هذا الخطر اساليب تنسف بصورة خطيرة ثقة الشغيلة بالطليعة

وبدولتهم . ان الاممية الرابعة تعلن ،على اساس التجربة الماضية، دون ان تدعي تقديم حقائق مطلقة او جامدة، انه من الواضح كليا ان دولة عمالية تواجه على الدوام **خطرين** ما دام الانتصار العالمي للاشتراكية لم يتأمن بعد : خطر عودة الثورة المضادة الراسمالية وخطر تثبيت الانحطاط البيروقراطي . وكلما كانت الدولة ضعيفة ، وكان الضغط المعادي قويا وكانت ثقة الاغلبية العظمى من الشغيلة ومبادرتهم السياسية مفقودة ، كلما ادى كل اجراء قسري موجه ضد اقسام من الطبقة العاملة الى نسف ثقتها بالدولة وفسح المجال امام الانحطاط البيروقراطي . لهذا فانه من واجب الحزب الثوري ان يخضع لحكم السوفياتات الديموقراطي ، حتى عندما ترتكب هذه الاخيرة اخطاء خطيرة ستسمح التجربة لجمهور الشغيلة بان يكتشفها ويصلحها عاجلا او آجلا . وانما بهذا المفهوم فقط يكتسب شعار : ((**كل السلطة للسوفياتات**)) ، كأساس لتنظيم الدولة العمالية ، كل معناه .

ان الاممية الرابعة ، مع تطويرها برنامج الثورة السياسية لاعادة الديمقراطية العمالية في الدولة العمالية ، ما تزال تؤكد بكل شدة مبدأ الدفاع عن كل الدول العمالية ضد الامبريالية . وهي ستحارب كل جهود هذه الاخيرة لاستغلال الثورة السياسية لمصالحها الخاصة المضادة للثورة . وهذه الجهود ستزداد بقدر ما ستتقدم الثورة السياسية . ان هذا يزيد بالمقدار نفسه من الحاح مهمتنا في التفسير الدائم لموقفنا التقليدي من المسألة للجماهير والكوادر الشيوعية .

١٤ ــ لقد اثبت الانحطاط البيروقراطي للاتحاد السوفياتي ان جذور قوة الجهاز البيروقراطي تكمن في حيازته الاعتباطية الى هذا الحد او ذاك جهاز الانتاج الذي تملكه الدولة. ولهذا السبب فان العلاقات بين جهاز الدولة ، ذلك الجهاز الذي يدير الاقتصاد ، والحزب الثوري هي ذات اهمية حاسمة

بالنسبة لتأمين ازدهار الديموقراطية الاشتراكية السوفياتية.
ويجب ان تتحدد هذه العلاقات حسب المبادىء التالية :

ا) التمييز الاساسي بين الدولة العمالية والحزب الثوري ، وعدم جواز اندماج أحدهما بالاخر او خضوعه له . وهذا يعني على الاخص انه لا يحق ، في اي ظرف كان ، لاي جهاز من اجهزة الدولة ـ وبالاولى جهاز للامن ـ التدخل في نقاشات او صراعات بين اتجاهات داخلية في الحزب . ويعني ذلك ايضا ان اي جهاز من اجهزة الدولة منتخب من قبل الجماهير (او السوفياتات) لا يمكن تعديل تركيبه بناء على قرار من الحزب .

ب) انتخاب قادة الحزب والاشراف عليهم ديموقراطيا من قبل اعضاء الحزب ، بالالتزام الصارم بكل قواعد عمل المركزية الديموقراطية : مؤتمرات وكونفرنسات في غضون حقبات زمنية ثابتة ، انتخاب القادة على الصعيد المحلي وصعيد المنطقة والصعيد القومي بالاقتراع السري ، حرية تنظيم اتجاهات تذهب حتى الحق في اصدار نشرات داخلية لكل اتجاه، الاعلام والنقاش في القاعدة الى أكمل حد ممكن قبل ان تبت اجهزة مركزية بخلافات هامة ، عدم اتخاذ عقوبات ضد اعضاء دون موافقة الاجهزة القاعدية التي هم اعضاء فيها ، الخ .

ج) الاشراف الديموقراطي على جهاز الدولة وعلى جهاز الاقتصاد من قبل جمهور الشعب الكادح ، المنظم في سوفياتات محلية (بالنسبة لجهاز الدولة) وفي مجالس مصانع (بالنسبة لجهاز الاقتصاد) .انتخاب الاعضاء الرئيسيين في هذين الجهازين وعزلهم من قبل المؤسسات المذكورة . الاشتراك النشيط لمختلف الاتجاهات السياسية الموجودة في اختيار قيادات وبرامج عمل متعارضة .

د) عدم وجود امتيازات مادية مرتبطة بممارسة وظائف

قيادية ، على ان لا تقبل استثناءات الا بالنسبة لتقنيين غير اعضاء في الحزب ، يخضعون في هذه الحالة لرقابة صارمة من قبل المؤسسات السوفياتية القاعدية .

هـ) مبدأ تأمين الحد الاقصى من الاعلام والعلنية ، حول كل المسائل المتنازع فيها ضمن الحزب وضمن مؤسسات الدولة وضمن المؤسسات التي تدير الاقتصاد . ان هذا هو الشرط الذي لا غنى عنه حتى يكون بمستطاع البروليتاريا ان تدير الدولة فعليا وان تكتسب بأسرع ما يمكن الخبرة اللازمة لتقوم بهذه الادارة بأكبر فعالية ممكنة .

١٥ ـ يشكل تنظيم الاقتصاد المشترك ، في الفترة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية ، المحك في تطور الدولة العمالية نحو توسيع الديموقراطية الاشتراكية حتى يصل الوقت الذي تضمحل فيه الديموقراطية نفسها بوصفها آخر شكل للدولة ، او تطورها نحو تشويهات البيروقراطية للدولة وظهور فروقات اجتماعية جديدة يمكن ان تفضي الى انحطاط بيروقراطي هائل .

اننا نعلم ، بوصفنا ماركسيين ، ان الانحطاط البيروقراطي للدولة لا يمكنه ان يكون الا مرحلة انتقالية في تاريخ النضال في سبيل الاشتراكية العالمية ، وهي مرحلة جعلها ممكنة نقص الاسس المادية التي تحوزها دولة عمالية او مجموعة من الدول العمالية ، وانعزالها . الا ان الماركسيين، باعترافهم بهذا السبب الاخير للانحطاط ، لا يسلّمون اطلاقا بوجود حتمية ميكانيكية واوتوماتيكية ، اي حتمية حدوث انحطاط يصل الى الحد الاقصى ، كما في النموذج السوفياتي. انهم يعترفون فقط بأنه كلما كان الاساس المادي للدولة العمالية فقيرا ، كلما كان خطر حدوث تشويهات بيروقراطية للدولة اكبر . ولكنهم بالاستناد الى التجربة السوفياتية الاليمة التي كلفت البروليتاريا السوفياتية والعالمية مذابح وهزائم

وتضحيات **كان يمكن تجنبها** ، يدركون الضرورة المطلقة بالنسبة للطليعة الثورية ، اي للعامل الذاتي ، ضرورة التصدي قدر الامكان لتأثير القوى الموضوعية العفوية التي ولدتها الحاجة وضغط الوسط المعادي والنقص في الثقافة والاختصاص ، الخ .

ومن الاساسي ان يحدد في هذا الصدد **تقسيم للوظائف وللسلطات الاقتصادية** يحد الى اقصى درجة من امكانيات الاعتباط البيروقراطي ، ويخلق في الوقت نفسه افضل الضمانات لنمو متناسق قدر الامكان للقوى المنتجة . ويجب ان يتم هذا التقسيم للسلطات بالخطوط العريضة حسب الخطة التالية :

أ) قرارات مركزية (تتخذ في مؤتمر قومي للسوفياتات او للمجالس العمالية) ، بعد النقاش الديموقراطي لخطط متعارضة ، فيما يخص الخطوط العريضة لتوزيع الدخل القومي (سياسة التوظيف ، معدل النمو ، سياسة الاسعار والاجور) . ان الاممية الرابعة ترفض الخرافة الفوضوية ـ النقابية القائلة بالاستقلال الذاتي التام للمنشآت بوصفها خرافة معادية للديموقراطية وللشيوعية لا يمكن ان تؤدي الا الى صراع تنافسي في السوق ، حر او خاضع للاحتكار الى هذا الحد او ذاك يتم بين تلك المنشآت ، مع كل المظالم التي يجرها ذلك (امتلاك العمال في المصانع الاحدث لقسم من المنتجات التي انتجها عمال المنشآت الاكثر تأخرا ، الخ .) وخطر تفكك الاقتصاد المخطط .

ب) تسيير المنشآت من قبل المجالس العمالية في اطار الخطة العامة التي يعدها المثلون المنتخبون لمجمل البروليتاريا . وهذه المجالس يجب ان تراقب تنفيذ الخطة ، وعند اللزوم ان تعدلها خلال السير ، وعليها ان تدافع ، في وجه متطلبات غير عادية من قبل الجهاز الاقتصادي المركزي ، عن المصالح الخاصة **للمنتجين** (ضوابط العمل والاجور في تطبيقها

الملموس، التسريح والتشغيل ، تنظيم العمل ، الخ) . وعليها ان تنتخب المدير وان تشكل في الوقت نفسه مدرسة التسيير الكبيرة ، التي سيتدرب فيها عدد متزايد من الشغيلة ، كل بدوره ، على ممارسة وظائف ادارة المنشآت .

ج) دور الرقابة الذي تلعبه النقابات التي عليها ان تدافع بالاخص ، امام المجالس العمالية ــ الممثلة قبل اي شيء لوجهة نظر الانتاج ــ وهيئات التخطيط المركزية ، عن مصالح العمال بوصفهم **مستهلكين ومواطنين** لهم متطلبات ثقافية محددة. وعليها ان تناقش الضوابط العامة للعمل وللاجور وتطبيقها في فروع الصناعة وفي المصانع في اطار عقود جماعية تعقد في غضون مهل زمنية ثابتة ، وعليها ان تسهر على الضمان الاجتماعي للشغيلة بجميع اشكاله دون ان تقوم بدور اداري وهو دور يقع على عاتق الدولة ، اي على عاتق المؤسسات المحلية للادارة الذاتية) ، وعليها ان تسعى جاهدة لتخفيض وقت العمل ، وزيادة امكانيات الاجازات مدفوعة الاجر وامكانيات مشاركة الشغيلة في الحياة الثقافية بكل جوانبها ، الخ . ويجب ان تقوم ، مثل الحزب ، على قاعدة الانتساب الطوعي المطبقة بصرامة ، بعكس المجالس العمالية والسوفياتات ، حيث كل اجير في المنشأة او المحلة يملك آليا الحق في التصويت .

والضمان الفعلي **لحق الاضراب** هو في الوقت نفسه ضمانة للطابع الفعلي ، لا الشكلي البحت ، لهذا التقسيم للسلطات الاقتصادية .

ان الاممية الرابعة ، مع تأكيدها على اهمية هذا التقسيم للسلطات الاقتصادية ، تؤكد في الوقت نفسه ان اية بنية تنظيمية مهما بلغت درجة كمالها ومثاليتها ، تبقى شكلا فارغا من المضمون طالما لم تزدهر **الديموقراطية العمالية السياسية** والمشاركة الفعلية في الحياة السياسية من

قبل عدد متزايد من البروليتاريين . ان تحديد النسب الكبرى لتوزيع الدخل القومي يمثل في اقتصاد مخطط القرار الرئيسي الذي يحدد لكل هيئات التسيير الذاتي اطارا جامدا الى هذا الحد او ذاك لا يمكنها ان تفلت منه دون ان تخل بالتخطيط بمجمله . وما دامت لم تشارك في هذا القرار اكثرية من البروليتاريين ، بصورة مباشرة او غير مباشرة (بواسطة ممثليها المنتخبين بحرية) ، ولم تحدد بنفسها ، مع معرفتها للوقائع، حدود التضحيات التي تقبل بها من اجل نمو القوى المنتجة، لا يمكن الكلام فعلا على ديموقراطية سوفياتية حقيقية، مزدهرة . وما دام لا يحق لتيارات عمالية مختلفة ان تقدم خططا عامة او جزئية بديلة ليختار الشغيلة بينها ، فان هذه المشاركة تبقى وهمية اكثر منها حقيقية .

١٦ ـ ان الاشتراكية هي شكل للتنظيم الاجتماعي قائم على الوفرة . وحين تستولي البروليتاريا على السلطة في اي بلد كان ، بما فيها اكثر البلدان تقدما ، لا تكفي القوى المنتجة الموجودة لتأمين وفرة كهذه لكل مواطني هذا البلد ، فكيف لكل مواطني المعمورة . فالعصر الانتقالي بين الراسمالية والاشتراكية هو في كل الاحوال حقبة لا تستطيع البروليتاريا فيها الاكتفاء بتوزيع جديد واكثر عدالة **للثروات الموجودة** . ان عليها في مطلق الاحوال ان تؤمن **نموا هائلا** للانتاج الجاري للثروات ، وبالتالي لمخزون وسائل الانتاج الموجودة بتصرف المجتمع ، حتى تصل الى هدفها : تنظيم مجتمع يؤمن لكل انسان الاشباع الكامل والكلي لكل حاجاته ، دون حساب هذا الاشباع تبعا للقياس الدقيق للعمل الذي قدمه هذا الانسان للمجتمع لقاء ذلك .

قد يفترض البعض على ضوء هذه الموضوعة انه لا يوجد الا فرق كمي بين مشكلات نمو الانتاج المطروحة على دولة عمالية او مجموعة من الدول العمالية التي ما زالت شبه مصنعة ، وتلك المطروحة على دول عمالية ظهرت في بلدان

سبق للراسمالية بالذات ان حققت فيها نموا واسعا للصناعة الحديثة . غير ان الحالة في الواقع مختلفة : توجد بين هذه البلدان فروق نوعية فيما يخص المشكلات التي يطرحها ازدهار صناعة مشركة :

أ) من الناحية الاجتماعية ، ينمو التصنيع في المجموعة الاولى من البلدان ، حتى لو تأمنت له مساعدة اقتصاد اشتراكي دولي ، في وسط عدائي (فاكثرية السكان مؤلفة من المنتجين الفلاحين الصغار) . اما في المجموعة الثانية من البلدان ،فيمكن للدولة العمالية ان تعتمد في سياستها الاقتصادية على **مساندة اغلبية** السكان ان لم يكن ثلثيهم .

ب) من الناحية **الاقتصادية** ، يتوجب على التصنيع في المجموعة الاولى من البلدان ان يلبي اهدافا مركبة : في الوقت ذاته المصالح الخاصة للشغيلة ورفع مستوى معيشتهم وثقافتهم، الخ ، وضرورة دفع التمايز بين الفلاحين (اي ان تنفصل منهم شريحة من الفلاحين الفقراء يمكنهم ان يندمجوا بحرية في اقتصاد مشرك ، وشريحة من الفلاحين المتوسطين يمكن تحييدهم في النضال ضد التراكم البدائي عند الفلاحين الاغنياء) . اما في المجموعة الثانية من البلدان ، فيمكن توجيه ازدهار الاقتصاد بصورة اساسية نحو اشباع الحاجات المتزايدة لجمهور المنتجين ، مع الابقاء في الوقت نفسه ، وطوال حقبة انتقالية طويلة ، على جزء هام من الانتاج القومي لمساعدة الدول العمالية الاقل تصنيعا .

ان الاممية الرابعة لا تؤكد فقط المبدأ القائل بانه من المستحيل على دولة عمالية ان تفرض على الشغيلة مجالا من التضحيات أعلى من تلك التي يقبلون بها طوعيا . انها تؤكد ايضا ان كل محاولة تهدف الى رفع معدل التراكم باستمرار ولمدة طويلة الى اعلى مما يقبل به الشغيلة بحرية ، تنعكس سلبيا على انتاجية العمل وعلى انضباط المنتجين الذاتي ، وتخلق

بذلك خسائر ونفقات اضافية ضخمة تمتص القدر الاكبر من الفوائد المرجوة من التراكم المذكور . ولا يعطي مردودا جيدا، على المدى البعيد الا تخطيط يحقق تناسبا متناسقا في نمو مختلف قطاعات الاقتصاد ، بين الصناعة والزراعة ونظام النقل ، وبين مختلف فروع الصناعة نفسها . ان اساس نظام كهذا يجب ان يكون تقدما للانتاج يرافقه ارتفاع لمستوى معيشة المنتجين، معادل الى هذا الحد او ذاك لهذا التقدم . وكلما كان بوسع المنتجين ان يقيسوا بسهولة بأنفسهم وبصورة مباشرة هذين التقدمين المتوازيين ، كلما اصبحت مشاركتهم الخلاقة بالازدهار الاقتصادي اكثر وعيا وحماسا . ان متطلبات هكذا تطور متناسق لكل فروع الاقتصاد تستبعد مسبقا كل سياسة تجميع قسري للزراعة ، التي تؤدي الى ركود الانتاج الزراعي ان لم يكن تراجعه ، والى اختلالات خطيرة في تموين المدن بالمؤن .

ويمكن بالمقابل توفيق هذه المتطلبات مع خلق تعاونيات انتاج زراعية في جميع شرائح الفلاحين المستعدة اجتماعيا واقتصاديا للقبول بأسلوب انتاج كهذا ، شرط ان يؤمن لها فوائد مادية محددة بدقة .

ودون استبعاد الضرورة التي قد تنطرح حتى في المستقبل على دولة عمالية معزولة في قارة معينة ، ضرورة الشروع بقواها الخاصة ببناء اقتصاد اشتراكي ، فقد اثبتت كل التجربة التاريخية ان التقسيم الدولي للعمل والمساعدة المتبادلة بين دول عمالية مختلفة على اساس من المساواة، تمثل عاملا سهلا ودافعا لازدهار الاقتصاد ، وعاملا لا غنى عنه في مطلق الاحوال للحاق بمستوى انتاجية العمل الذي بلغته البلدان الرأسمالية الاكثر تقدما ولتخطيه ، وهو المقياس الوحيد للانتصار النهائي للاقتصاد المشرّك على الاقتصاد الرأسمالي . ويجب رفض اي فكرة قائلة بامكانية اتمام بناء

اقتصاد اشتراكي منغلق في بلد واحد او في مجموعة صغيرة من البلدان ، بوصفها خرافة رجعية .

١٧ ـ لا يمكن تصور الديموقراطية السوفياتية ، وهي هدف الثورة السياسية في الدول العمالية المنحطة ، وهدف الثورة الاجتماعية في البلدان الراسمالية ، دون ازدهار حر للابداع الفني ، وللنشاط العلمي ولكل النشاطات الثقافية للانسان . ان هذا الازدهار يظهر على كل حال بصورة متزايدة كشرط لا غنى عنه لاستغلال تام وكامل للمخزون الهائل من القوى المبدعة التقنية والانتاجية الذي تضعه الثورة بتصرف المجتمع الجديد . ولا يعني ازدهار حر كهذا ان الحزب والطليعة الثورية يحجمان عن التعبير عن رايهما الخاص بالنسبة للمجادلات المتعددة التي يمكن ان تظهر في الميادين النظرية . لكنه يعني :

أ) ان الحزب الثوري يناضل بصورةنشطة للدعاية والاقناع بكل اطروحات الماركسية والمادية الديالكتيكية والتاريخية ، وانه يطالب بأن توفر أوسع الامكانيات للافراد ليتابعوا تدريس كل هذه الاطروحات ، دون ان تفرض الدولة تبني هذه الاطروحات وحدها او عرضها وحدها من قبل الملاك التعليمي او الشبيبة .

ب) ان اي اتجاه علمي او فني او ثقافي لا تعتبر الطليعة الثورية انه تقدمي او انه الاكثر تقدمية ، لا يجوز ان يتعرض للقمع او المعاقبة الادارية ، او ان يعاق جهده الانتاجي والابداعي .

ج) ان الدولة لا تتبنى رسميا ، سواء من خلال تأمين منافع مادية او من خلال توزيع للمراكز التراتبية الوظيفية، اي اتجاه في ميدان العلم او الفنون او الانتاج الثقافي ، وهي الميادين الاكثر نضجا للتطبيق الكامل لمبدأ الادارة الذاتية .

د) ان الحزب يميز بوضوح بين تحديد اهداف اجتماعية

او اقتصادية او ثقافية يجب بلوغها بصورة اولوية (مثلا اولوية حل ازمة السكن على تأمين حاجات الجمالية المدينية) وبين ضرورة الدفاع على الصعيد النظري (اي بالنسبة للتخطيط على المدى البعيد) عن مبادىء صحيحة فيما يخص هذه الاهداف ، حتى لو كانت هذه المبادىء غير قابلة للتحقيق مباشرة .

كما انه لا يمكن تصور الديموقراطية السوفياتية بدون التدمير الجذري لكل الحواجز التي ما زالت اليوم تمنع اغلبية المواطنين من التمتع بالهبات المادية والثقافية للحضارة . فيتوجب على الديمقراطية السوفياتية ان تضمن مجانية التعليم في كل المستويات ، على ان لا يجوز للاصطفاء ان يتم الا تبعا للطاقات فقط ، ويتوجب عليها ان تضمن لكل مواطن عناية صحية مجانية دون اي تفرقة اجتماعية . ويتوجب عليها ان تؤمن للشبيبة مشاركة تامة وكاملة ، ومستقلة ، في الحياة السياسية . ويتوجب عليها ان تحقق بصورة تامة مبدأ « اجور متساوية لاعمال متساوية »، وان تساعد لاقصى درجة تحرر المراة من آلاف السنين من الخضوع ،وان تفسح المجال في الوقت نفسه امام انتقاء مهني لصالح المرأة يأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها الجسدية . ويتوجب عليها ان تعيد النظر وفقا لروح ثورة اكتوبر بقانون الزواج ، وبالحق في الطلاق وفي الامومة الطوعية (التوزيع الحر للوسائل المانعة للحمل والحق في الاجهاض) ، وبحقوق الاولاد ، وبالادارة الذاتية للمدارس ، نحو المساواة المطلقة بين الرجل والمراة ، والانعدام الاقصى لوجود اي قسر مادي من قبل انسان حيال انسان آخر .

١٨ . — لقد اغتصبت البيروقراطية السوفياتية السلطة تحت راية « الاشتراكية في بلد واحد » ، وسوف تنتصر الثورة السياسية ضد البيروقراطية تحت راية الامية البروليتارية

الحقيقيــة القائمة على اساس المساواة التامة بين جميع الامم.
ان البيرقراطيــة قد سمّمت العلاقات بيــن الدول العماليــــة المختلفة ، والعلاقات بيــن القوميات المختلفة داخل الاتحـــــاد السوفياتي ، من جراء فظاظتها الشوفينية الروسية وآرائهـــا المسبقة البرجوازية الصغيرة ضيقة الافق .

ان الاممية الرابعــة تديــن المفهــوم الستاليني الذي يجعــل من اخضاع مصالح البروليتاريــا العالميـــة لمصالــح بيروقراطية الكرمليــن مقياس الاممـيـة البروليتاريــة .

وهي ترفض ايضــا الاطروحــة الوسطية ، المعاديـــة للينينية ، التي تعتبر ان شوفينية الامة الكبرى المضطهدة لا يمكن ادانتهــا الا مــع قوميــة القوميــات الصغيرة المضطهَدة . انها تميــز بوضــوح ، مــع رفعهــا دائمـــا واينمــــا كان رايــة التضامن العالمـــي للبروليتاريين ، بيــــن الشوفينية الروسيــة (وشوفينيـــة الهان فــي الصين) ، الرجعيــة دون ادنى تحفظ، وقومية الامم الصغرى التي تضطهدها البيروقراطيــة ، والتـــي غالبا مــا لا تكــون غير تعبيــر مشوّه عن التمرد المحق للجماهير ضــد الاضطهــاد القومي الذي عانت منه ، والتي لا يمكــن ان تبدل من الطبيعــة التقدميــة موضوعيا لنضال هذه الجماهيــر التحــرري .

لذلك تدافــع الامميــة الرابعــــة عن شعــار الجمهوريــات الاشتراكية السوفياتيـــة المستقلــة والسيدة ، في بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيــا ورومانيــا وبلغاريــــا واوكرانيــا وجورجيــا وليتوانيــا ولتونــيا واستونيــا ، مــع مناداتهــا فــي الوقت نفسه بدخول كل هذه الدول العماليــة ، عـــلى قـــدم المساواة التامة ، في اتحــاد او عدة اتحادات ديموقراطيــة للدول العماليــة .

ان دولة عماليــة ديموقراطيــة ستربــي الشغيلة والشبيبة بروح الاحترام الكامل للشخصيــة الثقافية لجميع الشعـــوب

التي ستؤمن لها ازدهارا غير محدود . وانها ستحارب دون كلل كل تعبير عن الشوفينية ، وعن الكره القومي او العرقي ، وعن اللاسامية ، الخ . وستسعى جاهدة لتنمي في كل مناسبة اهتمام شغيلة الدولة العمالية بنضالات بروليتاريي كل بلدان العالم الاخرى وتضامنهم معها ومشاركتهم الواعية فيها . ان كل ميل الى « الانكفاء القومي » والى اخضاع مصالح الثورة العالمية للدفاع عن الدولة العمالية ، مهما كانت هذه الدولة هامة او تقدمية ، هو دائما اشارة اكيدة لوجود تشوّه بيروقراطي .

١٩ ــ تفهم الاممية الرابعة مسألة الاممية العمالية من المنطلق نفسه الذي تفهم منه مسألة الحزب الثوري . والاممية التي تضم حزبا او عدة احزاب تمارس السلطة في دولة عمالية لا يسعها ان « تملي » السياسة على مواطني هذه الدول او حكوماتها ، اكثر مما « يملي » الحزب السياسة على العمال المنظمين في السوفياتات . ان كل ما بوسعها هو ان تعزّز قوة اقناع حججها وهيبة تلك الحجج ، التي تخضعها لقرار الشعب الكادح ، وذلك فقط بقدر ما اثبتت التجربة لهذه الشعوب ان الاممية تدافع بصورة مطلقة عن المصالح الجماعية للبروليتاريا ضد هذا التشويه الخصوصي او القومي ، او ذاك ، لتلك المصالح .

ان الاممية الثورية ، المفهومة على هذا النحو ، بعيدا عن ان تفقد من «حاليتها» او من « اهميتها » بفعل استلام البروليتاريا السلطة في بلد او في عدة بلدان ، تبقى اداة لا غنى عنها على الاطلاق لحلّ مهام بناء الشيوعية على الصعيد العالمي :

أ) تقوم الاممية ، بمعزل عن المناورات الدبلوماسية الضرورية التي قد تضطر دولة او عدة دول عمالية الى القيام

بها ، بتنسيق نضال كل الاحزاب الثورية ، بما فيها الاحزاب التي قد استلمت السلطة ، في سبيل اسرع نصر ممكن للثورة العالمية .

ب) بعد انتصار الثورة ، ستسعى الاممية جاهدة لتنسيق الحد الاعلى من التخطيط الدولي للاقتصاد ودفعه ، مستبقة الامكانيات العملية لاتحاد فدرالي او كونفدرالي لعدة دول عمالية .

ج) ستكون الاممية الاداة لتنسيق كل نشاطات الطليعة الثورية في الدول العمالية ودفعها ، في اطار سيرورة الثورة الدائمة ، حتى انجاز الشيوعية العالمية ، وهي مهمة تبرز اساسيتها بازدياد بقدر ما لم تزل عملية التعميم النظري في هذه الميادين مطروحة على جدول الاعمال ، ولا يمكن ان تتم بصورة وافية على اساس تجارب قومية جزئية .

ان العديد من المناضلين الشيوعيين ، انطلاقا من التجربة المفجعة التي مرّوا بها مع الكومنترن ثم الكومنفورم في العهد الستاليني ، قد اصيبوا بالريبة تجاه فكرة اممية قائمة على المركزية الديموقراطية . ان هذه الريبة ليست مبررة على الاطلاق ، والتنازل لهذا الاتجاه يعني التخلي عن عنصر اساسي في الماركسية الثورية . فالازمة العالمية للشيوعية لم تبدأ بانحطاط الاممية الشيوعية . ولكن البيروقراطية قامت بادىء ذي بدء في حزب ، هو الحزب الروسي ، بتحطيم الديموقراطية ليصبح بوسعها ان تحيد عن الطريق اللينيني . وكلما كانت الاممية قوية وغير خاضعة لاي نفوذ مهيمن لفرع واحد او لعدد صغير من الفروع ، كلما سهّلت النضال ضد خطر تبقرط حزب او دولة عمالية ، بنقلها نحو البلد الاكثر تعرضا لخطر هذه السيرورة كل ثقل القطاعات الاكثر سلامة في الحركة العمالية العالمية .

وينبغي ، للسبب نفسه : رفض كل فكرة قائلة بتنظيم اممي « متعدد المراكز » او قائلة بعلاقات محض « ثنائيـــة » بيـن الاحزاب الشيوعية . ان هذه الصيغ الانتهازية ، بعيدا عـن ان تضمـن تطورا سليمـا للحركـة العماليــة ، لا تهدف الا الـى حمايــة البيروقراطيات القوميــة من تأثير الثورة العالمية .

(١٩٥٧)

الفهرس

هذا الكتاب

هذه النصوص تتناول بالتحليل حقيقة البيروقراطية في البلدان العمالية ، مؤكدة فكرة تروتسكي المعروفة حول أن هذه البيروقراطية هي شريحة اجتماعية ، وليست طبقة ، كما تجزم اطراف عديدة ، ولاسيما اولئك الذين يزعمون بأن رأسمالية جديدة تقوم في الاتحاد السوفياتي . على هذا الاساس، لن يكون الرد بثورة اجتماعية تقلب كامل المجتمع القائم في الدول العمالية رأساً على عقب ، بل بالحفاظ على المنجزات القائمة على المستوى الاقتصادي ، ولاسيما الجماعية على مستوى وسائل الانتاج ، وبإطلاق ثورة سياسية تخلع نير البيروقراطية الحاكمة وتعيد الاعتبار للديمقراطية البروليتارية عن طريق المجالس المنتخبة للعمال والفلاحين .

mouyn

الثمن : ٦٥٠ ق.ل.
او ما يعادلها

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت